مدخل إلي علم الاجتماع

أ .د مهدي محمد القصاص

أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة المنصورة




بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الإنسان كائن اجتماعي، يعيش في جماعة، يتأثر بها ويؤثر فيها من خلال عملية مستمرة من التفاعل. ومنذ بدأ الخليقة؛ عندما خلق الله "عز وجل" آدم "عليه السلام"، لم يتركه يحيا وحده، بل خلق من ضلعه حواء؛ ليأنس إليها ويعيش معها، ثم خلق من بعدهم ذرية كثير.

والإنسان في حياته الاجتماعية، يقوم بتنظيم تفاعلاته مع الآخرين (من الأسرة والأقارب والجيران ومجتمعه الصغير... وتستمر هذه الدائرة في الاتساع حتى تصل للعالم كله) وفقا لرؤاه الخاصة التي تتأتى من منظومة القيم التي ينشأ في ظلها. وتتأثر هذه المنظومة القيمية الشخصية – بل إنها تتبع – من المنظومة القيمية الأعم الراسخة في المجتمع التي تقوم على أساس الاعتقاد السائد في المجتمع، والذى يتأتى من عوامل الدين والثقافة والتاريخ.

ففى العالم الغربى، هناك حالة واضحة من لفظ الدين والإيمان بالمادة وحدها، والتى جاءت على شكل موجات متتالية في نظريات اجتماعية تؤصل لتلك الرؤي، لتجعل منها ممارسة شخصية على مستوى الفرد. فكانت الوضعية والسببية والماركسية... وغيرها من الرؤى، وصولا للموجات الحديثة للعولمة والحداثة وما بعد الحداثة.

وعلى النقيض من ذلك، كان الدين عامل حسم في تاريخ وحياة الشعوب العربية والإسلامية، وموجه أساس ودافع لها. لذلك، فقد حاولت في هذا الكتاب عرض لوضع علم الاجتماع؛ من حيث نشأته وتطوره ورواده المؤسسين وموضعه الراهن.

وفى سياق محاولتي لعرض تلك الرؤى المتباينة، فقد بدأت بلمحة تاريخية عرضت فيها للجذور الأولى لهذا العلم، والتي جاءت على يد علماء

مسلمين مثل ابن خلدون والفارابي. ثم جاء بعد ذلك عرض النظريات السائدة في هذا (وهى رؤى غربية مادية في جلها، وذلك لحقيقة أن هذا العلم في العصر الحديث نشأ وترعرع في بيئة غربية محضة). ولا يعنى عرضى لتلك النظريات والرؤى الغربية المتنوعة إيمانى بها ولا اتباعى لها؛ بل إنه جزء من تاريخ العلم أعرض له بسلبياته وإيجابياته وأحاول قراءته بعين ناقدة أنى تسنى لذلك.

والله من وراء القصد

كوم حمادة

في ٢٥ أغسطس ٢٠٠٩

د. مهدي محمد القصاص

الفصل الأول
نشأة علم الاجتماع

أولا – لمحة تاريخية

ثانيا – الفكر الاجتماعي الإسلامي

ثالثاً – الجذور الفكرية لعلم الاجتماع

أولاً – لمحة تاريخية

إن التجمعات الإنسانية الأولى التي اتخذت شكل القبائل والعشائر والأمم والمجتمعات هي جزء متأصل في ثقافة البشر ودلالة قوية على اعتماد الناس على بعضهم البعض في تخطى المشكلات والعقبات وتحقيق التقدم والازدهار. فالاستعانة بالآخر ضرورة من ضرورات البقاء وأساس من أسس الوجود الإنساني على كوكب الأرض، الذي يأخذ شكل المنفعة المتبادلة بين الأشخاص من خلال التبادلات التجارية أو غيرها من أشكال التبادلات الاجتماعية التي تحافظ على وحدة الصف وتماسك المجتمع، وهى عادة ما تأخذ الشكل الطوعي تحت مظلة الجماعة.

ومنذ ذلك الحين، والبشر يلاحظون ويتأملون المجتمعات والجماعات التى يعيشون فيها. ومع ذلك فعلم الاجتماع علم حديث، لا يزيد عمره على قرن واحد من الزمن وضعه أوجست كونت (أبو علم الاجتماع) فى تصنيفه للعلوم – من الناحيتين المنطقية والزمنية – فى مرتبة تالية على العلوم الأخرى، بوصفه أقلها عمومية وأكثرها تعقيداً على الإطلاق. كما لاحظ أحد علماء الأنثربولوجيا المحدثين أن علم دراسة المجتمع البشرى لا يزال بعد فى مرحلة طفولته الأولى. وبالرغم من ذلك، فإننا يمكن أن نجد فى كتابات الفلاسفة، والمفكرين الدينيين، والقانونيين فى جميع الحضارات وعلى مدى جميع العصور بعض الملاحظات والأفكار التى تتصل بعلم الاجتماع الحديث[١].

وقد ظهرت الإرهاصات الأولى لعلم الاجتماع فى أحضان الدراسات الفلسفية عند القدماء، فبدت عند أفلاطون (٣٤٩ ق.م) فى الجمهورية والسياسي والقوانين. كما تمثلت عند أرسطو (٣٢٢ ق.م) فى نظرياته فى السياسة والاجتماع فى كتاب السياسة. وتجلى التفكير الاجتماعى فى دراسات

فلاسفة المسلمين من الفارابى (٩٥٠م) فى السياسات المدنية وآراءه في أهل المدينة الفاضلة، وابن خلدون (١٤٠٦) فى مقدمته، وقد أسماه علم العمران البشرى. وكان هدفه كشف القوانين التى تفسر الظواهر الاجتماعية، وليس تحقيق الإصلاح الاجتماعى كما كان الحال عند أفلاطون وأرسطو. إذ أخذ يدرس العمران ونظمه ويرجع الظواهر إلى قوانين ثابتة دون أن يردها إلى الأهواء والمصادفات، أو يرجعها إلى القوى الخفية إو إرادة الأفراد، فكانت حتمية الظواهر. ثم جاء أوجست كونت (١٨٥٧)، فميز بين الظواهر الاجتماعية والظواهر الفردية، وجعل الأولى موضوعاً لعلم واقعى وضعى يعالج بمناهج الملاحظة الحسية وأطلق عليه علم الاجتماع [٢].

وعلم الاجتماع يهتم بكل ما يمكن أن يكون موضوعاً للتفكير عند الحديث عن المجتمع. لذا فإنه كان موجوداً بشكل أو بآخر من قبل أوجست كونت (أبو علم الاجتماع) بوقت طويل، حيث كانت هناك اجتهادات عامة يطلق عليها القانون الطبيعي Natural Law، كما كان هناك البحث في إنتاج وتوزيع الثروة التى تشكل مضمون الاقتصاد. وقد صارت تلك التخصصات من معالم العالم المعاصر منذ قيام النهضة الأوروبية. وبالعودة للعصور القديمة، نجد أن العديد من إشكاليات علم الاجتماع قد دخلت ما أسماه أرسطو بالسياسة. فعلى سبيل المثال كان المؤرخون المهتمون فقط بالسرد – دون حتى توضيح ما يكتبوه – مضطرين بشكل أو بآخر لاستخدام علم الاجتماع في دلالاتهم فيما نسميه الآن بالسياق الاجتماعي أو البيئة[٣].

ويمكن إرجاع المرحلة التمهيدية لعلم الاجتماع (أو مرحلة ما قبل علم الاجتماع Pre-Social) إلى فترة طولها نحو مائة عام تمتد تقريباً من ١٧٥٠ حتى ١٨٥٠. أو لعلنا نقول أنها تمتد منذ نشر مونتسيكو كتابه "روح القوانين"

حتى ظهور أعمال كونت وصدور الكتابات الأولى لهربرت سبنسر. أما الفترة التى تشكل فيها علم الاجتماع كعلم مستقل، فتشغل النصف الثانى من القرن التاسع عشر. ويمكننا أن نتبين من العرض الموجز لأصوله بعض السمات التى اتصف بها علم الاجتماع فى بداياته الأولى. فقد كان أولاً ذا طابع موسوعي، إذ كان يهتم بالحياة الاجتماعية للإنسان فى مجموعها، وبالتاريخ بأكمله. ثم كان ثانياً تطورياً، وذلك تحت تأثير فلسفة التاريخ، مدعمة بواسطة نظرية التطور الحيوي، فكان يسعى إلى تحديد المراحل الرئيسية للتطور الاجتماعي. ثم صار الباحثون يعتبرونه علماً وضعياً له نفس طابع العلوم الطبيعية. فقد كانت العلوم الاجتماعية تفهم بصفة عامة إبان القرن الثامن عشر على أنموذج الفيزياء، أما علم الاجتماع فكان يفهم فى القرن التاسع عشر على أنه موذج علم الحياة. ويبدو ذلك واضحاً فى الاهتمام الكبير بموضوع التطور الاجتماعى، وفى التصور الذى كان سائداً عند الأغلبية والذى كان المجتمع بمقتضاه كائناً حياً. ويبدو هنا الاهتمام العام بالطابع العلمى لعلم الاجتماع [٤].

كما كان هناك من قبل علم الاجتماع عدد من الحركات قبل الاجتماعية pre-sociological movements تصدى لها باحثون قبل بداية التوجه السوسيولوجي . فالباحث الاجتماعي قد ينظر للمسئولين عن إلغاء الرق فى المستعمرات البريطانية على أن لهم رؤية سوسيولوجية . كما أظهرت دراسة " تشالمرز" Chalmers الموضوعية عن "التبعية فى أبرشية أدنبرة" وسياسته التى فاقت عليها هذه الدراسة توجها سوسيولوجيا . و" بينيل" Pinel الذى توصل فى دراسته عن نتاج الطرق التقليدية فى علاج الجنون أنه لابد من الغاء القيود من على الشخص المجنون وتبنى أساليب انسانية فى علاجه

والتفاعل معه ، قد تصدى لهذه المشكلة كما كان سيفعل أن عالم اجتماعى معاصر . " بنكاريا " Beccaria الذى واجه بصراحة آثار الطرائق القديمة فى علاج الجريمة واقترح وسائل أخرى تقوم على اساس دراسة النتائج ، يمكن النظر إليه كعالم اجتماع.

وما يلفت الانتباه فى الأمثلة السابقة هو أن كل هؤلاء الرجال قد تبنوا اتجاهات جديدة فى دراسة المشكلات الاجتماعية . فقد رفضوا القبول بالتوجهات والسياسات التقليدية . وتشكلوا فى مدى فاعلية السياسات السائدة . كذلك فقد سعوا لفهم العمليات التى أدت للنتائج التى يلحظونها . وهذا ما يجعل مثل هذه الارهاصات توصف على أنها نهج قبل سوسيولوجى لعلم الاجتماع(٥).

فضلاً عما سبق، فلقد ارتبط علم الاجتماع فى بداية ظهوره ارتباطاً قوياً بالتاريخ، وعلى الأخص فلسفة التاريخ؛ التى من خلالها صاغ بعض المفكرين "قوانين" تحكم تطور الجنس البشرى. فعلى سبيل المثال نجد "فيكو" Vico (١٦٦٨-١٧٤٤) فى مؤلفه "العلم الجديد" (١٧٢٥) يذهب إلى أن التطور الاجتماعى يعد عملية دقيقة يمكن فهمها واستيعابها، وأن كل الحضارات الإنسانية لابد وأن تمر بمراحل ثلاثة أساسية. وتتابع هذه المراحل بانتظام بحيث تتجه هذه الحضارات من المرحلة الأدنى إلى المرحلة الأعلى. أما "فيرجسون" Ferguson (١٧٢٣-١٨١٦)، فقد أشار إلى "أن التفكير فى حد ذاته يعد مهنة فى عالم يخضع لتقسيم العمل" (٦).

ويعد تاريخ علم الاجتماع مدخل دائم لعلم الاجتماع فى الوقت الراهن. فالماضى يحتل درجة الأفضلية، لما اتسم به علماؤه من جدية وعمق، ولما تميزت به موضوعاته من العمق وجدارة البحث. الأمر الذى جعله فى نهاية الأمر علماً راسخاً له مكانته فى المجتمع الأكاديمى(٧).

وهنا قد تثار تساؤلات على شاكلة: ما هو تاريخ علم الاجتماع؟ ولماذا هو مهم؟ وطرح هذه التساؤلات لا يعنى بالضرورة الاجابة عليها، بقدر ما يعنى التفكير فى متضمناتها. فتاريخ علم الاجتماع غالباً ما ينظر إليه على أنه تاريخ المؤسسات. وبتفسير هذا السؤال على هذا المحمل، أننا نهتم فى عملية التأريخ تلك بوضع تواريخ وأسماء علماء الاجتماع ومؤلفى المقالات والكتب وتواريخ نشرها وعرض للمعاهد البحثية والمنشورات المهنية، خاصة الصادرة عن المؤسسات فى البلاد التى ظهر فيها علم الاجتماع فى القرنين التاسع عشر والعشرين .

وبطبيعة الحال، فإن تلك البيانات والمعلومات ذات أهمية فى استكمال الصورة التاريخية لهذا العلم، لكن بالرغم من ذلك هناك تاريخ لعلم الاجتماع بخلاف هذه العناصر، تاريخ نعرفه جيداً ونجتمع على القبول به ونسعى للإضافة عليه لنجعله أكثر تكاملاً. أى أن هناك قاعدة معيارية عامة متفق عليها للنظر لتاريخ علم الاجتماع.

بيد أنه، يمكن النظر فيما وراء هذه القاعدة المعيارية العامة وحقائقها الراهنة. نظرة تدل على أننا معنيين ليس فقط بتاريخ هذا العلم ونشوئه وتطوره، بل أيضاً نحن بحاجة لمعرفة لماذا أنشأ علم الاجتماع وتطور بالطريقة التى أنشأ بها، ومن شارك فعلياً فى عملية النشوء والإرتقاء تلك، ومن الذى تم إقصائه أو تهميشه، وما المجالات والفروع العلمية الأخرى التى أسهمت فى تطور علم الاجتماع وكيف قامت بذلك، وما الصراعات والتوترات التى حدثت فى هذا الخضم، وأين نجد النظرية والتطبيق لعلم الاجتماع فى الفترات المختلفة، وما القضايا والموضوعات التى ألهمت المفكرين لإثراء هذه الطريقة

المبتكرة فى النظر للعالم، وما هى القوى التى جعلت وجود علم الاجتماع ضرورياً؟

فحقيقة الأمر ، أن هناك أكثر من تاريخ لعلم الاجتماع. فقد يقوم أحد الباحثين – على سبيل المثال – بالبحث فى تطور علم الاجتماع من حيث علاقته بالعلوم الأخرى. مثال على ذلك، ما ناقشه "بيتر بورك" Peter Burke فى كتابه "التاريخ والنظرية الاجتماعية" History and Social Theory عن الارتباط بين التاريخ وعلم الاجتماع، بهدف إظهار أطر التكامل العلمية ومناطق الابتعاد والتقارب، حتى أنه يتساءل البعض عما إذا كان علم الاجتماع ضروريا للتاريخ، وإذا كان التاريخ هاما لعلم الاجتماع. فقد شاب كل الفرعين تغيرا فى الاتجاهات والمحاولات والمساعي للتمايز والاستقلالية. واليوم صار علم الاجتماع أكثر مهنية وله تعريف مؤسساتي واضح وأكثر تركيزا على مشاهد المجتمع المعاصر. وبالتالي فإنه صار أكثر توجها للانسحاب من الاهتمام التاريخي. وربما يرجع هذا التوجه كذلك إلى طبيعة النموذج الثقافى الأمريكى ذاته – باعتبار الأثر الأمريكى الواضح على علم الاجتماع – ذلك لأن الخبرة الأمريكية تنظر للتاريخ على أنه أقل أهمية وقيمة، وذلك فى ظل عدم وجود تاريخ أمريكى يمكن للخبرة الأمريكية الوقوف عليه، فتاريخ الولايات المتحدة كله لا يربوا على المائتي عام، بخلاف ما هو عليه الأمر فى أوربا. فضلا عن ذلك، فإن مطلب إضفاء الطابع العلمى على علم الاجتماع جاء نتيجة التحول فى الاهتمامات بعيدا عن الماضى. ويوضح "ألبيون سمول" Albion Small فى كتابه "أصول علم الاجتماع" (١٩٢٤) The Origins of Sociology، أن علم الاجتماع جاء للوجود في سياق نضوج العلوم الاجتماعية ككل. فعلم الاجتماع بمثابة تطور طبيعي للفكر البشرى من التطور

الأقل للتطور الأعلى فى التعامل مع الواقع الإنساني. كما أكد سمول أن تأسيس علم الاجتماع تم أيضا على يد من هم خارج الدوائر الأكاديمية أو المهمشين عنها، ممن كان لديهم الحافز لكشف النقاب عن العالم الخارجي والمهتمين بفهم وإجابة تساؤلاته وحل المشكلات الاجتماعية [٨].

وتاريخ علم الاجتماع مكتوب من قبل علماء الاجتماع وموجه لهم، وهو نفس المنطق الذي تسير عليه كل العلوم الاجتماعية الأخرى. فدراسة تاريخ نشوء العلم وتطوره ضرورية لأنها تساعد فى تشكيل تساؤلات جدية والكشف عن المشكلات المنسية. وقد بدأ الاهتمام بتاريخ علم الاجتماع منذ الإرهاصات الأولى لهذا العلم. فعلماء الاجتماع الأوائل فى أوربا وأمريكا الشمالية (مثل كونت ودوركايم وفيبر وسمول وغيرهم) قد أدركوا الحاجة لتحديد أصول علم الاجتماع وفهم طريقة نشوئه وعلاقته بالفلسفة والتاريخ والاقتصاد وحتى الأدب.

وقد انتهج هؤلاء العلماء طريقة البحث الاجتماعي فى سياق التطورات التاريخية مع الأخذ فى الاعتبار سياق الخبرة الإنسانية والتشكيلات الاجتماعية التى كانوا يحاولون تقديم شروحات لها. فضلا عن ذلك، فإن مؤسسي علم الاجتماع كانوا يتمتعون بوعى ذاتى أصيل بعمليات البحث الاجتماعي. فقد أكدوا على أنه ليس بمقدور الفرد فهم الظواهر الاجتماعية خارج نطاق سياقها وتطورها التاريخى، ولا يمكن له استشعار الخبرة الاجتماعية ككل دون أن يحظى بدرجة من الوعى بنشوء تلك الخبرة عبر الوقت، بما فى ذلك الأشكال الغالبة والقضايا الأساسية والمشكلات والاستنتاجات البحثية الجوهرية.

وأخيرا، فإن علماء الاجتماع الأوائل كانوا مهتمين بالغرض من علم الاجتماع؛ فالمقصد من وراء هذا السعى كان استخدام هذه الاستنتاجات

والمعرفة الجديدة النامية عن البحوث السوسيولوجية المبتكر، فى خدمة المجتمع، وذلك من خلال تقديم قاعدة أساسية للسياسة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي. لذلك، كان هناك دائما اختبار للدور المنوط بعلم الاجتماع أن يلعبه فى المجتمع، وكيف له أن يتناول القضايا المجتمعية اليومية والمواقف الحياتية الواقعية ومشكلات الناس العاديين، ولا نغفل فى الوقت ذاته البحث فى جودة الحياة فى المجتمع الحديث.

وبدراسة تاريخ علم الاجتماع، يتضح أن كلا من الباحثين الأوائل والباحثين المعاصرين فى علم الاجتماع لديهم إدراك مشترك بضرورة فهم تاريخ علم الاجتماع كحقل معرفى وكمنظور للعالم وكمحدد للوعى الذاتى المبين لكيفية وسبب الاهتمام بعلم الاجتماع بوصفه موجه يحدد للفرد كيف يعيش فى العالم[٩].

وقد بدأ علم الاجتماع يأخذ طابعه المؤسسي فى الفترة ١٨٩٠–١٩٢٠، عندما دخل الجامعات التى منحته التفاضل المعرفي والاستقلالية المؤسساتية. وبعد هذه المرحلة، زاد الاهتمام بتحديد هذا المجال المعرفي ووضع حدود مميزة له. ومنذ ذلك الحين، لم يعد تعريف علم الاجتماع يمثل إشكالية، بل صار تدريس أسسه ومبادئه هو المشكلة الرئيسة. فمن اليسير ملاحظة أنه منذ ثلاثينات القرن العشرين، بدأت المراجعات والكتب المتخصصة يقل اهتمامها شيئاً فشيء بالأسئلة المتعلقة بتعريف علم الاجتماع. بل على العكس، اتجه الاهتمام حيال نهج تأريخي لتحديد هوية المجال.

وفى غضون هذا الاهتمام بتاريخ علم الاجتماع، تم بناء قاعدة معرفية راسخة له. وبالرغم من ذلك، فإن تشكيل الهوية التاريخية لعلم الاجتماع تؤدى أحياناً إلى شئ من التشتت. ففى عقد الثلاثينات، قام علماء الاجتماع بإعادة

تعريف هذا الحقل المعرفى بشكل مختلف تماماً عما كان عليه فى بدايته. ففى حين أن علم الاجتماع فى إرهاصاته الأولى كان يرفض أى محاولة لإضفاء الشخص على المجال personalization من خلال الإصرار على التحديد المعرفى له، فإن من أعادوا كتابة تاريخه تناسوا توجهه السابق نحو الاستقلالية، من خلال تركيزهم المفرط على الدور التحديدى المفترض لرواده المؤسسين، فشخصنوا العلم من حيث لم يكونوا يدركوا ذلك. أما الرواد المؤسسين فكانوا بمثابة وحدات تواصلية تقوى الذاكرة التكرارية الاستطرادية للمجال. فقد جاء تأصيل هذا العلم من خلال عملية إثراء للمعنى semantic تسعى لتكوين بنيتها الخاصة خارج نطاق الأشياء والتقانات والطرائق المتنوعة، كما جاء من خلال عملية الإدراج والإقصاء للحقول الرمزية البديلة(١٠).

ولاشك أن الفلسفة الاجتماعية التى سادت خلال القرن الثامن عشر – بمعانيها الصريحة والضمنية – قد شكلت مصدر إلهام للعلوم الطبيعية والاجتماعية، وأسهمت – بالتالى – فى حدوث الثورة الفرنسية، التى شكلت – بدورها – نقطة انطلاق للفلسفة الاجتماعية – وعلى الأخص جوانبه النظرية وقضاياه – نتاجاً لعملية الإحياء الفكرى. وربما كان ذلك هو السبب فى ظهور تناقض صريح، بدأ أوضح ما يكون فى محاولة التوفيق بين حتمية التغير من ناحية، والنظام الاجتماعى المعارض له من ناحية أخرى (١١).

وقد اتسم تطور الفكر الأكاديمي عامة وللعلوم الاجتماعية على وجه الخصوص أثناء القرن العشرين بعملية سريعة ومتواصلة من تراكم كميات هائلة من المواد العلمية. حيث صار هناك تراكم هائل من النتاج الأكاديمي. وبالتالى، أصبحت العلوم الاجتماعية صارت فى موقع مختلف تماماً فى بداية

القرن الحادى والعشرين عما كانت عليه فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

لكن، ما هي خلفية هذا التغير؟ لقد كان لوضع حدود واضحة للعلوم الاجتماعية أهمية قصوى فى هذا الصدد. حيث تم فصل العلوم الاجتماعية فى موضوعات مستقلة؛ مثل التاريخ وعلم الاجتماع والعلوم السياسية والتربية والدراسات الإعلامية والجغرافية وبعض الموضوعات الاخري. وصار لتلك العلوم مكانتها المميزة وموضعها المستقل فى الجامعات وفى المجتمع الأكاديمي (١٢).

ومن الجدير بالذكر أن تطور الحقل العلمي يسير جنبا إلي جنب مع باقي التغيرات المجتمعية الأخرى. فالإطار العام للمهن المختلفة قد تغير، وتطورت معه المبني الاجتماعية والاقتصادية وفرضت العديد من السمات الجديدة. فضلا عن ذلك، فإن ما يستجد على المجتمع يجلب معه تساؤلات ومناقشات جديدة تعكس الملامح الجديدة للمناخ الثقافي والجدل الفكري وتشكل عملية التغير التاريخية(١٣).

وفى عقد الخمسينات، صار علم الاجتماع فرعاً مستقلاً، يهيمن عليه ما يسميه "جورج ستينمتز" George Steinmetz الوضعية المنهجية methodological positivism التى عرفها من المنظور المعرفي epistemology كبحث عن القوانين، ومن المنظور الوجودي antilogy كمنهج إمبريقى (تجريبي) ومن المنظور المنهجي methodology كمذهب علمي أو مدرسة طبيعية. وقد كانت الرؤية العامة التى تميز الحقل السوسيولوجي قبل وبعد الحرب العالمية الثانية تجلى أهمية التحول المعرفي لهذا الفرع من العلم. وكان أثر عقد الستينات على علم الاجتماع كبيراً، حيث

كان هناك توجهاً نحو علم اجتماع عام ذو نزعة تطبيقية أقل وتوجه يساري غالب [١٤].

والسؤال الذي يطرح نفسه، هو ما إذا كان التقدم العلمي الذي يمكن ملاحظته فى العقود الأخيرة فى الغرب له نفس النتائج على المستوى العالمي، أم أن هناك اختلافات بين الدول والأفراد المختلفين. والإجابة عليه واضحة بطبيعة الحال. فما من شك أن الأثر الواقع على كل بلد يعتمد على العديد من العوامل، خاصة نظم التعليم الوطنية والسياق التاريخي السياسي الذي تحدث فيه[١٥].

وحيث أن أى علم من العلوم غايته النهائية هو الإنسان، سواء نظرنا إليه من منظور بيولوجى أو اقتصادى أو سياسى أو إدارى أو أخلاقى، إلا أن هؤلاء جميعاً بحاجة إلى معرفة الإنسان الاجتماعى الذى تتمثل فيه حركة المجتمع الإنسانى وتغيره.

فالطب الاجتماعى هو أسمى ما يهدف إليه المتخصصون فى الطب، والهندسة البشرية هى عصب كافة فروع الهندسة، المعمارية أو المدنية أو التكنولوجية. وعادات الناس وأذواقهم وأنماط حياتهم فى الاستهلاك والإنتاج والمبادلة ليست بمنأى عن أى تخطيط اقتصادى يضع فى اعتباره القوى والموارد الأخلاقية والروحية القائمة والممكنة جنباً إلى جنب مع القوى والعناصر المادية والفنية والبشرية القادرة على إشباع الحاجات وتلبية التطلعات الإنسانية التى لا تحكمها حدود.

ويبدو أن جميع الظواهر التى نشاهدها تتعاون متشاركة بعضها مع بعض، فالظاهرة الدينية والظاهرة الجغرافية والظاهرة التاريخية والظاهرة الأخلاقية والظاهرة السياسية وجميع الظواهر السلوكية التى تبدو فردية فى

شكلها هى فى مجموعها ظواهر "اجتماعية" متكاملة ومتعاونة تسير جنباً إلى جنب سواء بسواء (١٦).

ومع أن الفكر الاجتماعى يضرب بجذوره منذ الحضارة الفرعونية والصينية مروراً بالفكر الاجتماعى عند الإغريق، فالفكر الاجتماعى الرومانى والفكر الاجتماعى المسيحى فالفكر الإسلامى، إلا أننا هنا سوف نبدأ من الفكر الإسلامى، في محاولة توضيح ما له من صلة مباشرة بموضوع علم الاجتماع أو علم العمران البشرى عند ابن خلدون والذى يعد المؤسس الحقيقى لعلم الاجتماع.

ثانياً – الفكر الاجتماعي الإسلامي

كان نزول القرآن على نبينا محمد ﷺ أهم حادث فى تاريخ البشرية. فلأول مرة ينزل على الأرض كتاب سماوي ذو حروف وكلمات إلهية لم يكتب حرفاً من حروفه بشر ولم يخط سطراً من سطوره إنسان. وأعلن الكتاب الإلهى إعلاناً لا محيص عنه أنه آخر وحى نزل من السماء وأنه قد أقفل الدائرة التى تساقطت منها الصحف والألواح السماوية الأخرى، وانطلق الكتاب ينظم حياة البشر ويضع شرائع مقننة للسلوك والعمل ولقد تضمن الكتاب السماوى نوعان من الحقائق: حقائق توفيقية لا مجال للعمل أن يرتاد فيها فهى تتصل بالعقيدة، وحقائق توفيقية للعقل أن ينتج فيها العلم والحضارة ولقد فتحت هذه الحقائق الأخيرة المجال واسعاً أمام مفكرى الإسلام لكى يسهموا فى بناء المعرفة الإنسانية إسهاماً فريداً، ليس مادة فحسب وإنما منهجاً أيضاً ذلك أن مفكرى الإسلام قد نجحوا فى وضع أصول المنهج العلمى الاستقرائى الذى انتقل كاملاً بعد ذلك إلى الحضارة الغربية ويتفق هذا المنهج نصاً وروحاً مع القرآن والسنة، وأود أن أشير فى هذا الصد إلى أن الفكر الاجتماعى الإسلامى بحاجة إلى

دراسة مستفيضة تكشف أبعاده المختلفة ومنزلته بين الاتجاهات الفكرية الأخرى [١٧].

وسوف نركز هنا على إسهام ابن خلدون بصورة أساسية باعتباره مؤسس علم الاجتماع مع ذكر نبذة مختصرة عن أبو نصر الفارابى.

١-أبو نصر الفارابي (٨٧٣-٩٥٠)

تعتبر "المدينة الفاضلة" أهم ما كتبه الفارابي من الناحية الاجتماعية، فقد ذهب فيها إلى أن بنى الإنسان فى حاجة إلى الاجتماع للتعاون فيما بينهم، إذ يقول أن كل واحد من الناس مفطور على أنه محتاج فى قوامه إلى أشياء كثيرة لا يمكن أن يقوم بها وحده بل يحتاج إلى قوة يقوم له كل واحد منهم بشئ مما يحتاج إليه.

ثم يقسم الفارابي المجتمعات الإنسانية إلى فئتين كبيرتين: مجتمعات كاملة، ومجتمعات غير كاملة. فأول وأكمل أشكال النوع الأول هو "اجتماع الجماعة كلها فى المعمورة أو المجتمع العالمي، ثم المجتمع الأوسط الذى يشمل الأمة ثم المجتمع الأصغر ويشمل المدينة. ونلمح فى هذا التصنيف بالطبع تأثر الفارابى بالفكرة الإسلامية القائلة بالعالمية أما المجتمعات غير الكاملة فهى على ثلاث أنواع كذلك هى: [المجتمع القروى الذى يشمل القرية، والمجتمع الذى يشمل سكان حى، وأخيرا المجتمع المنزلى الذى يشمل أفراد أسرة واحدة]، ويرى الفارابى أن من الصعب تحقيق المجتمع العالمى وكذلك وجه عناية خاصة للمدينة لأن إصلاحها سيؤدى إلى صلاح الأمة، وأول شئ يؤدى إلى كمال المدينة هو التعاون التام بين أفرادها ثم وجود رئيس المدينة يدبر سئونها على الوجه الأكمل.

وتنقسم الأعمال فى المدينة حسب الطبقات المختلفة بحيث يقوم بأنبل الأعمال وأهمها أقرب الطبقات للرئيس، وهذا الرئيس يجب أن تتحقق له بالفطرة صفات الرياسة كما يتعين أن يكتسب نور المعرفة وقد حدد الفارابى اثنتى عشرة خصلة يجب أن تتوفر فى الرئيس، وأهم ما تضمنه تحليل الفارابى هو إشارته لضرورة بحث أصول النظم الاجتماعية ثم تقريره بشكل ضمنى أن الظواهر الاجتماعية لا توجد هكذا كيفما اتفق وإنما تخضع لقوانين وقواعد [١٨].

٣- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦)

المؤسس الأول لعلم الاجتماع، ولد فى تونس من أسرة يرجع أصلها إلى مدينة أشبيلية بالأندلس ودرس كافة العلوم السائدة فى عصره كما شغل كثيراً من المناصب الحكومية وقام بكثير من الرحلات فى الشرق والغرب وعمل فى الحقل السياسي لدى كثير من أمراء الأندلس وبلاد المغرب ثم أقام بمصر من سنة ١٣٨٢ حتى قبل وفاته سنة ١٤٠٦، وتولى فيها كثير من الوظائف فى التدريس والقضاء وأهم مؤلفات ابن خلدون مقدمته فى التاريخ واسمها بالكامل كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر ؛ ولقد عرض فى هذه المقدمة أهم آرائه الاجتماعية ولنتناول هذه الآراء.

يقول ابن خلدون بصدد علم الاجتماع، أننا ننظر فى الاجتماع البشرى الذى هو العمران ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه أو ما يكون عارضاً لا يعتد به وما يمكن أن يعرض له، ويقول أيضاً وكأن هذا علم مستقل بنفسه فإنه ذو موضوع وهو العمرانى البشرى والاجتماع الإنسانى ؛ وذو مسائل وهى بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته، واحدة بعد الأخرى وهذا شأن كل علم من العلوم وضعياً كان أم عقلياً، ثم يقسم كتابه إلى ستة

فصول تستوعب تقريباً كل فروع الاجتماع المعروفة عند الاجتماعيين المحدثين وهى على التوالى، فى العمران البشرى وأصنافه، وفى العمران البدوى، والأمم الوحشية وفى الدول والخلافة والملك وفى العمران الحضرى والبلدان والأمصار، وفى الصنائع والمعاش والكسب وفى العلوم واكتسابها وتعلمها وهى تقابل عند المحدثين علم الاجتماع العام والأنثروبولوجيا والاجتماع السياسى والاجتماع الحضرى، والاجتماع الصناعى، والاجتماع التربوى.

ويُعرف ابن خلدون التاريخ تعريفاً اجتماعياً فيقول عنه: "يهدف التاريخ إلى إفهامنا الحالة الاجتماعية للإنسان، أعنى الحضارة ويهدف كذلك إلى أن يعلمنا الظواهر التى ترتبط بهذه الحضارة وإلى معرفة الحياة البدائية وتهذيب الأخلاق وروح الأسرة والقبيلة" (١٩).

ونجد أن موضوع "العلم الجديد لابن خلدون هو العمران"؛ أى الحياة الاجتماعية للبشر فى جميع ظواهرها، وفى الأدب تترجم كلمة العمران بكلمة "المدنية"، أو "الحضارة"، والمعنى التاريخى الاجتماعى المعاصر لاصطلاح "المدنية" الذى يعنى المقومات الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع فى طور محدد لا يطابق ذلك المحتوى الذى وضعه ابن خلدون للعمران، ولا يوافق مفهوم اصطلاح "الحضارة"، لأن العمران ليس نتيجة، ولكنه نفس العملية الخاصة بالنشاط الحيوى للمجتمع.

والترجمة الحرفية للاصطلاح هى "الحياة الاجتماعية "، وهى فى رأينا أكثر مطابقة لمفهوم العمران عند ابن خلدون، ولكن مفهوم "الحياة الاجتماعية" نفسه متعدد المعانى إلى درجة كبيرة، وهو يأخذ معنى واحد فقط فى متن النص الذى يحدد المضمون الأساسى للاصطلاح.

ويصل ابن خلدون إلى تحديد كلمة العمران فى "المقدمة" بالشرح المباشر لمعنى الاصطلاح، فالعمران "هو التساكن والتنازل فى مصر أو حلة، للأنس بالعشيرة، واقتضاء الحاجات، لما فى طباعهم من التعاون على المعاش ".

وبهذه الصورة، فالحياة الاجتماعية عند ابن خلدون تعتبر – أولا وقبل كل شئ – عملاً جماعياً إنتاجياً للبشر، مشروطاً بالاحتياجات المادية، وجميع الظواهر الباقية لحياة المجتمع " فى الملك، والكسب والعلوم، والصنائع " تدخل فى مفهوم العمران، ولكنها لا تحدد فكرته[٢٠] التى اجتمعت وتشابكت لكى تشكل اتجاهه الفكرى وتبرر اهتمامه بعلم الاجتماع الإنسانى، فمن الواضح أولاً : أنه لم يكن مفكراً متأملاً منعزلاً عن الواقع الاجتماعى السياسى، وإنما كان فكره يمثل انعكاساً لتجارب سياسية اجتماعية واسعة النطاق، ومن الواضح ثانياً : أنه كان رجل علم وعمل فى الوقت ذاته، بل لا نبالغ فى القول بأنه كان يوظف علمه وفقهه فى خدمة العمل السياسى، ومن الواضح ثالثاً : أنه يعتد بخبرة الواقع، بمعايشة الحياة الاجتماعية للقبائل والعشائر والجماعات الاجتماعية والسياسية المختلفة، ويعتبر هذه " الخبرة الواقعية " مصدراً رئيسياً من مصادر المعرفة. ومن الواضح رابعاً : وأخيرا أن مفاهيم العمران البشرى والسياسة التى ناقشها ابن خلدون كانت مفاهيم مشتقة من الإطار الأشمل للفكر الإسلامى، الذى اهتم به وانتمى إليه.

الاجتماع الإنساني: موضوعه وأهميته ومنهجه

وقد أكد ابن خلدون ضرورة وجود علم مستقل لتناول أمور الاجتماع الإنسانى والعمران البشرى، ووضع لهذا العلم موضوعاً، ومجالاً ومنهجاً، وأقام بناؤه على أساس تأمل ونظر، وخبرة فعلية وواقعية واسعة النطاق على مساحة

كبيرة شملت معظم أقطار العالم العربى بدءاً من الأندلس إلى مصر والشام والحجاز. حيث يقول: " اعلم أنه لما كانت حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الإنسانى الذى هو عمران العالم، وما يعرض لطبقة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنيس والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم الصنائع وسائر ما يحدث من ذلك العمران بطبيعته من الأحول...".

هكذا ؛ يبدأ ابن خلدون بتحديد جوهر التاريخ بأنه هو التاريخ الاجتماعى الذى يختص بأنماط المجتمعات الإنسانية من وحشية (بدائية، أو مدنية، أو قبلية) تلعب فيها العصبية دوراً بارزاً، كما أن " القوة " بكل ما تنطوى عليه من معنى تمثل بعداً أساسياً من أبعاد التاريخ الاجتماعى الذى هو عمران العالم أو حياته الاجتماعية. كذلك يهتم العمران البشرى بالحياة الاقتصادية والأحوال المعيشية للجماعات الإنسانية.

وإذا كان التاريخ فى جوهره هو تاريخ المجتمعات البشرية، فإن الكتابة عن هذه المجتمعات لا تكون " بالتأمل " وإنما بالمعايشة، و "المطابقة" بين الفكر والواقع، ويكتب ابن خلدون عن ذلك يقول : « وأما الأخبار عن الواقعات فلابد فى صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة، فلذلك وجب أن ينظر فى إمكان وقوعه، وصار فيها ذلك أهم من التعديل ومقدماً عليه، إذ فائدة الإنشاء مقتبسة منه فقط، وفائدة الخبر منه ومن الخارج بالمطابقة، وإذا كان ذلك فالقانون فى تمييز الحق من الباطل فى الإخبار بالإمكان والاستحالة أن ننظر فى الاجتماع الإنسانى الذى هو العمران، ونميز ما يحلقه من الأحوال لذاته، وبمقتضى طبعه، وما يكون عارضاً لا يعتد به وما لا يمكن أن يعرض له. وإذا

فعلنا ذلك كان ذلك " قانوناً " فى تمييز الحق من الباطل فى الإخبار، والصدق من الكذب بوجه برهانى لا مدخل للشك فيه – وحينئذ – فإذا سمعنا عن شئ من الأحوال الواقعة فى العمران علمنا ما نحكم بقبوله مما نحكم بتزييفه، وكان ذلك لنا معياراً صحيحاً يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه ».

والواقع أن النص السابق ينطوى على تحديدات واضحة لما ينبغى أن يكون عليه البحث فى الوقائع الاجتماعية أو العمرانية، فالمطابقة هنا تعنى التحقق الأمبريقى، والواقع وحده هو المعيار الذى نحتكم إليه فى قبول المعلومات والمعارف أو رفضها، والتاريخ لا يكون صحيحاً مقبولاً إلا إذا ربط نفسه أكثر فأكثر بالاجتماع الإنسانى أو العمرانى البشرى وما يلحق به من أحوال.

وحينما يقرر ابن خلدون الحقيقة الاجتماعية للتاريخ نجده يؤكد أن ذلك يستدعى وجود علم مستقل، قائم بذاته لدراسة الواقعات الاجتماعية، وفى ذلك يقول فى نص واضح تماماً : «... وهذا هو غرض هذا الكتاب الأول من تأليفنا، وكأن هذا علم مستقل بنفسه، فإنه ذو موضوع وهو العمران البشرى والاجتماع الإنسانى، وذو مسائل وهى بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى وهذا شأن كل علم من العلوم وضعياً كان أو عقلياً».

إذن، فعلم العمران البشرى علم مستقل يتناول بالدراسة كل ما يحلق بالحياة الاجتماعية من عوارض أو تغيرات، ويدرسها واحدة تلو الأخرى، ووجود موضوع محدد للعلم هو المعيار الذى نحتكم إليه فى الاعتراف بوجود هذا العلم [٢١].

وطبيعة العلاقات المتبادلة بين العلم الجديد والفلسفة والتاريخ والسياسة، تضطر ابن خلدون أن يحدد مسائله فى ثلاثة اتجاهات[٢٢] :

١) اتجاه فلسفى، وهو " نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومباديها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق... "

٢) اتجاه تاريخى – أو تاريخ نظرى – وهو بحث وتوضيح " أسباب التصرف والحول فى القرون الخالية والملل "

٣) اتجاه اجتماعى، وهو " شرح أحوال العمران والتمدن ".

وهذا العلم فى رأى ابن خلدون "مستحدث" بمعنى أنه لم يسبق أن تحدث عنه بهذه الكيفية من قبل، هو علم جديد، عظيم الفائدة، ونستطيع أن نلمس هذه الفائدة أو القيمة العملية لهذا العلم " بالبحث " وهو فى ذلك يختلف عن بعض العلوم الأخرى والفنون التى قد تبدو متداخلة معه مختلفة بميدانه. فهو مختلف من علم الخطابة ومختلف أيضاً عن علم السياسة المدينة، فحقائق العمران البشرى مرتبطة بالملكات التى اختص الله بها الانسان دون سائر الحيونات ولعل أهمها السعى فى المعاش، والحاجة إلى الحاكم والسلطان القاهر. والعمران الذى هو " التساكن والتنازل فى مصر أو حلة للأنس بالعشير واقتضاء الحاجات، لما فى طباعهم من التعاون على المعاش ". تلك هى مقدمات الحياة الاجتماعية المنظمة التى هى نتيجة مباشرة للفكر والوعى الذى يميز الإنسان.

وبعد ذلك يقسم ابن خلدون مجالات الدراسة فى العمران البشرى أو الاجتماعى الإنسانى إلى عدة أقسام يفصل فيها الكلام فى أقسام مقدمته على النحو التالى :

١) " العمران البشرى على الجملة " أو الاجتماع العام General Sociology ، ويوضح فيه حدود العالم وأهميته.
٢) "العمران البدوى" ويتناول القبائل والأمم الوحشية وهو يعتبر هذا النوع من العمران سابق على كل أنواع العمران الأخرى.
٣) "الدول والخلافة والملك وذكر المراتب السلطانية" وهو بحث فى الاجتماع السياسى، وتناول موسع لنظرية القوة والدولة.
٤) "العمران الحضرى" وهو البحث فى المدن والأمصار.
٥) "فى الصنائع والكسب والمعاش وجوهه" وهو بحث فى الاجتماع الصناعى والاقتصادى.
٦) "فى العلوم واكتسابها وتعلمها" وهو بحث فى الاجتماع التربوى.

ويقدم ابن خلدون معالجته لمختلف مجالات العمران البشرى بإثبات حقيقة أولية مؤداها: «أن الاجتماع ضرورى للنوع الإنسانى، وإلا لم يكمل وجودهم، وما أراده الله من اعتمار العالم بهم، واستخلافه إياهم. وهذا هو معنى العمران الذى جعلناه موضوعاً لهذا العلم. وفى هذا الكلام نوع إثبات للموضوع. فى فنه الذى هو موضوع له» وضرورة الاجتماع ترجع إلى ما عبر عنه الحكماء بقولهم أن " الإنسان مدنى بطبعه "، فلابد من التعاون بين بنى البشر لإنتاج مقومات حياتهم، والنشاط الاقتصادى هو الحقيقة الأولى لإنتاج الحياة الاجتماعية، فإنتاج قوت يوم واحد من الحنطة مثلاً يحتاج إلى كثير من النشاطات التعاونية التى تتطلب "اجتماع القدرات الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم أضعاف".

وكما يحتاج إنتاج وسائل العيش المادى إلى التعاون، فإن البقاء والاستمرار والدفاع عن الجنس البشرى ضد مصادر العدوان يحتاج أيضاً إلى التعاون، ويتحقق عن طريق هذا التعاون توافق الإنسان مع البيئة التى تحيط به والتى تتضمن الكثير من مظاهر عناصر مقاومة وجود الإنسان(٢٣).

وما يعرض فى الاجتماع الإنسانى من :

أ- أسباب أولية الدول والعمران.

ب- شرح وتحليل لأحوال المجتمع البشرى.

ج- والاتجاه الأخير - على ما يبدو - هو الاتجاه الأساسى فى المقدمة.

وعلى أساس الدراسة العميقة للمعلومات التاريخية الكثيرة، أنشأ ابن خلدون مصطلحاته الفنية الخاصة، وبهذا ابتدع كلمات جديدة، أو استخدم الكلمات الموجودة فى معان أخرى، وهذه المعانى الجديدة للكلمات فسرها ابن خلدون عن طريق الترادف، فابن خلدون يكتب : «الألفاظ تستعمل عادة فى معانيها المعروفة بوجه عام، فإذا حدث أن استعملت كلمة فى معنى غير معناها المألوف فإننا نفسرها بطريق الترادف الذى يثبت معناها» (٢٤).

ولا تستقر حياة الإنسان، ولا يحدث الاجتماع والعمران بالمعنى الذى يقرره ابن خلدون بدون وجود القيادة السياسة، التى تمارس القوة والسيطرة، وفى ذلك يقول : « فلابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض، لما فى طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم...، فيكون ذلك الوازع واحداً منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة، حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان، وهذا هو معنى الملك ».

وهكذا، نجد ابن خلدون يحلل العمليتين الاجتماعيتين الرئيسيتين فى الحياة الاجتماعية وهما : التعاون أو التضامن، والتصارع أو العدوان، ثم

يؤسس على ذلك وجهة نظر السياسى التى مؤداها، أنه بدون الوازع أو الحاكم يستحيل قيام النظام الاجتماعى، وهو لذلك يقول : الدولة دون العمران لا تتصور، والعمران دون الدولة والملك متعذر، لما فى طباع البشر من العدوان الداعى إلى التنازع ".

وبعد أن حدد ابن خلدون موضوع الاجتماع الإنسانى وبين أهميته والمتغيرات الرئيسية فى الحياة الاجتماعية التى تضم ثلاثة أبعاد للحقيقة الاجتماعية وهى : البيئة، والسياسة، والاقتصاد، راح بعد ذلك ليحدد المناهج الملائمة للبحث فى هذا الميدان. وناقش هذه المناهج فى صدر مقدمته عند الحديث عن البحث التاريخى.

وقد تتبع الدكتور حسن الساعاتى فى مؤلفه عن علم الاجتماع الخلدونى، قواعد المنهج التى بسطها ابن خلدون كطرق ملائمة للبحث فى العمران البشرى وحدد هذه القواعد بأنها تشمل : الشك والتمحيص، والتشخيص المادى، وتحكيم أصول العادة وطبيعة العمران، والقياس بالشاهد والغائب، والسير والتقسيم، والتعميم الحذر.

ونحن نعتقد أن الخطوات المنهجية السابقة قد صاغها ابن خلدون فى إطار الدراسة التاريخية السببية للواقعات العمرانية. فمنهج البحث عنده فى الأصل تاريخى، ولكنه بحث تاريخى يستند إلى أسس واقعية، ويحتكم إلى معايير محددة لاستقصاء الوقائع والتحقق من صحة المعلومات.

ويحد ابن خلدون أسس البحث التاريخى بقوله: «أما بعد، فإن فن التاريخ من الفنون التى تتداولها الأمم والأجيال، وتشد إليه الركائب والرحال، وتسمو إلى معرفته السوقة والأغفال، وتتنافس فيه الملوك والأفيال، ويتساوى فى فهمه العلماء والجهال، إذ هو فى ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول

والسوابق من القرون الأولى، تنمو فيه الأقوال، وتضرب فيها الأمثال، وتطرق بها الأندية إذا غضها الاحتفال، وتؤدى إلينا شأن الخليفة كيف تقلبت بها الأحوال واتسع للدول فيها النطاق والمجال، وعمروا الأرض حتى نادى بها ارتحال وحان فيهم الزوال، وفى باطنه نظر وتحقيق، وتعطيل للكائنات ومباديها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق، فهو لذلك أصيل فى الحكمة عريق، وجدير بأن يعد فى علومها وخليق».

ويشير النص السابق إلى خاصتين رئيستين من خصائص البحث التاريخى وهما: أن التاريخ فن، وأن التاريخ علم بكيفيات الوقائع دقيق. فأما أنه فن، فإن ذلك يلقى على المؤرخ تبعه التحقق من صحة الروايات والأقوال، فعليه أن يقوم بتمحيص الأخبار لتمييز الحق من الباطل والتأكد من مطابقتها، ثم هو فى جوهره علم دقيق ينطوى على النظر والتحقق والتعليل أى التعرف على الأسباب التى تؤدى إلى وقوع الظواهر. وحينما ينظر ابن خلدون إلى التاريخ على أنه علم عميق بالأسباب، فإنه فى الواقع يعبر عن وجهة نظر عالم الاجتماع التاريخى الحق، ذلك أن العالم الاجتماعى حين يدرس الوقائع التاريخية لا يقنع بمجرد سرد ووصف هذه الوقائع فى سباق الزمن، وإنما يوجه كل اهتمامه إلى محاولة الربط بينها. واكتشاف الأسباب والنتائج والخروج فى نهاية الأمر بتعميمات يمكن أن تصدق على الماضى، ولعل ذلك هو المفهوم العلمى للتاريخ الاجتماعى الذى وضع أصوله ابن خلدون (٢٥).

ومنهج البحث التاريخى العلمى فى رأى ابن خلدون لا ينزع إلى النقل والسرد والخلط، وإنما يقوم على ملاحظة أسباب الوقائع والأحوال، ولذلك فهو يعتمد على طرق فنية فى التحقيق والتنقيح، كما يشير ابن خلدون إلى إجراءين آخرين هما: النقد الصحيح، والاحتكام إلى طبائع العمران وأحواله.

والواقع أن هذا الإجراء الأخير يوضح وجهة نظر ابن خلدون فيما يجب أن يتناوله البحث التاريخى، إذ يتعين أن يتسم هذا البحث بالشمول لكافة نواحى الحياة الاجتماعية والسياسية، وهو فى ذلك يقول : « ثم لم يأتى من هؤلاء إلا مقلد، وبليد الطبع والعقل أو متبلد، ينسج على ذلك المنوال، ويحتوى منه بالمثال، ويذهل عما أحالته الأيام من الأحوال، واستبدلت به من عوائد الأمم والأجيال، فيجلبون الأخبار عن الدول، وحكايات الوقائع فى العصور الأولى، صوراً قد تجردت عن موادها،... إنما هى حوادث لم تعلم أصولها...، ثم إذا تعرضوا لذكر الدولة نسقوا أخبارها نسقاً، محافظين على نقلها وهما أو صدقاً، لا يتعرض لبدايتها، ولا يذكرون السبب الذى رفع بعد رايتها، وأظهر من آيتها، ولا علة الوقوف عند غايتها، فيبقى الناظر متطلعاً بعد إلى افتقاد أحوال مبادئ الدول ومراقبتها، مفتشاً عن أسباب تراكمها أو تعاقبها، باحثاً عن المقنع فى تباينها أو تناسبها ».

إذن، فالبحث باستخدام المنهج التاريخى يفرض على الباحث متطلبات أساسية، فمن الضرورى الالتفات إلى وقائع التغير والتبديل التى تجعل الأجيال مختلفة بعضها عن بعض، ولا يمكن أن يقتصر البحث التاريخى على مجرد السرد وإنما ينطوى على بعد سياسى حاسم ورئيسى، ذلك أن ابن خلدون يصف هذا البعد باعتباره عاملاً رئيسياً من عوامل التغير الاجتماعى والحضارى.

ويضرب ابن خلدون مثالاً واضحاً لما يجب أن يكون عليه البحث التاريخى بما فعله هو نفسه. فبعد أن اطلع على الكتابات السابقة وسبر غورها، أنشأ فى التاريخ كتاباً، اهتم فيه بإبراز كل الحقائق الاجتماعية والسياسية التى تتعلق بتعاقب الأجيال، وأولوية الدول والعمران، واهتم فيه اهتماماً بالغاً بشرح

أحوال العمران والتمدن وما يعرض فى الاجتماع الإنسانى من العوارض الذاتية، وما يكتنفه من علل.

المحاكاة والقهر الاجتماعى

حظيت فكرة المحاكاة أو التقليد باهتمام كبير من مفكرى علم الاجتماع خلال القرن التاسع عشر، وقد أشرنا عند تناول أراء دور كايم إلى الحوار الذى دار بينه وبين جبريل تارد فيما يتعلق بأثر المحاكاة فى الحياة الاجتماعية. فبينما يحفز الناس إلى تقليد بعضهم البعض، نجد أن دور كايم يصر على أن هذه العمومية ترجع إلى طبيعة الظاهرة الاجتماعية والوظائف التى تؤديها فى المجتمع، والقهر الذى تمارسه على أعضائه. هذا وقد طرح هذا الحوار قضية العلاقة بين علم الاجتماع وعلم النفس، التى نوقشت فى تاريخ الفكر الاجتماعى، وانعقد علم الاجتماع على الاعتراف بالتأثير المتبادل بين المتغيرات الاجتماعية والنفسية فى الوقت ذاته.

وتنطوى مقدمة ابن خلدون على الكثير من الأفكار الخاصة بتأثير التقليد أو المحاكاة فى الحياة الاجتماعية، وهو يطلق على هذه العملية مصطلحات كثيرة مثل المحاكاة، والتشبه، والإقتدار والتقليد، وهو يبدأ بالقول بأن التقليد ظاهرة قديمة قدم الإنسان ذاته، فيقول : « التقليد عريق فى الآدميين وسليل »، ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن القياس والمحاكاة للإنسان طبيعة معروفة.

ويرجع التقليد إلى أسباب نفسية أو ذاتية، فالحافز أو الدافع إلى التقليد هو نزعة داخلية تدعو الأفراد إلى تقليد بعضهم البعض، وتظهر هذه النزعة واضحة بالذات فى ذلك النمط من التقليد الذى يطلق عليه ابن خلدون تقليد المغلوب للغالب، فالنفس تنتحل جميع مذاهب الغالب وتتسبه به. ذلك هو الإقتدار ومنشأ هذا الاعتقاد عن حقيقة مؤداها : أن النفس ترى الكمال فيمن

غلبها وانقادت إليه. ومن ثم فإن النظرة إلى الغالب تنطوى على التسليم بأنه قد انتحل من العادات والمذاهب ما مكنه من تحقيق هذا الموقف، ومن ثم يتعين محاكاة هذه العادات لما تتضمنه من كمال (٢٦).

ثالثاً – الجذور الفكرية لعلم الاجتماع

يرتبط تاريخ علم الاجتماع ارتباطاً قوياً بما يسمى عصر التنوير فى كل من فرنسا وإنجلترا. فالإنجازات التى حققها المجتمع البرجوازى قد بدت وكأنها معايير يمكن من خلالها الحكم على الأشياء، لقد أصبح الناس يعارضون أى شئ قد لا يتسق مع التطور الطبيعى للمجتمع. وفى معظم المجتمعات الأوربية إتخذ التنوير ملامح عامة مشتركة من بينها : الرغبة فى إيجاد نظام اجتماعى متحرر من كل القيود الإقطاعية، نظام واضح ومحدد يمكن فهمه واستيعابه تماماً، والإيمان الراسخ بأن التقدم الذى طرأ على العلوم الطبيعية يمكن أن يتحقق أيضاً بالنسبة للاقتصاد والسياسة والأخلاق مع التسليم بأن حياة الإنسان سوف تظل تنعم بالحرية. يضاف إلى ذلك ما اكتشفته المجتمعات الأوربية – آنئذ – من أن الحضارات " الغربية " غير المسيحية قد تتحدى هى الأخرى التقاليد التاريخية التى طالما استندت إلى الدين والاستبداد، وأن التاريخ قد لا يتخذ المسار الذى تحدده القوى الغيبية ويعبر فقط عن تغير الملكيات، وإنما يتحدد من خلال الأفعال الإنسانية التى قد تشجعها " الطبيعة " أو تعوقها. كذلك فإن المجتمعات الأوربية قد بدأت تسلم بأن سعادة الفرد – التى كانت قبل ذلك هى أهم عناصر الحياة – قد ارتبطت بقانون يعبر عن تفكيره وتأملاته. وأخيراً نجد اعتقاداً مؤداه، أن أفضل سبيل لتنظيم المجتمع وتطوره هو استخدام الإنسان لقدراته الفكرية(٢٧).

فبذلك يستطيع فهم الظروف القائمة وتحليلها ونقدها، ثم يتصرف بعد ذلك طبقاً بما يمليه عليه العقل. وتنظر هذه الفلسفة السياسة الاجتماعية الشاملة إلى المجتمع بوصفه كلاً شاملاً. فهى تؤكد هذا الطابع الكلى برغم اختلاف مظاهره وتجلياته، ثم تبحث عن الارتباطات المختلفة التى تشكل المجتمع. ولقد بدأت العلوم الاجتماعية – كل بطريقته الخاصة – دراسة هذه المظاهر والتجليات بهدف فهم هذا الكل فى ضوء الضرورات التى تفرضها الطبيعة. وبرغم ذلك فلقد كانت العمليات الطبيعية من أهم القوى المحركة للحضارات. وهكذا بدأت المجتمعات الأوربية تتخلى تدريجياً عن التسليم بضرورة الظروف الطبيعية، مما مهد لظهور فكرة "العقد الاجتماعى" التى وضعت حداً لكثير من الصراعات. بيد ان فكرة "العقد الاجتماعى" ما لبثت هى الأخرى أن تعرضت لبعض التعديلات. فوجود الدولة – وبالتالى الحكومة – قد أصبح مرتبطاً فقط بإجماع الأفراد على أنها وسيلة لحماية ممتلكات الأفراد وحرياتهم واستقلالهم. ويستند المجتمع – بحكم طبيعته – إلى تقسيم العمل والمساعدة المتبادلة. إذ لا يستطيع الأفراد الاستمرار فى البقاء دون وجود مشاعر الأخوة والتعاطف.

وخلال تلك الفترة كانت السياسة العلمية تعنى قبول المبادئ والقوانين التى تتوصل إليها العلوم الطبيعية. " فالنظام الطبيعى " Natural Order الذى تحدث عنه نيوتن Newton يمكن أن ينطبق على المجتمع تماماً كما ينطبق على السياسة. وهكذا بدأ بعض المفكرين يعتقدون أن الظواهر الاجتماعية – شأنها شأن الظواهر الأخرى – يمكن أن تخضع للملاحظة المنظمة، وبالتالى يسهل دراستها ومقارنتها وتصنيفها. وبعبارة أخرى فإن دراسة الظواهر الاجتماعية يمكن أن تفضى فى نهاية الأمر إلى مجموعة من القوانين. ولقد حاول علم الاجتماع فيما بعد تحقيق هذا المطلب، حتى أن

بعض علمائه قد ذهبوا إلى حد القول بأن هذا العلم لا يمكن أن يستحق اسمه إلا إذا نجح فى الوصول إلى قوانين علمية دقيقة. وهناك بعض آخر من علماء الاجتماع ما يزالون يطالبون بضرورة ارتباط هذا العلم بالفلسفة الاجتماعية، وعلى أية حال فإن الشئ المؤكد هو أن علم الاجتماع قد عاصر نشأة العلوم الاجتماعية الأخرى (وإن لم تعانى من نفس الغموض والاتساع) خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر[٢٨].

أما أبرز المفكرين الذين كانت لهم بصمات واضحة على تطور علم الاجتماع فهم : الفرنسى شارل دى مونتسكيو (١٦٨٩-١٧٥٥)، الذى قربت أفكاره من أفكار ابن خلدون، وخاصة حول علاقة النظم الاجتماعية وتأثرها بالبيئة والمناخ، والإيطالى جيامباتيستا فيكو (١٦٦٨-١٧٤٤) الذى قسم تاريخ كل شعب إلى ثلاثة عصور، ثم الفرنسيان كوندرسيه (١٧٤٣-١٧٩٤) وسان سيمون (١٧٦٠-١٨٢٥)، والأخير كانت له آثار واضحة فى تقدم علم الاجتماع أقلها أنه دعا إلى قيام " فيزيولوجيا اجتماعية". ويلاحظ أن مونتسكيو وكوندرسيه وسان سيمون قد ساهموا فى تشكيل الثورة الفرنسية (١٧٨٩) كل بطريقة معينة، تلك الثورة التى كانت نتاجاً لفكر التنوير وثمرة من ثماره. أما مونتسكيو – الذى لم يدرك تلك الثورة – فقد أثر فيها فكرياً، فى حين شارك كوندرسيه بها مشاركة فعلية وأصبح أحد ضحاياها، بينما كان سان سيمون أحد مؤيديها. هذه الثورة التى شكلت انتصار الطبقة البرجوازية على الإقطاع إنما كانت لها أهمية عظمى فى تبلور علم الاجتماع، وخاصة فى محاولة كشف آليات الاستقرار الاجتماعى التى أربكتها الثورة.

ولابد من الإشارة هنا إلى تشكل تيار مضاد لفكر الثورة الفرنسية، بل لفكر عصر التنوير على الجملة، أقصد به التيار القديم المحافظ، الذي ظهر

فى نهايات القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، وهذا التيار أثر فى علم الاجتماع وتطوره. إذ دعا النقل بدلاً منه، مؤكداً على أهمية الجماعة والأسرة والقيم التقليدية والاستقرار الاجتماعى، محارباً النزعة الفردية. أما سياسياً، فكان هذا التيار موالياً للملكية، مضاداً للجمهورية. وأبرز مفكرى هذا التيار هم : إديموند بيرك (١٧٢٧–١٧٩٧)، وجوزيف دى ماستر (١٧٥٤–١٨٤٠) ولويس دى بونالد (١٧٥٤–١٨٤٠).

وقد اتخذ أوجست كونت (١٧٩٨–١٨٥٧) موقفاً وسطاً بين فكر عصر التنوير الثورى، والفكر المضاد له المتمثل بالحركة الرومانسية، وهو موقف سيتبناه من يخلفه فى تيار البنائية الوظيفية. إذ أقر النظرة العلمية التى نادى بها فلاسفة عصر التنوير، بل إنه هو ذاته قد أسس مذهباً يعرف بالوضعية " يحصر نفسه فى حدود التجربة وحدها، بحيث لا يجاوز عالم الأشياء العينية التى تدركها الحواس ". وتأسيساً على ذلك فقد رفض كونت الشق الثانى من آراء عصر التنوير – أقصد تلك الآراء الثورية النقدية – بدعوى أنها تأملات فلسفية عقيمة لا يسندها أى واقع فعلى قابل للقياس. وهو موقف وضعه فى مصاف المفكرين الرومانسيين. فقد رأى كونت أن حركة المجتمع تخضع بالضرورة لقوانين فيزيائية لا تتغير، بدلاً من أن يحكمها نوع من الإرادة ". واقترن تمسكه بالمنهج العلمى "برفضه لادعاء الإنسان أنه قادر على تغيير نظمه الاجتماعية وإعادة تنظيمها وفقاً لإرادته"[٢٩].

ويؤكد كونت أن العلم يجب أن يعنى أولاً وأخيراً بملاحظة الظواهر وتصنيفها، وألا ينظر إلى المبررات والأسباب نظرة الميتافيزيقا لها. إن العلم لا يسعى إلى الوصول إلى الحقيقة المطلقة كما تفعل الدراسات اللاهوتية. لذلك فإن المهمة الأساسية للعلم تتمثل فى الكشف عن العلاقات التى تربط بين

الوقائع القائمة بالفعل، أى تحديد "القوانين" التى تحكمها. ومن خلال لذلك تمكنت العلوم الطبيعية من إحراز تقدم كبير، لذلك يتعين استخدام المنهج العلمى فى دراسة الظواهر الاجتماعية. وبهذه الطريقة يمكن القضاء على "الفوضى الروحية والأخلاقية" التى سادت فترة ما بعد الثورة الفرنسية، ليكون ذلك إيذاناً بظهور نظام جديد يسهم فى تحقيق مزيد من التقدم العلمى.

ولقد عارض كونت فكرة استخدام الإحصاء فى علم الاجتماع، على الرغم من أنه قد درس الرياضيات فى بداية حياته. وحينما نشر الإحصائى البلجيكي "كيتي ليه" Quetelet مؤلفاً بعنوان "الطبيعة الاجتماعية"، اضطر كونت لاستخدام مصطلح "علم الاجتماع" حتى يمكن التمييز بين مضمون هذا العلم الجديد و"الإحصاءات الاجتماعية" التى كان كيتيليه يستعين بها فى دراساته. والملاحظ أن كونت قد ظل طيلة حياته ينظر إلى حساب الاحتمالات على أنه أوضح دليل على العجز العلمى، وذلك على الرغم من أن كوندرسيه قد أوصى باستخدام نظرية الاحتمالات فى دراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية (٣٠).

أما علم الاجتماع العام عند كونت « الذى كان يتخذ طابعاً موسوعياً ليضم عدداً كبيراً من العلوم الاجتماعية الأخرى» فإنه ينقسم إلى مبحثين أساسيين : الإستياتيكا الاجتماعية Social Static's والديناميكا الاجتماعية Social Dynamics. ولقد أولى كونت المبحث الأخير اهتماماً كبيراً. فالديناميكا الاجتماعية تمثل بالنسبة له " نظرية عامة فى التقدم الطبيعى للإنسانية، وأنها (أى الديناميكا) تخضع لسيطرة قانون المراحل الثلاث. والملاحظ أن هذا القانون لا يحدد فقط المراحل التى يمر بها المجتمع ككل، بل يعين أيضاً مسار كل علم من العلوم، بل وكل فرد من أفراد المجتمع. أما المراحل فهى تلك التى يمر بها العقل البشرى ابتداء من المرحلة اللاهوتية،

مروراً بالمرحلة الميتافيزيقية، وصولاً إلى المرحلة النهائية وهى العلم أو المعرفة الوضعية إن شئنا الدقة. ولقد اعتبر كونت أن المرحلة الأخيرة ما تزال تحقق تقدماً مستمراً [٣١].

المراجـــــــــــــع

١- بوتومور، تمهيد فى علم الاجتماع، ترجمة: محمد الجوهرى وآخرون، ط٥، دار المعارف، ١٩٨١، ص ٣١.

٢- ق. أفانا سييف، أسس الفلسفة الماركسية، ترجمة: عبد الرازق الصافى، ط٤، دار الفارابى، بيروت، ١٩٨٤، ص ٨.

3- Antonio Labriola, History, Philosophy of History, Sociology and Historical Materialism, Translated by Charles H. Kerr Chicago, Charles H. Kerr Co-operative 1908 (Italian Edition 1896), p. 5

٤- بوتومور، مرجع سابق، ص ٣٧.

5- John Lewis Gillin, The Development of Sociology in the United States, Proceedings of the Twenty-First Annual Meeting "American Sociological Society", Volume XXI "The Progress of Sociology", St. Louis, December 28-31, 1926, p. 1.

٦- هاينزموس، الفكر الاجتماعى: نظرة تاريخية عالمية، ترجمة: السيد الحسينى، جهينة سلطان العيسى، سلسلة علم الاجتماع المعاصر الكتاب السادس والثلاثون، ط٢، ١٩٨١، ص ٢٣.

7- Stephen Turner, Who's Afraid of the History of Sociology? Swiss Journal of Sociology, Vol. 24, 1998, p. 10.

8- Susan Hoecker-Drysdale, Is The History of Sociology Important? Time Lines, E-Newsletter, No. 1, Boston, December 2004, pp. 1-4.

9- Susan Hoecker-Drysdale, Issues and Debates in the History of Sociology, Time Lines, E-Newsletter, No. 3, Boston, July 2005, pp. 1-3.

10- Salvino A. Salvaggio, and Paolo Barbeesino, Eigen-Mechanism and the History of Sociology: A reflexive Writing, in Salvaggio and Barbesino (eds), "Autopoietic Systems Theory and the System of Science", Collected Papers on Niklas

Luhmann, Social Science Information, Vol. 35, No. 2, June 1996, pp. 5-6.

١١- هاينزموس، مرجع سابق، ص٢٦.

12- Dieter Bögenhold, Economics, Sociology, History: Notes on Their Loss of Unity, Their Need for Re-Integration and the Current Relevance of the Controversy between Carl Menger and Gustav Schmoller, Proceedings of the Annual Conference of the International Association for Critical Realism (IACR), Cambridge University, Cambridge, August 17-19, 2004, pp. 1-2.

13- Ibid, pp. 3-4.

14- Craig Calhoun (ed), Sociology in America: A History, University of Chicago Press, 2006, Reviewed by: Jérôme Melançon, Canadian Journal of Sociology Online November – December 2007, pp. 1-2.

15- Dieter Bögenhold, op cit, p. 5.

١٦- حسين الحاج حسن، علم الاجتماع الأدبي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ١٩٨٣، ص ص ١٥-٢٦.

- راجع أيضا:

- غريب سيد أحمد، علم الاجتماع ودراسة المجتمع، ٢٠٠٠، ص ص ٤-٩.

-Christopher G.A Bryant, Positivism in Social Theory and Research , Martin's Press, New York, 1985 , pp. 33-56.

١٧- محمد على محمد، تاريخ علم الاجتماع : الرواد والاتجاهات المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣، ص ٣١.

- راجع أيضا:

- محمد عاطف غيث وآخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر : أسس نظرية ودراسات واقعية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥، ص ص ٥-٢٠.

-Dwyer, Daisy Hilse , Law and Islam in the Middle East, Dergin and Garvey Publishers, U.S.A., 1990, pp. 15-43.

١٨- المرجع السابق، ص٣٢.

١٩- المرجع السابق، ص٣٣.

٢٠- سفتيلانا باتسييفا، العمران البشرى فى مقدمة ابن خلدون، ترجمة : رضوان إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ص ص ١٥٦-١٥٧.

٢١- محمد على محمد، مرجع سابق، ص ص ٥٢-٥٤.

٢٢- سفتيلانا باتسييفا، مرجع سابق، ص ١٥٧.

٢٣- محمد على، مرجع سابق، ص ص ٥٤-٥٦.

٢٤- سفتيلانا باتسييفا، مرجع سابق، ص ١٥٧.

٢٥- محمد على محمد، مرجع سابق، ص ص ٥٦-٥٧.

٢٦- المرجع السابق، ص ص ٥٨-٥٩.

٢٧- هاينزموس، مرجع سابق، ص١٩.

- راجع أيضا:

- Peter Worsiey , Introducing Sociology, Penguin Books, U.S.A., 1972, pp.19-59.

٢٨- المرجع السابق، ص ٢٠-٢٢.

٢٩- إيان كريب، النظرية الاجتماعية من هابرماس إلى حابرمانس، ترجمة : محمد حسين غلوم، عدد ٢٤٤ سلسلة عالم المعرفة، الكويت، إبريل ١٩٩٩، ص ص ١١-١٢.

٣٠- هاينزموس، مرجع سابق، ص ٣١.

٣١- المرجع السابق، ص ٣٢.

الفصل الثاني

ماهية علم الاجتماع

- أولاً – الرواد المؤسسون
- ثانياً – تعريف علم الاجتماع وتحديد موضوعه
- ثالثاً – وظيفة علم الاجتماع
- رابعاً – النظرية الاجتماعية

أولاً – الرواد المؤسسون

هناك أربع علماء ربما لا يختلف أى من المشتغلين بعلم الاجتماع – مهما كانت ميوله الخاصة أو نزعاته أو تعصبه – على اعتبارهم الشخصيات البارزة فى تاريخ علم الاجتماع الحديث. هؤلاء العلماء هم: أوجيست كونت، وهربرت سبنسر، أميل دور كايم، وماكس فيبر، وهم يغطون معاً القرن التاسع عشر بأكمله وأوائل القرن العشرين، وفى الحقبة التى تشكل فيها علم الاجتماع الحديث وتحددت معالمه. كما أنهم يمثلون القوميات الرئيسة التى ازدهار فيها علم الاجتماع فى بداية عهده، والتى بدأ يتكون فيها تراثه الحديث، وهى فرنسا، وانجلترا، وألمانيا، كما مارس كل منهم تأثيراً شخصياً عميقاً على تصور علم الاجتماع كميدان من ميادين المعرفة. لذلك يبدو من المفيد بوجه خاص أن نعرض لآرائهم حول الموضوع الحقيقى لعلم الاجتماع[١].

يضاف إلى هؤلاء كارل ماركس وماديته التاريخية، إذ يرى بعض علماء الاجتماع أن علم الاجتماع الأكاديمى الغربى بأسره قد نشأ تحت تأثير ماركس وأنه ليس سوى سلاح أيديولوجى للبرجوازية لمواجهة الماركسية كسلاح أيديولوجى للاشتراكية. ويذهب عالم الاجتماع الأمريكى زايتلين إلى حد اعتبار أن أعمال بيروباريتو وموسكا وميشيلز ودور كايم ومانهايم حواراً مع شبح ماركس [٢]. ولا يعنى عرض سير أو بعض أعمال هؤلاء العلماء وأيديولوجياتهم قناعة الباحث بأن تلك هي الرؤية الصحيحة؛ بل إنه عرض لجزء من تاريخ العلم بسلبياته وإيجابيته.

١-أوجست كونت Augnste Conte (١٧٩٨-١٨٥٧)

هو أوجست كونت، أبو علم الاجتماع، عاش فى الفترة (١٧٩٨-١٨٥٧). وكان يرى أننا لا نستطيع فهم العالم ومشاهدة المختلفة إلا من خلال الملاحظة والاستدلال. وبالرغم من رفضه لوجود الكيانات النظرية. إلا أنه آمن بأن كل الشرح والتنبؤ يقوم على أساس التعاقب القانوني وليس العلاقة السببية؛ ذلك لاعتقاده أن العلاقة السببية لا يمكن اختزالها إلى مجرد عملية ملاحظة، وأن كل علم له سماته الفريدة المميزة له، وأنه يتشابه مع العمليات الاجتماعية فى أنه يمر عبر ثلاث مراحل: المرحلة اللاهوتية Theological Stage القائمة على القوة الخارقة للطبيعة، والمرحلة الميتافيزيقية Metaphysical Stage القائمة على التجريد، والمرحلة الوضعية (أو العلمية) Positive or Scientific Stage القائمة على العلاقات بين الحقائق التجريبية. ولم يقتصر تأثير نظريته الوضعية Positivism على عصره فقط، بل امتد أثرها إلى الاتجاه الوضعي المنطقي للقرن العشرين. ويوضح كونت فى كتابه "دروس في الفلسفة الوضعية" Cours de philosophie positive كيف تنشأ المجتمعات بشكل متماشي مع القانون الطبيعي. وتتم مراحل التطور الثلاثة التى ذكرها (المرحلة اللاهوتية – العسكرية، والميتافيزيقية – الانتقالية، والعملية – الصناعية) والتى سيلي ذكرها بشيء من التفصيل لاحقا، وفقا لقانون التطور الاجتماعى. فضلا عن ذلك، فإنه يدافع عن الطريقة التاريخية فى دراسة العلوم الاجتماعية بناء على الطرق الإمبريقية [٣].

وقد تأثر كونت بفيزياء نيوتن، واستمد منها فلسفته الوضعية التى حاول أن يرسى علم الاجتماع على أساسها، ذلك أن إصرار نيوتن على ضرورة تأييد التجربة لأى فرضية للتأكد من صدقها وصحتها، جعله قريبا من الوضعيين

الذين كثيرا ما عبروا عن انتمائه إليهم، بل "إن أوجست كونت كان يتخذ من قانون الجاذبية الذى قال به نيوتن، نموذجا لما يجب أن يكون عليه التفكير الوضعي.

وعلى الرغم من أن كونت كان يرفض تحديد فروع علم الاجتماع بشكل مفصل، فقد كان يرى أن علم الاجتماع ينقسم إلى قسمين رئيسيين هما: الاستاتيكا الاجتماعية Social Statics والديناميكا الاجتماعية Social Dynamics، وكان يعالج موضوعات العلم على هذا الأساس، ويمثل هذان المفهومات تقسيماً أساسياً لموضوع علم الاجتماع مازال يبدو فى صور ومظاهر عديدة متباينة على امتداد تاريخ هذا العلم وحتى يومنا هذا. وتمثل الوحدات الرئيسية للتحليل السوسيولوجي فى القسم الأول النظم الأساسية أو الوحدات التنظيمية المركبة للمجتمع، كالاقتصاد أو الأسرة أو السياسة. ويفهم علم الاجتماع فى هذه الحالة على أنه دراسة العلاقات المتبادلة بين هذه النظم، ويقول كونت فى هذا الصدد: "يتمثل الجانب الإستاتيكى لعلم الاجتماع فى دراسة قوانين الفعل ورد الفعل التى تخضع لها مختلف أجزاء النسق الاجتماعي".

ويستطرد كونت قائلاً: «إن أجزاء المجتمع لا يمكن أن تفهم منفصلة عن بعضها كما لو كان لكل منها وجود مستقل. وعلينا بدلاً من هذا أن ننظر إليها على اعتبار أنه تربط بينها علاقة متبادلة. وأنها تكون كياناً كلياً، يفرض علينا أن نتناولها فى علاقاتها ببعضها البعض ». وقد وصف كونت مبدأ " التفاعل الاجتماعى الشامل " هذا بأنه « الفكرة الرئيسية فى اتجاهه برمته ».

وأطلق كونت على القسم التالى لعلم الاجتماع اسم الديناميكا الاجتماعية، فإذا كانت الاستاتيكا هى دراسة كيفية تداخل أجزاء المجتمع

وتفاعلها مع بعضها البعض فإن الديناميكا يجب – فى رأيه – أن تركز على مجتمعات كاملة، وتتخذها وحدة للتحليل السوسيولوجى. والهدف من ذلك أن توضح كيف تطورت هذه المجتمعات وتغيرت عبر الزمن. ويقول كونت فى هذا الصدد « يجب أن نتذكر أن قوانين الديناميكا الاجتماعية تبدو أكثر إيضاحاً عندما ننظر إليها فى ضوء مجتمعات كبيرة ». ويبدو أن كونت كان يعتقد أنه قد استطاع بذلك حل مشكلة التغير والتطور نهائياً. فقد كان مقتنعاً أن جميع المجتمعات قد مرت ببعض مراحل التطور المحددة. وأنها كانت تتقدم باستمرار نحو مزيد من الكمال، ولا تجد هذه الأفكار كثيراً من المؤيدين فى يومنا هذا. وأقل منهم من يوافقون على أن المراحل التى حددها كونت هى بالفعل تلك المراحل التى مرت بها كافة المجتمعات، أو يتوقع أن تمر بها، ولكن الذى يهمنا هنا على أى حال أن كونت كان يعتبر أن الدراسة المقارنة للمجتمعات بوصفها كيانات كلية تمثل موضوعاً رئيسياً من موضوعات التحليل السوسيولوجى [٤].

والمجتمع الإنسانى – كما أعلن كونت – ظاهرة بالغة التعقيد ويستحيل دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة علمية دون قيام تخصص. ولكن يبدو أن التوصل إلى تقسيم مرض لموضوع الدراسة فى شئون المجتمع الإنسانى أكثر صعوبة منه فى دراسة العالم الطبيعى. ويرتكز تقسيم العمل حالياً بين العلوم الاجتماعية على بعض السمات التقليدية التى يمكن إدراكها بسهولة، كالنظم السياسية، والاقتصادية، والدينية، والأسرية، غير أن قدوم علم الاجتماع كان يعنى ضمناً تحدياً لهذا التقسيم التقليدى، ولكنه لم يتم مع ذلك داخل علم الاجتماع نفسه إلى حد ما. وعلى أية حال فلقد تطلب التعاون بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الخاصة قيام تخصص فى علم الاجتماع وفقاً

لهذه الأسس. ويبدو أن هذا التصنيف القائم على أساس عناصر البناء الاجتماعي هو أفضل أساليب التصنيف جميعاً(٥). وسوف نقوم هنا بعرض منهج أوجست كونت بالتفصيل باعتباره مؤسس علم الاجتماع وهو الذى أطلق عليه هذا الاسم.

أ) اتجاهه الفكري

ارتبط اسم كونت ارتباطاً وثيقاً بعلم الاجتماع بوصفه علماً ينهض على أسس منهجية جديدة، ويهدف فى نفس الوقت إلى تحقيق غايات ومثل أخلاقية واجتماعية، ويجد فى نفسه القدرة على إحداث التوازن الاجتماعى المطلوب والإصلاح الأخلاقى الذى سيعيد للمجتمع الفرنسى وحدته وتماسكه. ولقد استطاع كونت من خلال الاتجاه الفكرى الذى يميز به، وارتبط بنشأته كمفكر اجتماعى، وفيلسوف، أن يصوغ نسقاً من المعرفة يتميز بالإحكام المنطقى، كما أن عمله – أكثر من أى عمل آخر – يمكن وصفه بأنه " عمل تأليفى " من الدرجة الأولى.

والواقع أن النشأة العلمية لكونت ساعدته كثيراً فى تكوين الإطار المعرفى الذى استندت إليه تحليلاته للظواهر الاجتماعية والأخلاقية. حيث روعته الفوضى التى ترتبت على انهيار النظام الاجتماعى فى أعقاب الثورة الفرنسية، ومن ثم كان اهتمامه الرئيسى بإعادة بناء النظام العام على أساس من الاتساق والاجتماع والتوازن والانسجام. ثم وجد أنه ليس ثمة علم يستطيع أن يتولى هذه المهمة، وإنما يتعين إعادة ناء سلسلة العلوم، على نحو يصل بنا فى نهاية الأمر إلى صياغة علم جديد يستطيع أن يتوصل إلى القوانين الاجتماعية التى يمكن فى ضوئها تحقيق هذه الأهداف الإصلاحية(٦).

ويمكن القول بصفة عامة بأن ارتباط كونت بـ "سان سيمون" Saint Simon، حينما عمل سكرتيراً خاصاً له قد طور عنده الرغبات الإصلاحية. فقد كان سان سيمون – بنزعته الاشتراكية الإنسانية – يعتقد أن التقدم الاجتماعى لابد وأن يتحقق. ويبدو أن كونت شارك سان سيمون أفكاره هذه، خاصة ما تعلق منها بضرورة إعادة تنظيم المجتمع، والبحث عن العلم الوضعى الذى سوف تكون مهمته كشف القوانين الاجتماعية التى تحكم تقدم العقل الإنسانى.

واتصل كونت أيضاً بالفكر الفلسفى السائد فى عصره، فاعتمد على الأفكار المعرفية التى طورها "هيوم" Hume و"كانط" Kant فى صياغة تصوره عن العلوم الوضعية. والجدير بالذكر أن الدائرة المعرفية التى اعتمد عليها كونت فى صياغة تصوراته كانت واسعة إلى حد كبير، إذ اشتملت على كل العلوم والمعارف السائدة، حتى أنه يمكن القول أن علم الاجتماع الذى دعا إليه كونت كان نتاجاً لعمل تركيبي من الدرجة الأولى، استطاع من خلاله كونت أن يربط بين كتابات أرسطو، ومونتيسكيو وكوندرسيه بطريقة مبدعة ومبتكرة. واهتم بإسهامات فلاسفة التاريخ من أمثال فيكو ، وكانط و"هيجل" Hegel و"تيرجوت" Turgot. ووجد كونت فى أعمال بعض رجال الاقتصاد من أمثال "آدم سميث" Smith و"آدم فيرجسون" Fergnson بعض الأفكار العامة التى تفسر التغيرات التاريخية التى تشهدها النظم الاجتماعية. وحينما اتجه كونت نحو صياغة الجوانب الطقوسية Ritualistic لمعتقده الجديد، استعان بأفكار "دى ميستر" De Maistre.

وهكذا، كان اتجاهه الفكرى تركيبى، بمعنى أنه ينهض على ثلاثة مقومات أساسية هى: صياغة نسق موحد للمعرفة يتضمن المناهج القادرة على

تحصيل المعرفة وتطورها ولنموها، وضع الأسس المنهجية للتحليل الاجتماعى والعمل الاجتماعى، وأخيراً وضع الأسس المنهجية للإصلاحات الدينية والأخلاقية [٧].

ويمكن اعتبار كونت من أوائل العلماء الذين وضعوا مفهوم علم الاجتماع concept of sociology . ففى تنظيره لفلسفته الوضعية philosophie positive في الفترة (١٨٣٠-١٨٤٢)، أكد كونت على ضرورة التمايز والتخصص الأكاديمي. وفى الوقت ذاته، أدرك خطورة فصل وانعزالية المعرفة. يؤكد ذلك مقولته: "من الواضح أن هذا الانقسام فى الأنواع المختلفة من البحث بين الجماعات المتباينة من الباحثين قد أدى لحدوث مستوى من التطور فى المعرفة فى وقتنا الراهن. ومع ذلك فإن هذا الفصل والانقسام يعنى أنه لم يعد بعد من الممكن للباحث الحديث أن ينخرط فى كل المجالات المعرفية فى وقت واحد، ذلك المستوي والشكل من الانخراط الذي كان أمراً يسيراً وطبيعياً فيما مضى". وقد أشار كونت الى أن توسع القاعدة المعرفية يسير جنباً إلى جنب مع زيادة التمايز وتقسيم العمل. ومع ذلك، فإن تلك العملية لها أيضاً وجهها السلبي؛ فحتى مع الاعتراف بالنتائج العظيمة التى تحققت بسبب تقسيم العمل، والزعم بأن ذلك هو الأساس الصحيح للتنظيم العام للمجتمع الأكاديمي، يبقى من المستحيل عدم التأثر بتقسيم العمل فى ظل التخصص المفرط فى الأفكار التى يتمسك بها كل فرد. لذلك، فيجب علينا أن نكون حريصين لئلا يفقد العقل البشري طريقه في النهاية في ظل تراكم التفاصيل [٨].

ويعتبر كتاب "دروس فى الفلسفة الوضعية" أهم أعمال كونت، وقد خرج هذا الكتاب فى ست مجلدات. غير أن عنوان هذا الكتاب لا يجب أن

يخدعنا عن الحقيقة التى مؤداها أنه يمثل ثورة على الفلسفة التقليدية، فهو يتضمن توجيهاً محدداً نحو الواقع، ذلك أن الوضعية إنما تعنى القدرة على فهم الحياة بعيداً عن التأمل العقيم، وعلى أساس من المعرفة اليقينية المنظمة، وليس اليقين هنا معناه أن المعرة مطلقة، وإنما هناك نظرة نسبية، وهذه هى الروح البناءة التى تنطوى عليها الوضعية، أما الروح الميتافيزيقية فهى غير قادرة على استيعاب هذه الفكرى. لقد أراد أوجيست كونت من كتابه هذا أن يكون متضمناً للخطة العامة التى سيقام علم الاجتماع فى ضوءها، وهذه الخطة الفلسفية الوضعية بكل ما تنطوى عليه من مقولات جديدة [٩].

والفلسفة الوضعية التى وصفها كونت، بالرغم من أنها صارت مرتبطة أكثر بالعلوم الإنسانية: كالجغرافيا والفلسفة – وعلم الاجتماع، إلا أنه كان محور اهتمام العلوم الطبيعية مثل الفيزياء والكيمياء والرياضيات فى القرن التاسع عشر. وتتضمن الفلسفة الوضعية رفضا للتأمل أو التصور، وتؤكد بدلا من ذلك على الحقائق والمعرفة العلمية.

ويمكن النظر لنظرية كونت – بدرجة ما – على أنها رد فعل للثورة الفرنسية وما يدعى بفلسفة التنوير Philosophy of the Enlightenment، حيث أنه آمن أن الفلاسفة الذين بالغوا فى التأكيد على دور الاستدلال فى الشئون الإنسانية، كانوا انتقادين لدرجة هدفت لتدمير المؤسسات التقليدية القديمة، خاصة العقيدة. لذلك، فقط قدم فلسفته الوضعية كمقابل للرؤى السلبية التى شابت فكر التنوير. وفى عام ١٨٢٢، كرس كونت لمصطلح "الفيزياء الاجتماعية" Social physics، التى أسماها فيما بعد "علم الاجتماع" Sociology، وقد جاءت الوضعية كجزء مكملا لتقليد عصر التنوير، حيث كانت العلوم والحقائق يقابلها الميتافيزيقا والتأملات، ولم يعد الإيمان والوحي

بالمصادر المقبولة للمعرفة. وكان ذلك ترسيخا للتوجه العلماني الذي بدأ فى الغرب قبل ذلك، ثم استمر بعده في محاولات مستمرة لنزع القدسية من أى معتقد والإيمان بالمادة وحدها. وهو ما اتضح بعد ذلك في مادية ماركس التي كان عمادها الإيمان بالمادة وحدها، وما زامنها من طرح كتاب دارون عن أصل الأنواع، الذي رفض فيه إرجاع الخلق للخالق، بل عزاها إلى محض الصدفة في ظل الطبيعة الجدلية للطبيعة (١٠).

وقد جاءت نظرية كونت الوضعية (١٨٤٢-٣٠) لتجعل من علم الاجتماع نهجا علميا قائما بذاته. فقد انتقد فيها ما أسماه سلبية فلسفة القرن الثامن عشر التى دعا لها الفلاسفة الداعين للفردية أمثال "كانط" Kant و "هوم" Hume حيث كان يرى أن هؤلاء الفلاسفة خربوا بدلا من أن يضعوا أسسا للنظام الاجتماعي وعلم الاجتماع. فالهدف الرئيس للسياسات العملية – كما يرى كونت – يتمثل فى تجنب الثورات العنيفة التى تنبع من المعوقات التى تقف فى وجه التقدم الحضاري.

وكان كونت يرى أن العلم الحقيقى هو الذى يسعى لتأصيل نظاما فكريا يكون قاعدة تنطلق منها كافة النظم الأخرى. وقد قام بتعريف علم الاجتماع كعلم قائم على نظرية قانون المراحل الثلاثة والتصنيف الهرمى للعلوم. وكان يرى أن الفكر الإنساني يمر عبر ثلاثة مراحل منفصلة هي: المرحلة اللاهوتية والمرحلة الميتافيزيقية والمرحلة الوضعية (١١).

ب) المراحل الثلاث للتطور العقلى والاجتماعى :

يذهب كونت إلى أن هناك ثلاثة جوانب رئيسة هى: مشاعرنا وتتضمن الدوافع والعواطف التى تكمن خلف النشاط الذى نمارسه، وأفكارنا، وهى تخدم المشاعر، ولكنها تعيننا على التحكم فيها، وأخيراً أفعالنا، تلك التى تتم فى ضوء المشاعر والأفكار معاً. ومثل هذه الجوانب توجد أيضاً بالنسبة لحياتنا الاجتماعية وسلوكنا الاجتماعى مع الآخرين. ذلك أن استمرار المجتمع ووجوده ينبغى أن ينهض على تنظيم محدد للنظم والمؤسسات، والمعرفة، والقيم والمعتقدات، وهى جميعاً مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمشاعر، والأفكار، والأنشطة التى يمارسها الأفراد أعضاء المجتمع، ذلك أن المجتمع فى نهاية الأمر هو نسق من أنماط السلوك المنظمة والمشتركة بين الأفراد.

والمتبع لتاريخ الإنسانية – من منظور كونت – يستطيع أن يقف على الكيفية التى شكلت من خلال العلاقة بين هذه الجوانب المختلفة، على نحو يمكن معه تمييز ثلاثة مراحل للتطور العقلي والاجتماعي هي:

١- المرحلة اللاهوتية Theological Stage

وتتميز هذه المرحلة بأن مشاعر الإنسان وخياله تتصل أساساً بالبحث عن طبيعة الأشياء وأسبابها وغاياتها. وتتخذ تفسيرات الإنسان للأشياء والظواهر شكل الأساطير المتعلقة بالأرواح والكائنات فوق الطبيعية. وقد حدد كونت ثلاثة مستويات للتطور العقلى داخل هذه المرحلة. المستوى الأول هو التفسير الحيوى، حينما ينسب الإنسان لكل شئ فى الطبيعة حياة خاصة به تشبه الإنسانية، والتعددية، أى محاولة تفسير الظواهر بالرجوع إلى الآلهة والأرواح، والوجدانية، أى الاعتماد فى التفسير على إله واحد هو مصدر القوة والعقل. ويلاحظ أن طبيعة التنظيم الاجتماعى السائد خلال المرحلة اللاهوتية

أنه تنظيم عسكرى، فالقوة العسكرية هى التى تحقق الاستقرار الاجتماعى، غير أن كونت يعتقد أيضاً أن الخيال والشعور هما أساس الخبرة الإنسانية خلال هذه المرحلة، فهما يدفعان الإنسان إلى التحرك نحو البحث عن الحقائق، وفى وقت لم يتم فيه تراكم للمعرفة الإنسانية. وهذا البحث الدائب هو الذى يوصل الإنسان إلى الحقبة الأخيرة من هذه المرحلة وهى حقبة الوحدانية، ويعنى ذلك بداية ظهور الفكر التحليلى والنقدى الذى يؤدى إلى المرحلة الثانية الانتقالية فى سلسلة التطور العقلى والاجتماعى.

٢- المرحلة الميتافيزيقية Metaphysical Stage

وتمتاز هذه المرحلة بالتأمل العقلى، والبحث عن المعانى والدلالات، والكشف عن الجواهر، والتفكير فى ضوء المثاليات والأشكال، بل أن الإنسان يسيطر عليه تصور معين "للحقيقة المطلقة". أما التغيرات النظامية التى تشهدها هذه المرحلة فهى نمو القدرة الدفاعية واتساع نطاق القانون بحيث يمهد ذلك الأساس للحياة المدنية التعاونية.

ومع ذلك، فإن تطور الإنسانية لم يقف عند هاتين المرحلتين، فلم يتمكنا فى الحقيقة من مواجهة المشكلات المتراكمة للحياة الإنسانية. إذ كلما أراد المجتمع الإنسانى تعقيداً وتركيباً، خاصة بعد الثورة الصناعية، اتضح عدم ملائمة المرحلتين اللاهوتية والميتافيزيقية. إن حاجة الإنسان إلى أساس سليم للمعرفة، والفنون، والحياة الاقتصادية والسياسية قد دفعته إلى تخطى المرحلتين السابقتين، والدخول إلى عصر المرحلة الثالثة التى أطلق عليها المرحلة الوضعية.

٣- المرحلة الوضعية Positive or Scientific Stage

فى هذه المرحلة الأخيرة يتجه الإنسان نحو رفض تلك الافتراضات اللاهوتية والميتافيزيقية التى تفسر الظواهر إما على أساس الآلهة أو الماهيات. فالإنسان – من وجهة نظره – عليه أن يبحث عن الأسباب الحقيقية لوقوع الأحداث والظواهر، التى يمكن أن تنتهى به إلى تفسيرات تستطيع أن تصمد أمام الاختبارات الواقعية. وهذه الأسباب يمكن الكشف عنها عن طريق القوانين الطبيعية التى تفسر الارتباط القائم بين الظواهر ولا يتحقق ذلك إلا بالعلم الوضعى المتماسك منطقياً، والقائم على أساس من الملاحظة والتجربة. ويعتقد كونت أن هذه المراحل الثلاث تمثل قانوناً عاماً ينطبق على الإنسانية بأسرها [١٢].

٢- هربرت سبنسر Herbert Spencer (١٨٢٠-١٩٠٣)

يذكر هربرت سبنسر فى سيرته الذاتية، أنه نشأ وهو مولعا بفكرة السببية Causation. فقد علمه أبوه أن أى شيء يحدث، إنما له سبب مؤدى إليه يمكن استيعابه، وأن هناك سبب طبيعي وراء كل ما يحدث. وفى مقال له يتحدث فيه عن مراحل تطوره الفكري، يؤكد سبنسر أن الأفكار ذات الأسباب الطبيعية كانت دائما مثار اهتمام لديه وتأثير عليه. وعندما وصل عمر السابعة عشر، كانت فكرة السببية الطبيعية Natural Causation قد باتت مهيمنة على تفكيره.

والسببية – كما يراها سبنسر – أكثر عمقا من التطور الذي تدل عليه بشكل منطقى. فالقانون الطبيعي Natural Law ذاته يعنى عملية اتساق العلاقات بين الظواهر. وهذا الاتساق ينجم عن القوانين السببية. وتنطبق السببية – وفقا لسبنسر – على كل مشاهد الوجود، بما فى ذلك الفكر والفعل

الإنساني والظواهر الطبيعية. فإن كان فرع من العلم [كعلم الاجتماع على سبيل المثال] لا يبدوا أنه محكوم بالقوانين، فلا يعنى ذلك أنه لا يمكن اختزاله فى القوانين، بل يعنى بالأحرى أن قوانينه لازالت مستعصية على وسائل التحليل التى بين أيدينا(١٣).

ويرى سبنسر أن الفلسفة تمثل "المعرفة الموحدة كلية". ومن خلال اشتقاق المبادئ من العموميات الأعلى، يحدث تكامل للمعرفة الموحدة جزئيا فى العلوم المختلفة (١٤).

وقد وظف سبنسر نظرية التطور الاجتماعي Social Evolutionism لدعم آرائه عن الفردية Individualism وإطلاق الحريات الاقتصادية laissez faire وإبطال قوانين الفقراء poor laws والتضييق العام لأغلب التدخلات الحكومية (١٥).

منظور التطور عند سبنسر

سعى سبنسر – مثل سابقه "هيجل" Hegel – فى وضع بنية اجتماعية تطورية فلسفية متكاملة. لكنه – على النقيض من هيجل كان ينتهج مدخلا قائما على المدرسة الامبريقية (التجريبية) الانجليزية British Empiricism وليس المثالية الألمانيةGerman Idealism، حيث كان توجهه الفكري قريبا جدا من البرجماتية الواقعيةRealistic Pragmatic المميزة للتوجه الأمريكي. ويرى سبنسر أن المجتمعات تبدأ بأشكال بسيطة جدا من التنظيم، ثم تتقدم نحو مرحلة المجتمعات مزدوجة التركيب، وفى النهاية تسير نحو مرحلة شكل ثلاثي التركيب للتنظيم الاجتماعي. والمقصد الرئيس لسبنسر من نظريته التطورية هو شرح التغير الذي يطرأ أثناء التحول من النسق المتجانس إلى النسق المتغاير للبنية الاجتماعية (١٦).

ويمثل مؤلفه "أسس علم الاجتماع" [الواقع فى ثلاثة مجلدات، والمنشور عام ١٨٧٧] أول دراسة منهجية شاملة كرسها صاحبها صراحة لاستعراض موضوعات التحليل السوسيولوجى. وقد كان سبنسر أكثر دقة من كونت بكثير فى تحديد الموضوعات أو الميادين الخاصة التى كان يرى أنه يتحتم على علم الاجتماع أن يهتم بها. وهكذا كتب فى المجلد الأول من كتابه أسس علم الاجتماع يقول: «يتعين على علم الاجتماع أن يصف كيفية ظهور الأجيال المتتابعة من الوحدات المدروسة، ونموها وإعدادها للتعاون. ولذلك يأتى موضوع تطور الأسرة فى المقام الأول... ثم يتعين على علم الاجتماع بعد ذلك أن يصف ويفسر نشأة وتطور التنظيم السياسى، الذى ينظم شئون المجتمع التى تنسق بين أفعال الأفراد الذين يعيشون فى المجتمع.. والتى تفرض عليهم ضوابط معينة فى بعض معاملاتهم مع بعضهم البعض.. كما يتعين عليه بالمثل أن يصف تطور الأبنية الكنسية ووظائفها... ونسق الضوابط الذى ينظم الأفعال الصغيرة.. كما يجب أن يدرس المراحل التى مر بها القطاع الصناعى فى المجتمع.. وكذلك نمو الأبنية التنظيمية التى استطاع ذلك القطاع الصناعى أن يطورها فى داخله» (١٧).

وهكذا يتضح أن موضوع علم الاجتماع كما حدده سبنسر يتضمن عناصر مألوفة لنا تماماً. وربما كان علينا أن نترجم هنا أو هناك مصطلحاً معيناً من اللغة التى كان يستخدمها سبنسر إلى لغتنا المعاصرة. فمن الواضح مثلاً أنه عندما يتكلم عن "نسق الضوابط" إنما يقصد الموضوع الذى نطلق عليه فى علم الاجتماع المعاصر اسم "الضبط الاجتماعى". وليست هناك أى صعوبة فى أن نتبين الصلة التى تربط موضوع علم الاجتماع كما يحدده علماء الاجتماع المعاصرون بالخطوط العريضة التى حددها سبنسر. فإذا تتبعنا ترتيب

الموضوعات فى العبارة التى اقتبسناها من سبنسر، وجدنا أن ميادين علم الاجتماع عنده هى : الأسرة، السياسة، الدين، الضبط الاجتماعى، الصناعة أو العمل. وقد ذكر سبنسر فضلاً عن هذا صراحة الدراسة السوسيولوجية للاتحادات والمجتمعات المحلية وتقسيم العمل، والتباين، ودراسة الفن والجماليات. وتدلنا الدراسة غير المتحيزة لقائمة الموضوعات التى أوردها سبنسر فى كتابه "الأسس" فى ضوء الدراسات المعاصرة التى سنعرض لها فى الفصول التالية، تدلنا على أن إطار الموضوعات التى يتناولها علم الاجتماع قد ظل مستقراً بشكل ملحوظ على مدى فترة طويلة من الزمن.

ولكن من المؤكد أن سبنسر لم يكن ليوافق على اقتصار علم الاجتماع على عدد من النظم كالأسرة أو العمليات كالضبط الاجتماعي. فقد أكد على التزام علم الاجتماع بدراسة علاقة التفاعل بين مختلف عناصر المجتمع. وبيان كيفية تأثير الأجزاء على الكيان الكلى، وتأثره بها هو الآخر. وقد لفت نظرنا إلى طائفة من الأمثلة التى توضح هذه " الاثار المتبادلة " نذكر منها آثار المعايير الجنسية على الحياة الأسرية. والعلاقات بين النظم السياسية وغيرها من أشكال السلوك المنظم لحياة الناس كالدين والشعائر. كما أقترح إجراء دراسة مناظرة لتنظيم السلك الكهنوتي وغيره من صور التدرج للكشف عن كيفية " ارتباط التغيرات البنائية التى تحدث فيه بالتغيرات البنائية التى تحدث فيها".

كذلك ألقى سبنسر على علم الاجتماع عبئاً آخر، وهو اعتبار المجتمع ككل وحدة التحليل بالنسبة لرجل الاجتماع. وكان يؤكد أنه على الرغم من أن أجزاء المجتمع تمثل وحدات منفصلة متميزة إلا أنها ليست موجودة فى مواقعها هكذا عشوائياً، إذ ترتبط بين هذه الأجزاء علاقة دائمة إلى حد ما، ومثل هذه الحقيقة تجعل المجتمع – بوصفه هذا – كياناً كليا له مغزى، يمثل موضوعات

للبحث العلمى، وعلى هذا الأساس كان سبنسر يرى أن على علم الاجتماع أن يقارن المجتمعات على اختلاف أنواعها والمجتمعات على اختلاف مراحل تطورها. وأكد أنه يتعين علينا لكى نلم بأسس علم الاجتماع بأن نتناول ظواهر البناء والوظيفة كما تبدو فى المجتمعات بصفة عامة، منفصلة قدر الإمكان عن الظواهر الخاصة التى ترجع إلى ظروف خاصة. وهكذا نرى أن التقسيم الرئيسى لاهتمامات البحث السوسيولوجى كما حدده كونت يبدو واضحاً كذلك فى تفكير سبنسر (١٨).

ومن وجهة نظر علم الاجتماع الحديث، فإن الإسهام الذى قدمه سبنسر للفكر السوسيولوجى يتمثل فى تأكيده لأهمية البناء الاجتماعى وما يتضمنه من نظم اجتماعية، أى الأجهزة المتخصصة التى يتضمنها المجتمع بوصفه كائناً فوق عضوى. ولقد ميز سبنسر بين النظم المدعمة أو المحافظة كالزواج والقرابة، والنظم الاقتصادية، وأخيراً النظم التى تتولى تحديد القواعد وصيانتها كالدين والسياسة. أما الاجتماعى – فى نظره – فهو ضرب من التوازن يتحقق من خلال الوظائف المتبادلة التى تؤديها النظم الاجتماعية المختلفة (١٩).

٣- إميل دوركايم Durkheim (١٨٥٨-١٩١٧)

لم يظهر علم الاجتماع فى شكله الراهن حتى السنوات الأولى من القرن العشرين على يد دوركايم فى فرنسا. فعلى من النقيض من كارل ماركس، لم يكن اهتمام دوركايم بالبحث الاجتماعي مجرد صورة أخرى للتحليلات الاقتصادية والسياسية، بل كان المجتمع موضوعا مستقلا؛ له مداخله الخاصة وطرائقه المنهجية المستقلة . لذلك فقد كان مهتما بتمييز هذا العلم الناشئ عن علم النفس من خلال افتراضه أن الظواهر النفسية أيا كانت ترجع فى الأساس

إلى أصل اجتماعي . لذلك فقد عزم على وضع أوراق اعتماد هذا العلم الجديد من منطلق ادعاء أن الوقائع الاجتماعية عرضه للبحث والتحقيق من خلال المنهج العلمى .

وقد قام دوركايم بتأليف العديد من الكتب الهامة التى وضع فيها أسس علم الاجتماع، وقدم العديد من طرائق الاستقصاء التى لازالت على أهميتها حتى اليوم. وفى كتابه الأول "تقسيم العمل فى المجتمع" Division of Labor in Society، قدم نظرية التغير الاجتماعي Theory of Social Change، حيث افترض أن المجتمع قبل الصناعي لم يكن ينتشر به تقسيم العمل، وبالتالى كانت هوية الفرد متضمنة في هوية الجماعة وتابعة لها. ومع تطور المدن، زاد عدد السكان وصاحب ذلك زيادة متزامنة فيما يسمي بالكثافة الأخلاقيةMoral Density. وأدى تقسيم العمل للتوسع فى مهن فردية صارت أكثر تخصصا (لاسيما مع حقبة الثورة الصناعية). وكان من نتاج ذلك، خلق مجتمع يقوم على الاستقلالية والاختلاف أكثر من التشابه، مما عنى أن الهوة الفردية – ومفهوم الفردية – بدآ فى الظهور كموضوع يستأهل التحليل [٢٠].

وهاتين المرحلتين لتطور النظام الاجتماعي؛ من التضامن الميكانيكى Mechanical Solidarity القائم على التشابه فيما قبل تقسيم العمل قبل ظهور المجتمع الصناعي وتطور المدن، إلى التضامن العضوي Organic Solidarity القائم على الاختلاف والتمايز وذلك مع حقبة الثورة الصناعية ونمو المدن وتقسيم العمل. هاتين المرحلتين كانتا قطبين فى سلسلة مستمرة ومتواصلة، حيث أن المجتمعات فى تلك الفترة – كما رآها دوركايم – كانت فى مرحلة انتقالية يغلب عليها الطابع الديناميكي. وكان معنى ذلك أنه فى حين

أوشك التضامن الاجتماعى المميز للمجتمع قبل الصناعي على الاختفاء، كان النظام الجديد القائم على الاستقلالية الفردية لازال فى مرحلة النشوء .

وقدم دوركايم بعد كتابه الأول، مقالا عن الأسلوب العلمى تحت اسم "قواعد الطريقة المنهجية لعلم الاجتماع" The Rules of Sociological Method، حاول فيه تقديم أوراق الاعتماد البحثية لهذا الفرع العلمي الجديد. وفى كتابه الثالث – الذى كان له أهمية خاصة للباحثين فى علم الاجتماع الطبى– قام بتطبيق نظريته عن المجتمع وطريقته المنهجية على مشكلة الانتحار. حيث تعد تلك الدراسة أول عمل بحثي كبير فى علم الاجتماع الطبى. وقد عرض دوركايم فى هذا الكتاب – انطلاقا من نظريته عن تقسيم العمل – أشكال مختلفة للانتحار تعتمد على درجة تكامل الفرد مع المجتمع، فمن ناحية قد ينتحر الشخص مضحيا بنفسه فى سبيل الجماعة، ومن الناحية الأخرى قد يكون منعزلا عن المجتمع ويأتي انتحاره لأسباب شخصية [٢١].

ولم يعرض دوركايم تصوره لموضوع علم الاجتماع بنفس الدرجة من التفصيل التى عرض بها سبنسر. وإن كنا نستطيع أن نعيد صياغة رأيه من واقع الملاحظات التى جاءت فى كتابه قواعد المنهج فى علم الاجتماع، وفى عدد من كتاباته الأخرى. حيث أشار دور كايم كثيراً إلى ما كان يطلق عليه " الفروع الخاصة " لعلم الاجتماع، وكان يحبذ صراحة ازدهار هذه الفروع ونموها على نطاق واسع، وقال فى هذا أن علم الاجتماع لا يستطيع أن يصبح علماً " إلا إذا تخلى عن دعواه الأولى فى الدراسة الشاملة للواقع الاجتماعى برمته. وإلا إذا ميز بين مزيد من الأجزاء، والعناصر، والجوانب التى يمكن أن تتخذ موضوعات لمشكلات محددة ". وقد أيد فى استعراضه لمؤلفاته ومؤلفات زملائه من علماء الاجتماع فى فرنسا " طموحهم المشترك فى أن يبدءوا فى علم

الاجتماع المرحلة التى أسماها كونت مرحلة التخصص". وقد قبل دوركايم فكرة أن علم الاجتماع يجب أن يختص بطائفة واسعة من النظم والعمليات الاجتماعية. وقد كتب على سبيل المثال يقول : " الواقع أن علم الاجتماع شأنه شأن كثير من العلوم الاجتماعية له من الفروع بقدر التنويعات الموجودة فى الظواهر الاجتماعية (٢٢).

فهو يرى، أنه حتى نضحي بالحقائق الملموسة وبالواقع الذي نحيا فيه، فلابد أن يتمتع المجتمع بقوة معنوية طاغية تفوق قوانا الذاتية الخاصة، قوة تستطيع دفعنا إلى هذا الاتجاه. وكان ذلك بالنسبة له هو الدافع وراء أهمية فهم الظواهر الاجتماعية بوصفها أشياء واقعية ملموسة، عرضة لقوانين الطبيعة ومحفزة لإرادة الإنسان وقابلة للاكتشاف بالأسلوب العلمي من خلال سماتها وحدودها الخارجية. ويصف علماء الاجتماع ذلك على أنه أسلوباً منهجياً، صار بعد ذلك معياراً أساسياً فى أغلب النصوص التى قدمت لعلم الاجتماع. واللافت للانتباه، أن أعمال دوركايم كانت دائماً ذات مغزى أخلاقي وسياسى، أى أنه كان يهدف لبناء مفردات معيارية مقننة وأسلوب جديد فى الحديث عن الواجبات والالتزامات والمثل لتأخذ مكانها فى التعبير الديكارتي. وعلى شاكلة أفلاطون، كان دوركايم يشر إلى حالة عامة أكثر ملائمة لحاجات عصره (٢٣).

وقد أوضح دوركايم موقفه فى الإطار العام الذى حدده للأعداد من مجلة "الحولية الاجتماعية" التى كانت أول مجلة سوسيولوجية متخصصة. فقد قسم المجلة إلى سبعة أقسام يندرج تحت كل قسم رئيسى منها عدد من الأقسام الفرعية **وقد تضمن أحد الأعداد الممثلة الأقسام الرئيسية التالية :**

- علم الاجتماع العام، ويتضمن قسماً فرعياً عن الشخصية عند الفرد، وعند الجماعة.

- علم الاجتماع الدينى.
- علم الاجتماع القانونى والأخلاقى، **ويتضمن أقساماً فرعية عن :**

– التنظيم السياسى – التنظيم الاجتماعى – الزواج والأسرة

- علم الاجتماع الجنائى
- علم الاجتماع الاقتصادى، **ويتضمن أقساماً فرعية عن :**

– قياس القيمة – والجماعات المهنية

- الديموجرافيا، وتتضمن قسماً فرعياً عن المجتمعات الحضرية والريفية
- علم الاجتماع الجمالى

ومن الممكن الرجوع إلى هذا الإطار العام، الذي يعود إلى عام ١٨٩٦ إذا ما أردنا إلقاء نظرة عامة على الاجتماع المعاصر.

وعلى الرغم من أن دوركايم قد قدم صورة عامة للنظم والعمليات الاجتماعية التى يجب على علماء الاجتماع الاهتمام بها، إلا أنه أكد شأنه شأن كونت وسبنسر على أهمية تحليل العلاقات بين النظم وبعضها من ناحية وبينها وبين البيئة الموجودة فيها من ناحية أخرى. ويؤكد دوركايم أن من أبرز إسهامات علم الاجتماع الوعى بأن هناك علاقة وثيقة بين جميع الظواهر الاجتماعية المتباينة أشد التباين، والتى تمت دراستها حتى الآن.. وأنها توجد فى حالة الاعتماد الكامل. وكان يرى أن كل ظاهرة اجتماعية لابد وأن ترتبط ببيئة اجتماعية معينة، وبنمط محدد من أنماط المجتمعات، وكان يرى أن عدم مراعاة ذلك يعنى ترك الظواهر الاجتماعية كظواهر الدين والقانون والأفكار الأخلاقية، والاقتصاد "معلقة فى فراغ". وكان يتمسك بأننا لا يمكن أن نفهم هذه الظواهر "ما ندرسها فى علاقتها ببعضها البعض وفى علاقتها بالبيئة الاجتماعية التى تطورت فيها، والتى تعد هذه الظواهر تعبيراً عنها".

ولم يكن دوركايم أقل حرصاً من سبنسر على اعتبار المجتمعات وحدات هامة للتحليل السوسيولوجى. فكان يصف علم الاجتماع بأنه "علم دراسة المجتمعات". كما أكد أكثر من مرة على أهمية دراسة أنماط مختلفة من المجتمعات دراسة مقارنة. فقد كتب فى كتابه قواعد المنهج يقول : "إننا لا نستطيع أن نفسر ظاهرة اجتماعية أياً كانت درجة تعقيدها إلا من خلال تتبع عملية التطور الكاملة التى مرت بها خلال التكوينات الاجتماعية المختلفة. فعلم الاجتماع المقارن ليس إذن مجرد فرع من فروع علم الاجتماع وإنما هو علم الاجتماع نفسه [٢٤].

وقد حدد دوركايم خصائص الظاهرة الاجتماعية على أنها تنشأ باجتماع الناس بعضهم ببعض، ولا تكون وليدة إرادة فردية، وتتميز بإلزام الأفراد وقهرهم على سلوك بعينه تغريهم به جزاءات وعقوبات يفرضها المجتمع ويحددها القانون. وهكذا نزع علم الاجتماع إلى الاستقلال عن الفلسفة، وصار علماً موضوعه الظواهر الاجتماعية من عادات وتقاليد ونظم سياسية ودينية واقتصادية ونحوها مما ينشأ عن حياة الأفراد مجتمعين فى زمن معين ومكان محدد. وأصبحت مهمة علم الاجتماع وصف هذه الظواهر كما هى موجودة بالفعل وتحليلها وردها إلى عللها والانتهاء إلى معرفة قوانينها بموضوعية يتوخى فيها الباحث إبعاد عواطفه وميوله وأهوائه ومصالحه، كما هو الحال فى دراسات العلوم الطبيعية. ومن هنا رأى أصحاب هذا العلم أن دراساته تقوم على الملاحظة والاستنتاج واستقراء الحقائق مع صياغة النتائج فى كميات عددية أو رموز رياضية ورسوم بيانية وقوانين إحصائية [٢٥].

٤- ماكس فيبر Max Weber (١٨٦٤-١٩٢٠)

كرس ماكس فيبر الجانب الأكبر من كتاباته فى علم الاجتماع لشرح وتفسير المنهج الخاص الذى نادى به، والذى أسماه منهج الفهم. لمناقشة التقلبات التى تطرأ على التمسك بالموضوعية والحياد فيما يتصل بإطلاق الأحكام القيمية فى العلوم الاجتماعية، ومع ذلك فقد قدم ماكس فيبر تعريفاً عاماً لعلم الاجتماع الذى وصفه ذات مرة بأنه "تلك الكلمة البالغة الغموض". وعلم الاجتماع فى رأى فيبر "هو العلم الذى يحاول الوصول إلى فهم تفسيرى للفعل الاجتماعى من أجل التوصل إلى تفسير علمى لمجراه ولنتائجه". والعبارة الحاسمة فى هذا التعريف هي "الفعل الاجتماعي". فالواقع أن ماكس فيبر قد أعطى هذا المصطلح معنى واسعاً كل السعة، إذ ضمنه " كافة أنواع السلوك الإنسانى، عندما يخلع عليها الأفراد الفاعلون معنى ذاتياً، وتختلف أهميتها تبعاً لما يخلعونه عليه من هذا المعنى الذاتى". وقد يوحى هذا التعريف بأن فيبر كان يعتبر "الفعل الاجتماعي" أو " العلاقة الاجتماعية " هى الموضوع الحقيقى لعلم الاجتماع. ومع أن فيبر قد اقترح فعلاً نسقاً دقيقاً لتصنيف الأفعال الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية، إلا أنه لم يدرسها بصفتها هذه، فلم يؤسس علم الاجتماع عنده على مجموعة من الأحكام الوصفية عن مثل هذه الأفعال أو أنماط العلاقة الموجودة بينها، كما أنه لم يقدم أى تفسيرات مفصلة لمثل هذه الأنماط فقد ركز كل جهده أساساً على تحليل بعض النظم المشخصة الموجودة فعلاً. ومن بين الموضوعات التى كتب عنها كتابة مركزة : الدين وبعض جوانب الحياة الاقتصادية، كالنقود، وتقسيم العمل، والأحزاب السياسية وغيرها من أشكال التنظيم السياسى، والسلطة، والبيروقراطية وغيرها من أنواع التنظيمات ذات النطاق الواسع، والطبقة الاجتماعية والطبقة المغلقة، والمدينة، والموسيقى [٢٦].

ولا يكشف تعريف فيبر لعلم الاجتماع ولا قائمة الموضوعات التى كتب فيها بالقدر الواجب عن بعض السمات البارزة لعمله، وقد كتب البروفيسور "راينهارد بندكس" Reinhard Bendix – أحدث من أرخ لفيبر – كتب عن دراسات فيبر الشهيرة عن الدين يقول: "أن الموضوعات الرئيسية الثلاثة كانت تدور حول الكشف عن أثر الأفكار الدينية على الأنشطة الاقتصادية، وتحليل العلاقة بين التدرج الاجتماعى والأفكار الدينية، وتحديد وتفسير السمات المميزة للحضارة الغربية". وسوف ندرك على الفور أن الموضوع الرئيسى الأول من هذه الموضوعات يمثل جانباً آخر من مفهوم علم الاجتماع باعتباره ينفرد بدراسة العلاقات المتبادلة بين مختلف أجزاء المجتمع. أما الموضوع الرئيسى الثالث والذى نعتبره إشارة جديدة إلى علم الاجتماع المقارن الذى يتخذ من المجتمعات وحدة للتحليل. والذى يبحث فى العوامل التى تفسر أوجه الشبه وأوجه الخلاف بين المجتمعات على اختلاف الأماكن والعصور التى توجد فيها [٢٧].

وقد اهتم فيبر بدور الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ومن المعروف أن فيبر يمثل أحد أقطاب التوجه نحو التحليل السوسيولوجي اعتماداً على الوحدات الاجتماعية الكبرى ويرى فيبر أن الأخلاق الدينية المميزة للمجتمعات البروتستانتية تتضمن قيماً داعمة وميسرة لتطور ونمو الاقتصاد الرأسمالى، هذه الرؤية التى يجسدها النموذج أو الأسلوب الذى يتعامل مع النسق الاجتماعي ككل أو التحليل على مستوى النسق وليس على أجزاءه الفرعية، **وتتطلب عملية تأكيد القضية النظرية التى طرحها فيبر عن العلاقة بين الأخلاق البروتستانتية والرأسمالية نوعين من الشواهد الأساسية :**

يتعامل الأول مع المقارنة المتسقة بين النظم الاقتصادية للمجتمعات البروتستانتية وللمجتمعات غير الروتستانتية لنحدد أو لنجيب على السؤال المتعلق بالعلاقة بين الرأسمالية والعقيدة البروتستانتية.

ويدور الثانى حول التحليل والفحص للنظام الاقتصادى للمجتمعات التى تتبنى العقيدة البروتستانتية عبر فترة زمنية معينة لنحدد أو نجيب على السؤال المتعلق بمدى التطور فيه بعد تبنى هذه المجتمعات لهذه العقيدة. وقد قدم فيبر شواهد لكلا النوعين حيث قارن بين بعض الدول بناء على وضعها أو عقيدتها الدينية (٢٨).

ومن الجدير بالملاحظة أنه تم تأويل إسهامات البنائية الوظيفية فى أنها تدمج التقسيم التنظيمى للعمل مع كل من تنظيم القوة وبناء الثقة والمعنى لذا فإن ما سبق أن عبر عنه السوسيولوجيين فى المرحلة الكلاسيكية من احتمال وجود صراع أو توتر بين هذه المكونات أمر غير معترف به أو لا يمكن حدوثه وفق تفسير المدرسة البنائية الوظيفية وقد تدعم هذا الانطباع نظراً للحقيقة التى مؤداها أن تحليل المدرسة البنائية الوظيفية لجوانب أو أبعاد النظام الاجتماعى باستخدام مصطلحات النسق والتماسك والاستقرار للنظام الاجتماعى وفى ذلك إغفال أو إضفاء طابع سلبى على دور الأفراد والجماعات فى بناء مثل هذا النظام، وإنكار فى نفس الوقت للتوتر أو الصراع الذى قد يوجد بين التقسيم الاجتماعى للعمل وتنظيم القوة وبناء المعنى والثقة (٢٩).

٥- كارل ماركس Karl Marx (١٨١٨-١٨٨٣)

كارل ماركس فيلسوف ألماني، سياسي، وصحفي ،ومنظّر اجتماعي. قام بتأليف العديد من المؤلفات، إلا أن نظريته المتعلقة بالرأسمالية وتعارضها مع مبدأ أجور العمال هو ما أكسبه شهرة عالمية. لذلك يعتبر مؤسس الفلسفة

الماركسية، ويعتبر مع صديقه فريدريك إنجليز المنظرين الرسميين الأساسيين للفكر الشيوعي. وقد شكل وقدم مع صديقه فريدريك إنجليز ما يدعى اليوم بالاشتراكية العلمية (الشيوعية المعاصرة). ولد بمدينة (ترير) في ولاية (رينانيا) الألمانية عام ١٨١٨م والتحق بجامعة بون عام ١٨٣٣ لدراسة القانون. وأظهر ماركس اهتماماً بالفلسفة رغم معارضة والده الذي أراد لماركس أن يصبح محامياً. وقام ماركس بتقديم رسالة الدكتوراه في الفلسفة عام ١٨٤٠ وحاز على شهادة الدكتوراه. من مؤلفاته: "مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي"(١٨٥٩) و "رأس المال" (١٨٦٧) [٣٠].

وقد أحدثت الفلسفة الماركسية ثورة فى العلم، ولكى ندرس هذه الفلسفة يتعين علينا أن نتذكر أن ماركس ولينين قد اعتمدا على بعض الفلسفات السابقة وعلى الانحياز الإيجابى للعلوم، خاصة دارون ونظريته عن أصل الأنواع. فالفلسفة الماركسية هى نتاج لظروف اقتصادية اجتماعية محددة كما أنها أيضاً نتاجاً لمتطلبات فلسفية وطبيعية معينة [٣١].

وقد ظهر الاتجاه الماركسي فى عام ١٨٤٠، وكان نتاجاً مباشراً لظروف اجتماعية معينة. لأن الرأسمالية قد تطورت وزاد التوجه نحو علمنة الحياة (في ضوء خلفية الصراعات بين العلم والكنيسة في أوروبا ومحاكمات العلماء واتهامهم بالهرطقة)، فوجد ماركس وانجليز أن السبيل الوحيد لفض النزاع بين العلم والكنيسة هو رفض الدين من الأساس، فكانت فلسفته المادية وكان زعمه بأن الدين ما هو إلا مخدر لتخدير الشعوب.

موقف ماركس الأيديولوجي

أعلن كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣) تحيزه الأيديولوجي بوضوح منذ البداية. كما أنه بدلاً من أن يحاول إخفاء الصلة بين موقفه الأيديولوجي وبين

اتجاهه الفلسفي النظري، عمل على أن يؤكد هذه الصلة ويبرزها بشكل صريح. ولم تنفصل مجهودات ماركس السياسية عن مجهوداته العلمية النظرية، بل إنه كان هناك دائماً تلاحم بين الاثنين لدرجة أن تاريخه الشخصى – الذى يمكن اعتباره حتى عام ١٨٤٥ – أى حين كان فى السابعة والعشرين من عمره سلسلة من الحلقات فى تاريخ فرد أصبح منذ هذا الوقت لا ينفصل عن التاريخ العام للاشتراكية فى أوربا. فقد أصبح ماركس ثورياً محترفاً، يكتب ويحاضر ويتآمر من أجل تحقيق الثورة على النظام الرأسمالى التى كان يعتقد أنها آتية لا ريب فى ذلك.

وقد عبر ماركس عن اتجاهه الأيديولوجى منذ أن كان صبياً فى مرحلة المراهقة، فقد كتب مقالاً قصيراً عندما كان فى السنة النهائية بالمدرسة الثانوية عنوانه "تأملات شاب عن اختيار مهنته" عبر فيه عن مبدأ ظل يسترشد به طوال حياته السياسية والفكرية حيث قال: «إن المبدأ الذى يجب أن نسترشد به فى اختبارنا لمهنتنا يجب أن يكون رفاهية الإنسانية وكمال أنفسنا ولا يجب أن يتطرق إلى أذهاننا أن هاتين المصلحتين تتعارضان مع بعضهما البعض أو أن إحداهما يمكن أن تقضى على الأخرى. فالواقع أن طبيعة الإنسان تمكنه من تحقيق كمال ذاته من خلال العمل على تحقيق كمال ورفاهية مجتمعه. والتاريخ يسمى أولئك الأشخاص الذين يعملون من أجل الإنسانية أعظم الرجال الذين اكتسبوا صفات النبل من خلال جهودهم فى سبيل الإنسانية» (٣٢).

وفى عام ١٨٤٣ كتب ماركس سلسلة من المقالات السياسية فى مجلة Rheinische Zeitung الألمانية عن الظروف الاجتماعية وتناول فى هذه المقالات وصف بؤس الفلاحين الذين يزرعون الكروم والمعاملة القاسية التى كان يلقاها الفقراء لسرقة بعض الأخشاب من الغابات التى كانوا يعتقدون أنها

ملكية عامة لهم فيها بعض الحقوق، كما هاجم ماركس الحكومة الروسية التي وصفها بالرجعية فى مقالاته، مما أدى بإمبراطور روسيا فى ذلك الوقت إلى الاتصال بالسفير الروسى بخصوص ماركس، وكان من جراء ذلك إغلاق المجلة التى يكتب فيها ماركس، فهاجر إلى باريس حيث طردته الحكومة الفرنسية من فرنسا عام ١٨٥٤ بناء على شكوى الحكومة الروسية لمهاجمته لها فى سلسلة من مقالاته، فهاجر إلى بروكسل حيث اتصل بالمنظمات الاشتراكية وبخاصة الرابطة التربوية للعمال الألمان Educational Association of German Workers والعصبة الشيوعية The Communist League. وفى عام ١٨٤٧ كتب ماركس بناء على تكليف من هذه المنظمة وثيقة تشرح أهدافها ومعتقداتها، وهى التى عرفت باسم البيان الشيوعى "المانيفستو" Communist Manifesto وكانت أول جملة فى هذا البيان "أن تاريخ كل المجتمعات هو تاريخ الصراع الطبقى" تمثل أهم الجوانب التى ميزت فكر كارل ماركس الذي كان يقوم على فكرة الصراع والطبيعة الجدلية.

وفى عام ١٨٤٨ اتجه ماركس إلى ألمانيا بعد قيام الثورة فيها، حيث رأس تحرير مجلة راديكالية جديدة تهاجم ما أسمته الرجعية والرأسمالية، وتدافع عن حقوق الطبقة العاملة. وبعد فشل الثورة، عاد إلى باريس ثم استقر به المقام فى لندن منذ عام ١٨٤٩ حتى نهاية حياته، حيث أصبح رئيساً للجمعية العمومية الدولية التى تكونت عام ١٨٦٣ وهى اتحاد دولى للعمال كان يهدف إلى وضع نهاية النظام الاقتصادى الرأسمالى واستبداله بنظام آخر يقوم على الملكية العامة. وخلال هذا النشاط السياسي، كان ماركس يعمل فى مؤلفاته التى تعكس هذا النشاط وتدعمه فى نفس الوقت.

وهكذا نرى أنه فى مقابل انحياز كونت ودوركايم وفيبر وباريتو للطبقة العليا (البرجوازية) وتسخيرهم نظرياتهم لتبرير النظام الرأسمالي والدفاع عن البرجوازية، انحاز كارل ماركس للطبقة العاملة وسخر نفسه ونظريته للدفاع عن هذه الطبقة ونقد ومهاجمة النظام الرأسمالى من أجل الإطاحة به وإحلال النظام الاشتراكى محله. ومثلما كانت نقطة انطلاق كونت لتحقيق هدفه هى رفض فلسفة التنوير النقدية والسلبية على اعتبار أنها حققت هدفها بقيام الثورة البرجوازية والنظام الرأسمالي الصناعي وتبنى بدلاً منها الفلسفة الوضعية الإيجابية التى كانت نقطة انطلاق ماركس من فلسفة التنوير النقدية السلبية ولكنه قام بتطويرها على أسس مادية أو لامثالية [٣٣].

وتتكون الماركسية من شقين متكاملين. المادية الجدلية Dialectical Materialism والمادية التاريخية Historical Materialism. والموضوع الأساسى للمادية الجدلية هو القضية الفلسفية الأساسية التى تدور حول علاقة الوعى بالوجود. وموقف الفلسفة الماركسية من هذه القضية محدد بوضوح. فهى تسلم بأن المادة والوجود أساس الوعي أو الفكر. فالوجود هو الأولى والوعي هو الثانوى. كما أنها تسلم بالأساس المادى للعالم وبإمكانية فهمه ومعرفته – كما أنها تدرس هذا العالم المادى بوصفه فى حالة حركة وتطور مستمرين على أساس جدلى أو ديالكتيكى وترفض أى معنى روحى أو دينى. وترى أنها تكشف عن أكثر القوانين التى تحكم تطور العالم المادى عمومية؛ أى تلك القوانين التى تحكم كافة مجالات الواقع. فكل الموضوعات الحية وكذلك ظاهرات الحياة الاجتماعية والوعى – من هذا المنظور المادى البحت – تتطور على أساس قوانين الجدل الأساسية ووحدة صراع الأضداد، وقانون التحول الكمى إلى تغير

كيفى وقانون النفى. كما تدرس المادية الجدلية أيضاً القوانين التى تحكم المعرفة Cognition بوصفها عملية والتى تعكس قوانين العالم الموضوعى.

أما المادية التاريخية فتعنى بالقوانين العامة التى تحكم تطور المجتمع وتكشف الطبيعة المادية الجدلية لتطور الحياة الاجتماعية. وهى عبارة عن تطبيق القوانين العامة للمادية الجدلية على نوع معين من ظاهرات الكون وهو الحياة الاجتماعية [٣٤].

وتشكِّل الفلسفة المادية البِنْيةَ الفكرية التحتية، أو النموذج المعرفي الكامن للعديد من الفلسفات الحديثة: الماركسية والبرجماتية والداروينية وغيرها. كما أنها تشكِّل الإطارَ المرجعيَّ الكامنَ لرؤيتنا للتاريخ والتقدُّم وللعلاقات الدولية، بل وأحياناً لأنفسنا. وقد ارتبطت الفلسفة المادية في عقول الكثيرين بالعقلانية والتقدُّم والتسامح... إلخ، مع أن الواقع أبعدُ ما يكون عن ذلك! ويذهب المسيري في هذه الدراسة إلى أنه قد حان الوقت لفتح باب الاجتهاد بخصوص هذه الفلسفة، نظراً لأهميتها وهيمنتها على بعض أعضاء النُّخَب الثقافية والفكرية عندنا. ويمكن تصنيف هذه الدراسة باعتبارها محاولةً في هذا الاتجاه. فهي تحاول تعريف الفلسفة المادية وسر جاذبيتها ومواطن قصورها، فهي تُخفق في تفسير ظاهرة الإنسان، بل وتشكل هجوماً على الطبيعة البشرية. وتتناول الدراسة كذلك مفهوم العقل، فتبيِّن أن العقل في حد ذاته مفهوم عائم غائم، وأن المهم هو النموذج الكامن وراء العقل. وانطلاقاً من هذا التصوُّر تحاول الدراسة حصر أهم سمات العقل المادي، كما تحاول توضيح الفرق بين العقل الأداتي والعقل النقدي. وتتناول بقية الدراسة بعض التجليات التاريخية للفلسفة المادية، مثل العلمانية الشاملة والإمبريالية والداروينية والإبادة الغربية

لملايين البشر ابتداءً من عصر النهضة في الغرب في الأمريكتين حتى العصر الحديث في ألمانيا النازية والجزائر وفيتنام والبوسنة والشيشان(٣٥).

وعلى الرغم من أن هؤلاء المؤسسين الأربعة لعلم الاجتماع لم يعبروا عن آرائهم بمصطلحات متطابقة كل التطابق، إلا أن هناك اتفاقاً أساسياً فيما بينهم على الموضوع الحقيقى لعلم الاجتماع، وأول نقط الاتفاق فيما بينهم أنهم جميعاً يسمحون – بل ويحثون أحياناً– علماء الاجتماع على دراسة طائفة كبيرة من النظم الاجتماعية، ابتداء من الأسرة حتى الدولة، وهم يتفقون على أنه ينبغى تحليل هذه النظم من منظور خاص هو منظور علم الاجتماع.

وفى سياق الحديث عن العلماء الأوائل المؤسسين لعلم الاجتماع، لا يمكن تجاهل دور العلماء الأمريكيين إذا أخذنا في الاعتبار، أنه مع عشرينات القرن العشرين، وصولا إلى حقبة الحرب العالمية الثانية، كان للباحثين الأمريكيين السبق في العلوم الاجتماعية. فضلا عن هجرة العديد من علماء الاجتماع الأوروبيين إلى أمريكا في فترة الحرب واستقرار العديدين منهم فيها بعد ذلك.

وفى هذا الصدد، نلاحظ أن علماء الاجتماع الأوائل فى الولايات المتحدة كان أغلبهم قادم من خلفيات علمية مختلفة. فمثلا "سمنر" Sumner كان عالم اقتصاد، وتلقى "سمول" Small تدريبه فى البداية كواعظ ديني، ثم أصبح بعد ذلك عالم سياسى ومؤرخ، وتدرب "جيدنجس" Giddings فى البداية ليصبح صحفي، واستمر كذلك لعدة سنوات عمل فيها كصحفي نشط فى الرابطة الأمريكية للاقتصاديين، وكان "روس" Ross فيلسوفا واقتصاديا. وهؤلاء وغيرهم ممن صاروا مهتمين بعلم الاجتماع فيما بعد، كان يتضح فى كتاباتهم تأثرهم بخلفيتهم العلمية السابقة. ونعرض فيما يلى لبعض تلك الأسماء الهامة.

٦– ليستر ف. وورد Lister F. Ward

يعد ليستر وورد أقدم علماء الاجتماع الأمريكيين، حيث ظهر مؤلفه الأول "علم الاجتماع الدينامى" Dynamic Sociology فى عام ١٨٨٣. وقد تميزت أفكار وورد – على خلاف الكثير من العلماء الأوائل فى أمريكا – بالنضوج الكبير عندما كتب كتابه الأول. ويمكن القول أن أعماله التالية كانت مجرد توسعا واستفاضة فى بعض النقاط التى وضعها فى كتابه الأول. وقد كان جل اهتمام وورد منصبا على تصحيح ما كان يراه أخطاء عند كونت وسبنسر. حيث كرس نفسه ووجه طاقته لإكمال هرمية hierarchy كونت للعلوم وتوضيح أن سبنسر لم يحالفه الصواب فى التصحيحات التى قام بها. ومن الإسهامات الهامة الأخرى لوورد تأكيده على العوامل النفسية فى تطور الثقافة أو الحضارة. وقد حمل مخططه المنطقي logical scheme الذي عرض فيه لتأملاته طابع مهنته العلمية (حيث كان يعمل فى الأساس عالم نباتات صرف جانبا كبيرا من حياته فى خدمة الحكومة فى واشنطن)، وكان ذلك واضحا فى إسهاماته الرئيسة. وكان تأكيده على أهمية العوامل النفسية فى النشوء والتطور الاجتماعي يقف فى وجه مادية سبنسر التى كانت تغفل هذا العامل.

كما كان له إسهامات هامة أخرى فى بعض النطاقات البسيطة، مثل رأيه بأن عملية النشوء والتطور ليست مستمرة أو مباشرة، بل إنها بالأحرى عملية رمزية. ومهما يمكن أن يقال عن مخططة المنطقى لعلم الاجتماع، فإن مكانته كمفكر نشيط فى علم الاجتماع الأمريكى تحتل مكانة كبيرة.

٧- ويليام جراهام سمنر William Graham Sumner

درس سمنر فى ألمانيا فى عقد الستينات من القرن التاسع عشر. وقد عمل فى جامعة "ييل" Yale منذ ١٨٦٦ إلى ١٨٦٩. ثم عمل لمدة ثلاث

سنوات كمدير مساعد بكنيسة فى مدينة نيويورك، ثم أصبح خورى فى كنيسة كبيرة. ومنذ عام ١٨٧٢ حتى وفاته فى ١٩١٠ شغل منصب أستاذ علوم سياسية واجتماعية فى جامعة ييل. ولم ينشر سمنر إلا كتابين فى علم الاجتماع؛ الأول كان بعنوان "ما الذى تدين به الطبقات الاجتماعية لبعضها البعض" What Social Classes Owe Each Other، ونشر فى عام ١٨٨٣، وهو لا أهمية له من منظور علم الاجتماع. وفى عام ١٩٠٦ نشر كتابه الثانى "الطرق الشعبية" Folk Ways وهو كتاب ذو قيمة كبيرة. وكان هناك كتاب ثالث فى علم الاجتماع بدأ بكتابته فى عام ١٨٩٩، لكنه مات قبل أن ينتهي منه. وبمطالعة كتابه الثانى "الطرق الشعبية"، يخرج القارئ بانطباع أنه أمام رجل شتت طاقه فى أكثر من اتجاه، لذلك فكم فلا تخرج منه بمفهوم واضح لعلم الاجتماع. وربما تكون أهم إسهاماته فى تطوير علم الاجتماع الأمريكي هي تأكيده المستمر على الأسلوب العلمي.

٨- ألبيون سمول Albion W. Small

شأنه شأن أغلب علماء الاجتماع الأمريكيين الأوائل، جاء ألبيون سمول من خلفية علمية مختلفة. فبعد تخرجه من الكلية، دخل معهد نيوتن اللاهوتي Newton Theological Institute، حيث تعلم علوم اللاهوت وقرر الذهاب لعدة سنوات لألمانيا وانجلترا لدراسة التاريخ والاقتصاد السياسي. وفى برلين وليزبيرج، تحول لمجال ثقافي جديد كان يشغل المؤرخين والاقتصاديين السياسيين الألمان فى تلك الفترة وهو علم الاجتماع. وبعد زواجه فى ألمانيا، عاد لبلده حيث شغل موقع أستاذ تاريخ واقتصاد سياسى فى جامعة كولبى التى كان قد تخرج منها. وقد أيقظت دراساته المشتركة مع "سمولر" Schmoller اهتمامه بصراع الطبقات والعوامل التى تدفع حراك

الطبقات المختلفة فى محاولة منها لتأمين إشباع رغباتها. وفى هذه الأثناء، كان قد أصبح على علم بكتُاب علم الاجتماع فى فرنسا وبريطانيا، وحاول أن يجد مكانا فى أمريكا يمكن فيه تعليم علم الاجتماع. وفى النهاية من خلال نفوذ صديق له من خريجى جامعة جونز هوبكنز ومن خلال التأثير لأحد أول كتب البرفسور "ريتشارد ت. إلى" Richard T. Ely، فقد ترك جامعة كولبى فى إجازة لمدة عام وذهب لجامعة جونز هوبكنز، حيث أثار مخيلة بعض معلمى وخريجى الجامعة لفكرته. وعند عودته لجامعة كولبى، تم انتخابه كرئيس للمعهد، وقام بتقديم مقرر فى علم الاجتماع تحت عنوان "مقدمة لعلم الاجتماع".

وقد أسهم سمول عبر حياته فى تنمية الفكر السوسيولوجي فى أمريكا. ومن أهم هذه الاسهامات:

١- نظريته عن القوى الاجتماعية المفترض وجودها فى المصالح. والمصالح التى يراها تتضمن الصحة والثروة والعلاقات الاجتماعية والمعرفة والجمال والصواب. وتبرز نظرية المصالح تلك أثر خبرته التى تحصل عليها فى ألمانيا بشكل واضح.

٢- قد تكون أهم إسهامات سمول متمثلة فى قيامه بشرح "راتزفهومز" Ratzenhofer لعلماء الاجتماع الأمريكين.

٣- فى أثناء الجزء التالي من حياته، كان سمول مهتما بما أسماه الطريقة المنهجية methodology. ففى حين أنه اتفق مع " سمنر وجيدنجس" Sumner and Giddings فى تأكيدهما على ضرورة بناء علم الاجتماع وجعله حقيقة واقعة، فإن ما قصده بالطريقة المنهجية هو وضع التصنيفات التى يرى أنها تعطى مغزى للحقائق الموجودة. وقد كان أهم أعماله فى

الطرائق المنهجية دراسته المقارنة لأعمال سنبسر و "سيكيفل" Schaeffle وراتزفهومز، حيث أشار فيها إلى أن التوجه السياسي لعلم الاجتماع – من سبنسر حتى راتزتهوفر – حدث له انتقال من المرحلة الفنية الى المرحلة العملية، أو كما وصفه "تحول تدريجى فى المساعى البحثية من التمثيل التناظرى للبنى الاجتماعية الى التحليل الحقيقى للعمليات الاجتماعية".

٤- على النقيض من سمنر، خرج سمول من دراسته للصراع بين الجماعات بمفهوم مفاده أن الصراع يتم حله من خلال التعاون المتبادل والضبط الاجتماعي. وقد زودت هذه النظرية سمول بطريقة منهجية وعللت تأكيده على الأخلاق فى علم الاجتماع. فاهتمامه بعلم الاجتماع مقتصر على قدرة هذا العلم فى الاسهام فى التحسين الاجتماعى.

٥- يمكن القول أن سمول كان له اسهاما فى تاريخ علم الاجتماع أكثر من أى عالم اجتماع أمريكى آخر. تشهد بذلك أعماله مثل "خمسون عاما لعلم الاجتماع فى الولايات المتحدة" الذى نشر فى عام ١٩١٦ و "مستقبل علم الاجتماع" ونشر فى عام ١٩٢٠، وكتابه الآخر "أصول علم الاجتماع"، والتى تتحدث جميعها ليس فقط عن عملية تطور علم الاجتماع فى أمريكا، بل تلقى الضوء كذلك على الخلفية الأوربية التى تطور فى ظلها خاصة فى ألمانيا[٣٦].

ثانياً: تعريف علم الاجتماع وتحديد طبيعته

١- تعريف علم الاجتماع:

يعد أوجست كونت أول باحث يستخدم مصطلح "علم الاجتماع" Sociology فى الإشارة إلى هذا العلم المتعلق بالارتباطات

والتجمعات البشرية. وكلمة "سوسيولوجي" Sociology مشتقة من الأصل اللاتيني Socius (وتعنى التجمع أو الارتباط) والكلمة اليونانية Logus (أى نظرية العلم)، لتصبح نظرية أو علم مجتمع الارتباطات أو التجمعات الانسانية Theory or Science of Human Association Society. فقد كان كونت يرغب فى وضع علم مجتمعي يساعد فى ترسيخ ودعم القوانين الاجتماعية التى كان يرى أنها تضبط عملية التطور والتغير.

وقد تعامل كونت مع إشكالية تعريف علم الاجتماع على أنه مجال معرفي قائم بذاته، فى حين أن علماء الاجتماع الذين جاءوا من بعده لم يقضوا كثيرا عقد إشكالية التعريف، بل انصب جل اهتمامهم على التوسع فى معنى علم الاجتماع. فقد شرح "هوب هاوس" Hob House كيف يتناول علم الاجتماع بالدراسة تفاعل العقول البشرية، واعتقد "بارك وبيرجس" Park and Burgess أن علم الاجتماع هو علم السلوكيات الجمعية. فى حين كان دوركايم أكثر دقة وقال أن علم الاجتماع هو علم دراسة الظواهر الاجتماعية.

أما هربرت سبنسر فقد قام بدراسة نظامية Systematic study على المجتمع متبنيا مصطلح علم الاجتماع Sociology، وكان ينظر له على أنه طريقة لدراسة الناس. فعلماء الاجتماع – من منظوره – يسعون لمعرفة لماذا يتصرف الناس بالطريقة التى يتصرفون بها، ولماذا يكونون جماعات، ولماذا يذهبون للحرب أو يمتنعون عنها. ولماذا يتزوجون ويصوتون وغير ذلك من الأشياء التى تحدث عندما يتفاعل الناس مع بعضهم. وعلى هذا، يمكن تعريف علم الاجتماع على أنه الدراسة العلمية للعلاقة الاجتماعية والمؤسسات والمجتمع.

وعرف ماكس فيبر علم الاجتماع بطريقة مختلفة. حيث يرى أن النشاطات الإنسانية متأصلة فى بعض الأفعال. وأن هذه الأفعال تهدف لتحقيق بعض الأغراض. فالأفراد – فى المجتمع – يقومون ببعض التصرفات من أجل تحقيق أهدافهم ومصالحهم. وعليه، فإن هذه الأفعال أو التصرفات تشكل المادة الأساسية لعلم الاجتماع. وقد كانت الأعمال الاجتماعية – منذ الإرهاصات الأولى لعلم الاجتماع وحتى وقتنا الحاضر – تعتبر بمثابة قانون علم الاجتماع(٣٧).

كما ينظر البعض لعلم الاجتماع على أنه يمثل برنامج بحثي مختلف عما يتم استخدامه على أساس النموذج التصنيفي Categorical Model الذي تقوم فيه الموضوعات بوصف الأشياء الموجودة سلفاً. في حين يراه آخرون نمطا من الوصف للمجتمع فى داخل المجتمع ومن خلال موقع هذا المجتمع بين المجتمعات الأخرى. وفى ظل مثل هذا الإطار، يظهر علم الاجتماع كمجموعة من بيانات متخصصة لموضوعات فى ظل إطار تواصلي أعم، يعتمد في مجمله على فكرة التواصل(٣٨).

مما سبق، يمكن القول بأن علم الاجتماع هو الدراسة العلمية للمشاهد الاجتماعية للحياة الانسانية. فضلا عن ذلك، فإن علم الاجتماع هو مجموعة من المعارف المتعلقة بالتفاعل البشرى والمتمثلة بواسطة الأسلوب العلمى. والتفاعل الذى يعينه هنا هو عملية الاتصال المتبادل بين شخصين أو أكثر من خلال شكل من الإثارة والاستجابة لها. وعلى هذا، فإن علماء الاجتماع مهتمون بالإنسان الكائن فى المجتمع وبالجماعة الإنسانية. ومن واقع هذه التعريفات، يمكن النظر لعلم الاجتماع على أنه دراسة المجتمع البشرى والسلوك الاجتماعي ودراسة العلاقات الاجتماعية بأشكالها المختلفة (٣٩).

٣- طبيعة علم الاجتماع

علم الاجتماع مجال علمي يقوم - بطريقة منهجية موضوعية نظامية - ببحث وتقويم الواقع الاجتماعي فى ضوء الدلالات الإمبريقية (التجريبية) والتفسير. بيد أن هذا العلم لا يمكن نمذجته بشكل مباشر على نهج العلوم الطبيعية، لأن السلوك الإنساني يختلف عن عالم الطبيعة. كما أن المادة الأساسية للعلوم الطبيعية ثابتة وغير متغيرة إلى حد ما، فى حين أن السلوك الإنساني - بوصفه مادة علم الاجتماع - يتسم بالمرونة والديناميكية[٤٠]. فهو علم يسعى لمحاولة فهم القوى الموجودة فى حيز الوجود والتي تدفع باستمرار نحو تحريك المجتمع الحديث وتقوم فى الوقت ذاته بدور تكميلي فى هذه العملية من الحراك [٤١].

والملاحظ أن كل فرد من أفراد المجتمع - أى مجتمع - يحاول إيجاد ومعرفة معنى ما يحيط به من أحداث وأشياء. ولكل منا بعض الأفكار الغامضة عن المجتمع المحلى الذى نعيش فيه وعن كيفية التعامل والعيش فيه، ولدى كل منا فهم عام عن الواقع الاجتماعى الذى نحن جزء منه. وعلى الرغم من أن مفهوم المجتمع مفهوم مجرد، إلا أنه يصبح أكثر قابلية للفهم عند صياغته وفق نموذج حسي يوضح التداخل بين مكوناته ومدى التفاعل بين هذه المكونات.

وهناك فرق بين التفسيرات العادية لمعانى الحياة اليومية، والتفسير السوسيولوجي الذى تتوجه إليه العلوم الاجتماعية ويستطيع علماء الاجتماع عن طريق استخدام مناهج البحث العلمى وآليات استخلاص الدلالة والتصور العلمي السوسيولوجي لمختلف أنماط تفسيرات العلميات الاجتماعية والأنشطة الاجتماعية للوصول إلى رؤية وفهم أفضل لطبيعة المجتمع[٤٢].

ويؤكد ريمون آرون أن علم الاجتماع يتميز بأنه دائم البحث عن نفسه، وأن أكثر النقاط اتفاقاً بين المشتغلين به هى صعوبة تحديد علم الاجتماع. كما سروكين فى مؤلفه "النظريات السوسيولوجية المعاصرة" عام ١٩٢٨ آراء أكثر من ألف عالم وباحث فى علم الاجتماع، الأمر الذى يجعل من الصعوبة تحديد من نجح منهم فى تعريف علم الاجتماع. ومع التسليم بوجود تباينات كثيرة ارتبطت بتحديد العلم وموضوعه، فهى تباينات فرضتها طبيعة العلم فى نشأته وتطوره حيث تأثر بجماع الأطر المجتمعية والفكرية التى أحاطت به، بما فى ذلك الدين والفلسفة والعلوم الطبيعية، كما تأثر بطبيعة التغيرات التى طرأت ولاتزال تواصل تأثيرها على المجتمع الإنسانى، وبمجمل الظروف الاجتماعية والثقافية التى أحاطت بكل رائد من رواد العلم وجعلته ابتداء يرتبط فى خبرته بمجتمع دون غيره، زد على كل هذا حالة المنهج العلمى فى كل فترة من الفترات التاريخية التى مر بها العلم، وهذه مؤثرات لم يكن تأثيرها وفقاً على علم الاجتماع، أو على أى علم آخر دون غيره من العلوم الإنسانية أو حتى الطبيعية.

والذى يجدر بنا التركيز عليه فى هذا المنحى، أنه برغم هذه التباينات؛ فإن ثمة نقاطاً أساسية تمثل ولو هيكلاً عاماً يتحرك من خلاله علم الاجتماع، ويتحدد به موضوعه الأساسى وهو هيكل يشير إلى أن علم الاجتماع هو علم معنى بدراسة الإنسان والمجتمع دراسة علمية تعتمد على المنهج العلمى، وما يقتضيه هذا المنهج من أسس وقواعد وأساليب فى البحث[٤٣].

ومع هذا، فمن أقوى الانتقادات التى أثيرت ضد الطابع العلمي للعلوم الاجتماعية أنها لم تستطع فى الحقيقة أن تخلص إلى أى شئ يماثل القانون الطبيعى.

وعلى أية حال، فإن أولئك الذين يعتقدون بأن علم الاجتماع هو نسق علمى ليسوا فى موقف يفرض عليهم أن يطالبوا بأن صياغة القوانين تشكل الغاية أو القيمة النهائية. إن جانباً من علم الاجتماع يتألف من أوصاف دقيقة فى إطار فئات تنطوي فقط على محاولات نظرية مبسطة. ولعلم الاجتماع الوصفي قيمة بالغة من زاويتين؛ **أولاً:** أنه فى حالة الدراسات المعاصرة، يقدم لنا معلومات لا غنى عنها فى حل المشكلات العملية، وكذلك فى وضع السياسات الاجتماعية الرشيدة والمفاضلة بينها. **وثانياً:** حينما يكون اهتمامنا محصوراً فى وصف مجتمعات صغيرة معروفة فإنه يقدم إسهاماً رئيسياً للدراسات الإنسانية. وإذا كانت التربية الإنسانية تعتمد على الارتباط التعاطفى بمجموعة متنوعة من المواقف الإنسانية، وضروب الكفاح، والمثاليات، وأنماط الشخصية فإن الدراسات السوسيولوجية تعتبر عنصراً أساسياً فى هذا النوع من التربية. كما أن علم الاجتماع يستطيع أيضاً شأنه شأن الدراسات التاريخية والأدبية، بل والجوانب التاريخية للعلوم الطبيعية – أن يجعلنا على وعى بما تنطوى عليها الحياة الإنسانية من ثراء وتباين، ولكن على نحو أكثر تعمقاً من كل هذه الدراسات. إنه النقطة المحورية للدراسات الإنسانية الحديثة، هو قنطرة تربط بين العلم والإنسانيات.

ويبدو أن هناك وجهة نظر ثالثة، تتوسط أولئك الذين ينظرون إلى علم الاجتماع بوصفه نسقاً تاريخياً، والذين يعتبرونه "علماً طبيعياً للمجتمع". فبينما يؤكد أصحاب وجهة النظر هذه الطابع العلمى لعلم الاجتماع يقررون أن دراسة المجتمع تتطلب نموذجاً نظرياً مختلفاً، ومناهج تختلف عن تلك المستخدمة فى العلوم الطبيعية. غير أن هذه النقطة تبدو فى بعض جوانبها بسيطة للغاية. فكل علم يجب أن يكون له إطار ملائم للتفسير وكذلك مناهج مناسبة، وتظل

فى الوقت ذاته الوحدة الأساسية للمنهج العلمى قائمة.وإذن، فالنقطة الأهم فى ذلك كله هى وجود اختلاف أساسى بين القوانين الاجتماعية والقوانين الطبيعية (٤٤).

كما يذهب والتر والاس إلى أن تعريفات ما هو اجتماعى تبدو متفقة مع الظاهرات الاجتماعية تتم من خلال مسايرة منظمة لسلوك كائن عضوى مع سلوك كائن عضوى آخر على الأقل. وإذا كان والاس استند فى استنتاجه هذا على تعريفات ما اجتماعى، وأيضاً تعريفات علم الاجتماع فإنه عاد ليشير إلى أن هذا الاتفاق وإن كان عاماً فو حافل بالتباينات والاختلافات، فالكائن العضوى يمكن أن يكون إنساناً، كما يمكن أن يكون حيواناً، ومعيار الانتظام يمكن تحديده تحديدات نسبية بسيطة أو معقدة، ونفس الشئ يمكن أن يحدث بالنسبة للمسايرة وإيقاعها ودرجتها ومستواها، على أن والاس يبدو قانعاً بتحديد الواقع الاجتماعى بالسلوك الاجتماعى، ذلك لأنه يرى أن تحديد السلوك الاجتماعى وتفسيره يعد لب موضوع النظرية السوسيولوجية، مع تسليمه وتأكيده بوجود تبايناً وثنائيات جلية تتعلق بتعيين محاور هذا السلوك، ولقد حاول والاس أن يلخص موقف هذه التباينات وتلك الثنائيات فأوضح أن كل النظريات بما فى ذلك النظريات الكبرى حاولت تحديد ما هو اجتماعى وتعريفه من خلال فئتين أسايتين من العلاقات، تركز الأولى على العلاقات الموضوعية الواضحة للسلوك، فى حين تركز الثانية على العلاقات الذاتية أو الجوانب الموارية المستترة للسلوك.

وإذا كانت الجوانب الموضوعية والذاتية هى أكثر الجوانب التى ركزت عليها الاتجاهات النظرية فى تحديد الواقع الاجتماعى، فإن هناك أيضاً فئتين كبيرتين لتفسير ما هو اجتماعى، تركز الفئة الأولى على الظروف المفروضة

على ما هو اجتماعى، وتركز الثانية على الظروف الناتجة عن ما هو اجتماعى، ومن الأمثلة على الفئة الأولى ما يعرف بالنظرية السوسيولوجية المعاصرة بالملزمات الوظيفية والتى تعنى أن ثمة وقائع عامة لا نعرفها تمثل شروطاً ضرورية لازمة لما هو اجتماعى وسابقة عليه وبالتالى تفسر الظاهرات الاجتماعية فى ضوء تكيفها وتواؤمها مع هذه الشروط.

وفى هذا يشير "أبنريل" Abnrele وآخرون إلى أن المتطلبات الوظيفية تمثل الأشياء التى لابد وأن تتم فى أى مجتمع لكى يستمر فى البقاء، وأما من أمثلة الفئة الثانية وليام أوجبرن W.Ogburn الذى ركز على العلاقات المتبادلة والمتداخلة بين التكنولوجيا والواقع الاجتماعى، فالمجتمع يساعد على الاكتشافات والاختراعات بجانب أن هذه الاكتشافات وتلك الاختراعات تؤثر فى المجتمع وفى المواقف السوسيولوجية، وهذا يعنى تركيز أوجبورن على الظروف التى تنشأ عما هو اجتماعى ومن داخله (٤٥).

وقد حدد بارسونز موضوع علم الاجتماع بأنه الفعل الاجتماعى كما يتجسد فى الأنساق الاجتماعية. ويعنى هذا أنه مادام النسق الاجتماعى يهدف – داخل الإطار العام لنسق الفعل – إلى تحقيق وظيفة التكامل فإن التكامل هو مجال الدراسة فى علم الاجتماع. وهكذا فإننا إذا أخذنا النظرية العامة فى الفعل كنقطة انطلاق، فإننا يجب أن ننظر إلى علم الاجتماع على أنه يتميز عن العلوم الاجتماعية الأخرى بميدان دراسته الخاص (٤٦).

ويخلص أليكس انكلز إلى أن هناك ثلاثة طرق رئيسية لتحديد موضوعات علم الاجتماع، يمكن أن نذكرها فيما يلى :

١) الطريق التاريخى :

وهنا نحاول أن نحدد الاهتمامات التقليدية الأساسية التى شغلت علم الاجتماع كعلم، وذلك من خلال دراسة الكتابات السوسيولوجية الكلاسيكية، فنحن فى هذه الطريقة نسأل باختصار: "ما هو رأى الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع ؟ ".

٢) الطريق الأمبيريقى :

وهنا ندرس الأعمال الاجتماعية المعاصرة لكى نقف على الموضوعات التى يوجه إليها العلم أكبر اهتمامه. بمعنى آخر نحن نتساءل هنا: "ماذا يفعل علماء الاجتماع المعاصرون؟".

٣) الطريق التحليلى (أو النظرى)

وهنا نقوم بتحديد موضوع واسع للعلم تحديداً تعسفياً، ونحدد كذلك موقفه بين العلوم الأخرى من خلال طرح التساءل: ما هو حكم العقلفى هذا الموضوع؟ [٤٧].

والواقع أن الحكمة تدعونا إلى الاستعانة بالطريقة التاريخية فى تحديد موضوعات العلم. فهذا السبيل يتيح لنا فرصة الاستفادة من حكمة الأجيال السابقة. ثم إنه ييسر لنا فهم الموضوعات التى لا يتسنى لنا فهمها دون الإحاطة بخلفيتها. ولو أننا نعرف بالطبع أن الناس يمكن أن يقرؤوا نفس التاريخ، ويفهموه بطرق مختلفة تمام الاختلاف. ليس هذا فقط بل إن المنهج التاريخى يعرضنا لخطورة أن يصاب تفكيرنا بالجمود، حيث أن التراث قد يكون عاجزاً فى بعض الأحيان عن التصدى بشكل فعال للمشكلات التى يطرحها علينا الحاضر والمستقبل.

ثالثاً: وظائف علم الاجتماع

الأولى: وظيفة علمية تعنى بتطوير العلم نفسه، والنقد الذاتى لمختلف الجهود التى بذلت على الصعيدين النظرى والمنهجى بغية الوصول بالعلم إلى درجة أكبرمن الكفاءة والدقة فى الوصول إلى القوانين الاجتماعية التى لا يصل العلم إليها إلا بعد رحلة طويلة تسير فى خطوات المنهج العلمى بدءاً من الملاحظة وحتى وضع القوانين، وما بينهما من خطوات تحليلية وتفسيرية وتعميمية، على أن يفضى توظيف هذه القوانين إلى أوضاع أفضل تمكن من التنبؤ بمسار المجتمع الإنسانى وبناءه. وهذا المخرج أو المنتج السوسيولوجى لا يمكن التوصل إليه بدقة إلا باطار نظرى، يتسق مع طابع العلم من جانب، ويكون أكثر قدرة على تصور أبعاد الواقع ومكوناته فى تناقضاتها، وحركتها وتغيرها.

الثانية : وظيفة مجتمعية، وهى تعنى جميع الأدوار التى يقوم بها العلم لمجتمع معين، متدرجاً فى العطاء حتى الوصول إلى المجتمع الإنسانى ككل. وهذه الوظيفة يمكن أن تندرج تحتها وظائف فرعية كثيرة تبدأ بفهم الواقع وتفسيره، وتناول مشكلاته والتخطيط لتناولها وعلاجها سواء كانت هذه المشكلات فئوية أو قطاعية أو مجتمعية شاملة تشمل المجتمع على وجه العموم [٤٨].

والوظيفة الثانية هى الأهم لأن العلم أياً كان موضوعه بمثابة نشاط إنسانى مستهدف ومقصود، وهذا يعنى أول ما يعنى ارتباط العلم بالسياق المجتمعى وتأثره بالمؤثرات التى تحدد النشاط الإنسانى زمانياً ومكانياً، الأمر الذى جعل هذه الوظيفة الاجتماعية متباينة بين فترة وأخرى، وبين مجتمع وآخر، بل وبتباين الموقع الطبقى الاجتماعى الذى ينتمى إليه الباحث وينظر من خلاله إلى الواقع الاجتماعى. وهنا يمكن التمييز بين موقفين أساسيين:

تتمثل الأول فى الوقوف إيجابياً مع النظام الاجتماعى القائم، وبالتالى صناعة أفكار نظرية، ومناهج وطرائق للوصول إلى بيانات علمية تدعم هذا النظام وتبرهن على سلامته. وهذا الموقف يكاد يكون موقف كل الرواد المؤسسين للعلم عدا واحداً فقط هو كارل ماركس فقد اقام أوجيست كونت : إنك تدرس لكى تضبط "، فى حين أن دور كايم أشار إلى أن علم الاجتماع يجب أن تكون له فوائد عملية، دون تحديد وجهتها، وإن كان يفهم ضمناً من كتاباته أن هذه الفوائد تتمثل فى علاج المشكلات الاجتماعية التى تحافظ فى النهاية على النظام الاجتماعى القائم، وتوازنه، وعلى النقيض من موقف هذين المفكرين كان ماركس يقول – خاصة فى رده على فويرباخ – لقد درس الناس العالم على أنحاء عدة غير أن المهم هو التغيير " ويفهم بوضوح – من إطاره النظرى – أن وجهة التغيير التى يقصدها تعنى التوجه نحو الإنسان وجعل غده أكثر رحابة وعدالة، وإرادته أكثر تحرراً، خاصة الإنسان المضطهد والمستغل، سواء كان عاملاً أو فلاحاً أو ما شابه هذا. ولكن كيف يمكن لعلم الاجتماع أن يحقق وظائفه الإنسانية ؟ إن الإجابة على هذا السؤال تعنى أولاً دراسة الواقع وتشخيصه وتفسيره. وتعنى ثانياً تقديم بدائل لتصورات التغيير، وتعنى ثالثاً: العمل على إنضاج وعى الجماهير المشاركة فى المجتمع، من خلال وضعها على طريق التفكير العلمى، وتبصيرها بما هو حادث حولها، سلباً وإيجاباً. وهذا يبرز بجلاء أهمية الدور النقدى لعلم الاجتماع، ولا يقصد بالنقد هنا أن يكون وحيد الجانب فى اتجاه النظام الحاكم، وإنما يكون متفاعلاً متوجهاً إلى القمة والقاع، وإلى الحاكم والمحكوم، أو – باختصار – إلى المصلحة العامة. وكلمة العامة تعنى الأغلبية العريضة المكونة للمجتمع. وتعنى رابعاً : ضرورة المشاركة فى صناعة القرارات وفى التخطيط المجتمعى. وبدون الدور الأخير

يصبح الدوران الأولان موقوفين. ويصبح الدور الثالث هو الممكن والمتاح، إذا تجاوز الباحث آنيته وأنانيته وأضحى ملتزما أمام المجتمع والإنسان لأن علم الاجتماع كما سبقت الإشارة هو علم دراسة الإنسان والمجتمع(٤٩).

رابعا: النظرية الاجتماعية

لا غنى لأي باحث فى أى علم من العلوم عن نظرية توجهه فى جمعه للوقائع المتعلقة بالظاهرة التى يريد دراستها، وفى اختياره للفروض التى يريد أن يختبر صدقها، وفى اختياره للمنهج والأدوات التى سيستخدمها فى دراسته. فبدون هذه النظرية يتخبط فى جمع معلوماته، بحيث تأتى غير مترابطة، ثم يعجز فى النهاية عن إضفاء معنى عليها أو تفسيرها.

ويذهب سمير نعيم إلى أن الهدف الرئيس للنظرية هو فهم المجتمع الذي نعيش فيه ومحاولة الإسهام فى تطوير الحياة الاجتماعية فيه. وفهم المجتمع لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق الدراسة الفعلية لجوانب الحياة الاجتماعية والتعرف عليها، ولكن المجتمع الذي نعيش فيه ونريد أن نفهمه يضم عدداً لا نهاية له من الوقائع الاجتماعية Facts، وكل منها يمكن أن يكون موضوعاً للدراسة.

ولكى نستطيع أن نختار أياً من هذه الموضوعات لابد أن يوجد لديك تصور عام عن المجتمع الذى توجد فيه؛ أى لابد أن يكون فى ذهنك هدف ما لهذه الدراسة ولابد أن تكون لديك طريقة ما لدراسة ما تختاره من موضوعات. وفوق هذا كله لابد أن تكون على علم بجهود من سبقوك إلى التفكير فى ذلك وما توصلوا إليه من نتائج، وما وقعوا فيه من أخطاء حتى تستطيع تجنبها، أى أنك لا تستطيع أن تبدأ أبداً من نقطة الصفر، وإلا فإنك لن تضيف شيئا جديداً أبداً ، فالعلم بصفة عامة ذو طبيعة تراكمية (٥٠).

والبحث فى مجال تاريخ العلوم الاجتماعية يتخلله الكثير من التحليلات لمختلف النظريات الاجتماعية، القديمة منها (الكلاسيكية) أو الجديدة (الحداثة)، المحافظة أو التقدمية، وذوات المنظور الجزئي أو الكلى. فوجود العديد من النظريات الاجتماعية لا يعرض فقط لتطور علم الاجتماع، بل يبين كذلك تعقد وديناميكية الظواهر الاجتماعية، وعدم القدرة على وضع علاقات رياضية حاسمة فى البحث العضوي الاجتماعي Social Organism Research. وفى الوقت ذاته، فإنها تساعد فى إظهار الحقائق الايجابية عن انفتاح وتطور إمكانات علم الاجتماع. كما أن تنوع الخيارات الموضوعية والمنهجية بين علماء الاجتماع تدعم هذا الاتجاه. لهذا السبب، يمكن القبول برؤية "انتونى جيدينز" Antony Giddens التى أوضحها فى كتابه "النظرية الاجتماعية وعلم الاجتماع الحديث"، المتعلقة باتجاهات التطور متعددة الأبعاد لعلم الاجتماع كعلم، وتأكيده أنه فى غضون فى الفترة الأخيرة من تطور العلوم الاجتماعية، قد تخلت هذه العلوم عن الفرضية التى ترى أن أهداف ومنطق العلوم الاجتماعية تتماثل – بشكل أو بآخر – مع تلك الخاصة بالعلوم الطبيعية [٥١].

١- تعريف النظرية الاجتماعية

تنعكس اختلافات العلوم الاجتماعية عن العلوم الطبيعية فى المداخل التنظيرية والمنهجية للبحث الاجتماعي فى تأويلات النظرية الاجتماعية كمصطلح. فمصطلح "النظرية" Theory ذاته لا ينجم عنه أى اختلاف جوهري؛ من حيث أن النظرية تتضمن مجموع المعارف المنظمة والفرضيات التي يمكن من خلالها التحقق التجريبى من الظاهرة والتنبؤ باتجاهات تطورها، أو من حيث أنها تستطيع الكشف عن بعض المشكلات العلمية غير المحلولة.

لكن على النقيض من ذلك، هناك العديد من التعريفات المتنوعة لشرح مصطلح النظرية الاجتماعية Social Theory وتصنيفاتها المختلفة.

ويضع "ريتزر" Ritzer أربعة معانى للنظرية الاجتماعية: النظرية الاجتماعية بوصفها تمثيل منظم ومتزامن لبعض الأفكار، وبوصفها دراسة المبادئ والتصنيفات فى تاريخ الفكر الاجتماعي، وبوصفها شكل من فرضيات البحث الجزئية أو النظامية، وأخيرا بوصفها نوع من النظريات العلمية تتبع قوانين المنطق لتأسيس الاتجاه العلمى. والتعريف الأكثر قبولا للنظرية الاجتماعية من هذه التعريفات، هو الذي ينظر لها كشكل من النظرية العلمية والتي من خلال تطبيق الطرائق المنهجية للبحث العلمي، تقوم بتأسيس نظم صغيرة أو كبيرة للقوانين العلمية والفرضيات المتعلقة بالمجتمع ككل أو المتعلقة بظواهر مجتمعية محددة.

ويعرف "نيكولاس مولنز" Nicholas Mullins النظرية الاجتماعية على أنها شكل من الإبداع، يهدف لتحليل وتعميم العلاقات التبادلية بين الناس من خلال تطبيق عدد معين من الرؤى العامة أو المتغيرات، والتي تتحدد علاقاتها المتداخلة من قبل قوانين نظرية محددة. ويشير هذا التعريف إلى الحاجة لإدراك العناصر البنيوية الأساسية للنظرية الاجتماعية. فضلا عن ذلك، فإن النظرية الاجتماعية تستلزم ملاحظة المبادئ والقوانين الكامنة فى الشكل المعياري للعلم الاجتماعي وللعلم بصفة عامة، واستخدام معرفة علمية محددة عن الظاهرة المرتبطة بالنظرية ذاتها [٥٢].

والمؤرخ لعلم الاجتماع يستخدم نظريته كمعيار لانتقاء الحقائق التاريخية ذات الصلة، ثم على أساس تلك الحقائق، يقوم بعرض وتأكيد نظريته التى تم على أساسها الاختيار. كما أن هناك طريقة أخرى يتم بها إثبات

القوانين السوسيولوجية بشكل ذاتي، وذلك من خلال اتخاذ عامل تاريخي معين كقاعدة، وتحييد كافة العوامل الأخرى والظروف التى تعمل من خلالها. فمثلا، إن كانت الاستجابات المتباينة تحدث فى سياق ظروف متماثلة اقتصادياً، يكون العامل الأساسي الذى يتم القياس عليه هو العامل الاقتصادي. وهنا لابد من التأكيد على أن النظام العام لعلم الاجتماع يختلف فى مشهد أساسي عن أى علم آخر. فالعلوم الطبيعية تعتمد على إمكانية التجربة وعزل بياناتها عن العالم الكلى للخبرة، أما علم الاجتماع فيستهدف التطبيق على المجتمع ككل، فالمجتمع هو محور اهتمامه، وبالتالي لا يمكن عزلهما عن بعض ولا يمكن استثناء شئ.

وفى الممارسة العلمية، تتخذ القوانين الاجتماعية واحدة من ثلاثة أشكال ، فإن لم تكن مزاعم دوجماتية حول مشهد من التاريخ، فإنها تكون إما بديهيات أو توضع لملائمة الحقائق. حيث يجب أن تخضع لمزيد ومزيد من التأهيل حتى تصبح فى النهاية قابلة للتطبيق على حالة واحدة [٥٣].

٣- أهمية النظرية وأسس اختيارها

والإشكالية الأساسية هى أن علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية – على الرغم من وجود واقع اجتماعي له ووجود موضوع مستقل عن العالم الذي يبحثه – فإننا نجد نظريات عامة متعددة كل منها يقدم تصوراً لهذا الواقع يخالف ذلك الذي يقدمه غيرها. وبالتالي فإننا سنجد تفسيرات مختلفة لنفس الظاهرة الاجتماعية الواحدة. وهنا يواجه أى دارس لهذه النظريات بموقف حتمي يتعين عليه فيه أن يقارن بين هذه النظريات المختلفة ويختار من بينها الأصلح أو الأكثر إقناعاً. إلا أن عملية المقارنة هذه تتطلب بالضرورة تقييماً لكل منها

على حده، فعلى أى أساس يتم هذا التقييم ؟ هناك عدة أسئلة رئيسة ينبغي علينا عند تقييمنا لأي نظرية أن نقوم بطرحها ونحاول الإجابة عليها.

ففى أحيان كثيرة يلجأ دارسو النظريات الاجتماعية إلى تقييم هذه النظريات والمفاضلة بينها على أسس غير علمية، ويتعاملون مع هذه النظريات كما لو كانت سلعاً أو أشياء مما تقابلهم فى حياتهم اليومية يعتمد اختيارهم لأحدها دون الأخرى على المزاج الشخصى أو مدى جاذبيتها الانفعالية، أو لأنها الأكثر رواجاً، وبعضهم يتبنى نظرية أخرى لأن أشخاصاً معينين يثق فيهم (كالأستاذ مثلاً) يتبنونها، والبعض الآخر يتبنى نظرية ثالثة لأنها تبدو بسيطة واضحة أو حتى لأنها تبدو عميقة غامضة يصعب على الآخرين فهمها ، .. لكن هل هكذا يجب أن نفاضل بين النظريات فى العالم؟

لابد أن توجد نظرية عامة تنطبق على الظاهرة الاجتماعية بوجه عام وتقدم تصوراً عاماً عنها، ثم على ضوء هذا التصور العام توجد نظريات نوعية تقدم تفسيرات خاصة لكل ظاهرة اجتماعية على حده [٥٤].

فبدون النظرية تصبح الحقائق التى يجمعها العلماء من خلال ملاحظاتهم حشداً هائلاً غير منظم وغير مفيد من الملاحظات. فهناك بين علماء الاجتماع من يقتصر عملهم على مجرد جمع وقائع جزئية عن بعض مظاهر الحياة الاجتماعية دون أن تؤدى هذه الوقائع إلى صياغة نظرية عامة عن المجتمع ودون أن يسترشدوا فى جمع هذه الوقائع بنظرية عامة. مما يجعل هذه البحوث عديمة القيمة، أو قليلة على أحسن تقدير بالنسبة لتطور المعرفة العلمية بالمجتمع البشرى. وهناك فريق آخر من علماء الاجتماع يقومون بصياغة نظريات عامة عن المجتمع تتصف بالصبغة التأملية أو المكتبية دون أن تعتمد هذه النظريات على وقائع تمت ملاحظتها والتأكد من صحتها ودون

اختبار لما تتضمنه هذه النظريات من تعميمات واستنتاجات. وقد أطلق رايت ميلز على الفريق الأول أصحاب اتجاه الإمبريقية أو التجريبية المجتزأة Obstructed Empiricism، وعلى الفريق الثاني أصحاب اتجاه النظريات المتضخمة Grand Theories. ويبين ميلز عقم الاتجاهين، وأن كلا منهما يؤدى إلى عرقلة نمو علم الاجتماع ويعوق الوصول إلى الفهم العلمي السليم للظواهر الاجتماعية.

وهذا الانفصال بين جانبي العلم إنما يتنافى مع مسلمات المنهج العلمى التى تتضمن جميعها فكرة العلاقة الجدلية بينهما. فعدم تطبيق المنهج العلمى فى دراسة الظاهرات الاجتماعية لا يرجع إلى أن هذه الظاهرات فى حد ذاتها لا تخضع للدراسات باستخدام المنهج العلمى، وإنما يرجع إلى معوقات تنبع من طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمعات التى توجد فيها هذه العلوم (٥٥).

والباحث فى ميدان العلوم الاجتماعية بوجه عام وفى ميدان علم الاجتماع بصفة خاصة سوف يواجه بتعدد النظريات العامة التى تدعى كل منها أنها تفسر ظاهرة الحياة الاجتماعية بوجه عام، وبالتالى تعدد النظريات النوعية عن الظاهرة الخاصة التى يدرسها. ويعرف دارسو علم الاجتماع أن هذا العلم يضم نظريات متباينة منذ نشأته مثل نظرية كونت الوضعية ونظرية أميل دوركايم عن التضامن الاجتماعي ونظرية ماكس فيبر عن الفعل الاجتماعى ونظرية هربرت سبنسر التطورية العضوية ونظرية كارل ماركس المادية التاريخية. كما يعلم أن علم الاجتماع المعاصر لم يتخلص من هذا التعدد النظري، بل ظهرت به نظريات حديثة متباينة تمثل امتدادا للنظريات الكلاسيكية مثل النظرية البنائية الوظيفية والوصفية المحدثة والسلوكية الجماعية والفينومينولوجيا والنظريات الراديكالية. بل إن الأمر يتعدى ذلك إلى وجود اتجاه

أو تيار فى علم الاجتماع يؤكد على عدم أهمية وجود نظرية على الإطلاق، ويدعو إلى أن يستمد الباحث أفكاره من الواقع مباشرة؛ وهو ما يسمى الاتجاه الإمبريقى أو التجريبى .

ليس أمام الباحث فى ميدان الظاهرات الاجتماعية إذن مفر من الاختيار بين النظريات وهو أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن يستغنى عن هذه النظريات جميعها ويتبع ما سمى بالاتجاه الإمبريقي (التجريبى)، وإما أن يختار نظرية ما من بين هذه النظريات يعتبرها الأصدق والأكثر علمية. والواقع أن معظم الباحثين الاجتماعيين، وخاصة المبتدئين منهم يحددون مواقفهم على أسس غير علمية (٥٦).

ويمكن للباحث أن يسترشد ببعض الأسس عند تقييمه للنظريات فى ميدان علم الاجتماع وهى:

أولاً – الإلمام بالنظريات العامة الرئيسية فى علم الاجتماع بدون استثناء وألا يستبعد لأى سبب نظرية عامة رئيسية من نطاق معرفته .

ثانياً – الإطلاع على الدراسات النقدية لمختلف النظريات وخاصة النقد المتبادل بين النظريات الرئيسية ورد أصحاب كل نظرية على النقد الموجه لها.

ثالثاً – استخلاص المسلمات الأساسية التى تركز عليها كل نظرية، وإثارة التساؤلات الآتية والحصول على إجابات عليها من النظرية ذاتها:

١) كيف تصور النظرية الواقع الاجتماعي بشكل عام؟
٢) كيف تصور النظرية طبيعة الإنسان؟
٣) ما نوعية المتغيرات التى تعتمد عليها النظرية فى تفسير الظاهرات الاجتماعية المختلفة؟

٤) هل تميز النظرية بين القوانين العامة التى تنطبق على المجتمع الإنسانى ككل وبين القوانين النوعية التى تنطبق على كل نوع من أنواع المجتمعات وكل مرحلة من مراحل تطوره، أم تقوم بالتعميم من واقع نوع واحد من المجتمعات (كالمجتمعات الغربية) على الإنسانية ككل؟

٥) ما المضمون الأيديولوجى للنظرية؟

٦) ما الأدلة الواقعية على صدق المسلمات والاستنتاجات التى تتضمنها النظرية؟

٧) ما الإجراءات العملية التى تشير إليها النظرية إذا استرشدنا بها فى التطبيق أو فى رسم السياسات الاجتماعية؟

فإثارة الباحث لهذه التساؤلات بعد استيعابه للنظريات الاجتماعية وحصوله على إجابات عليها تساعده على اتخاذ موقف منها [٥٧].

٣- تصنيف النظريات الاجتماعية

ينجم عن تعدد وتعقد النظريات الاجتماعية صعوبات فى تشكيل معايير ثابتة لتصنيفها وتنظيمها. ووفقا لمستوى التعميم، يمكن تصنيف النظريات الاجتماعية إلى نظريات عامة عن المجتمع (التى تسمى النظريات الكبرى Great Theories) ونظريات محددة عن المجتمع (وتسمى النظريات الاجتماعية الصغرى Small Sociological Theories). ويرى مؤرخ النظريات الاجتماعية "جوريكار" Goricar أن النظريات العامة عن المجتمع تتضمن النظم السوسيولوجية لكونت وسبنسر وفيبر والنظرية الماركسية. أما النظريات الاجتماعية المحددة (الخاصة) فهى السمة الغالبة على توجه علم الاجتماع الحديث، والتى من خلال البحث الامبريقى والتنظيرى المعقد –

تحاول رسم صورة سوسيولوجية مناسبة لظواهر اجتماعية محددة (كالمدينة والقرية والعمل والأسرة والجماعات الاجتماعية والبنية الاجتماعية والتغيرات الاجتماعية... الخ). ووفقا لهذه النظريات الصغرى، فإن البحث الاجتماعى يهدف لاظهار بنية وتطور قوانين ظواهر اجتماعية معينة فى فترات زمنية محدودة. ويرى "ميرتون" Merton أن هذه النظريات المحددة لا تسعى لتقسيم المعرفة، بل إنها تعمل على دمجها ودعمها عبر البحث الامبريقى القائم على النظرية والتعميمات السوسيولوجية. وتمثل تلك النظريات – إلى حد ما – استجابة للقبول بنظرية التطور الاجتماعى كشكل من التقدم الاجتماعى الخطى الذاتى.

وعلى النقيض من اتجاه علماء الاجتماع الكلاسيكيين لوضع نظريات كانت تميز النظم الاجتماعية القائمة فى القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وبالتوافق – بدرجة ما – مع النظام الفلسفى فى الفكر، فإن الباحثين الاجتماعيين المعاصرين – وفقا لما يراه ميرتون – يسعون للبحث الظرفى والإمبريقى القائم على أساس نظري فى كل مفردة من مفردات المجتمع.

كما يمكن تصنيف النظريات الاجتماعية وفقا للبلد التى تسود فيها (مثل النظريات الاجتماعية الأمريكية، والألمانية والفرنسية والانجليزية... الخ) ووفقا لوقت ظهورها (النظريات الاجتماعية للقرن التاسع عشر، والنظريات الحديثة والقديمة) ووفقا للعامل الأيدولوجى (نظريات الطبقة الوسطى للمجتمع والنظرية الماركسية للمجتمع) ووفقا للمفهوم العلمي ومحتوى النظرية الاجتماعية (النظرية الحيوية، النظرية النفسية والنظرية الشكلية... الخ).

ويمكن كذلك تصنيف النظريات الاجتماعية وفقا لمستوى نمو وتماسك النظرية الاجتماعية. ومن هذه الأنواع: المفاهيم والتعميم التجريبى (الإمبريقى) والمبادئ

الأساسية والنماذج الاجتماعية. ويرى "تيرنر" Turner فى هذا الصدد أن المفاهيم لا تكون مناسبة إلا للنظريات غير المنفتحة والأفكار أو "المنطلقات" التى لا يمكن التعامل مع كنظريات فى أى موضع نظامى جاد. أما التعميمات التجريبية، فغالبا ما تتواجد فقط فى التوصيفات الإمبريقية أو في محاولة تعميم بعض الظواهر الجزئية. وبالنسبة للمبادئ الأساسية الاجتماعية فلا تعدوا كونها فى أغلب الأحوال – عناصر ومساعي لإضفاء الطابع النظامي لظواهر معينة، وعادة ما تقتصر على تأريخ أو سير ذاتية لأشخاص هامين فى علم الاجتماع. إذن، فلا يوجد سوى النماذج والاتجاهات نحو بناء منمذج التى يمكن أن تمثل الطريق الحقيقي لتطوير النظرية الاجتماعية (٥٨).

٤- وظائف النظرية الاجتماعية

تتلخص وظائف النظرية فى العلم فى ست نقاط أساسية وهى:

١) **تحديد الاتجاه الأساسى للعلم** عن طريق تحديد نوع المادة أو الوقائع التى يجب جمعها عن الظاهرة المدروسة. فلو كانت الظاهرة موضوع الدراسة مثلاً هى كرة القدم، فإن النظرية الاقتصادية سوف توجه الباحث لجمع حقائق عن أنماط العرض والطلب التى تتصل بتسويقها، فى الوقت الذى تحدد النظرية الكيماوية جمع حقائق عن تكوين الكرة من الناحية الكيميائية، وتوجه النظرية الفيزيائية الباحث نحو حقائق عن كتلة الكرة والضغوط المختلفة التى تؤثر على ثقلها وسرعتها، أما النظرية الاجتماعية فهى توجهه لجمع حقائق تتعلق بالأنشطة الاجتماعية المتصلة بالكرة ونوعية التنظيمات الاجتماعية الخاصة بهذا النشاط وهكذا.

٢) **تقديم إطار تصوري** يسترشد به العالم عند جمعه للحقائق. وهذا الإطار يساعد الباحث على إدراك ما بين الوقائع من علاقات ويرشده إلى نوعية الوقائع التى يتعين عليه جمعها.

٣) **تلخيص الوقائع وتلخيص العلاقات بينها:** فكل قانون وكل فرض بل وحتى كل مفهوم تتضمنه النظرية ليس إلا تلخيصاً أو تكثيفاً هائلاً لعدد لا نهاية له من الملاحظات التى قام العلماء بإجرائها. فمفهوم الخلية الحية مثلاً يلخص فى كلمة واحدة ملاحظات عديدة أجريت عن شكل أو صورة معينة من المادة ومفهوم الأسرة يفعل نفس الشئ، والقوانين تلخص العلاقات المتعددة بين الظاهرات موضوع الدراسة، والنظرية تلخص العلاقات بين القوانين، وبدون عملية التلخيص والتنظيم هذه يتعذر تماماً الإلمام بمكتشفات العلم أو استنتاج أى شئ منها [٥٩].

٤) **التنبؤ بالوقائع:** إذا كانت النظرية تلخص الوقائع وتقرر وجود نظام عام يربط بين الملاحظات التى يتوصل إليها الباحث، فإنها تصبح أيضاً تنبؤات بما سيحدث فى المستقبل. فقولنا مثلاً أن المعادن تتمدد بالحرارة يعنى فى نفس الوقت أنه إذا لم تترك مسافات مناسبة بين قضبان السكك الحديدية فإنها سوف تتقوس نظرا لتمددها. وقولنا أن البعوض ينقل مرض الملاريا يعنى فى نفس الوقت تنبؤاً بأن نسبة هذا المرض ستقل إذا ردمنا البرك والمستنقعات التى يتوالد فيها البعوض وهكذا.

٥) **تحديد أوجه النقص فى معرفتنا:** فنحن لا نستطيع أن نعرف ما ينقصنا فى أى مجال إلا إذا عرفنا أولاً ما هو متوفر لدينا. وإذا كانت المعرفة المتوفرة لدينا من الكثرة بمكان، فإنه يصعب علينا أن نعرفها جيداً. ولما كانت النظرية تلخص وتنظم المعرفة المكتسبة، فإنها تساعدنا على التعرف على

ما ينقصنا من معرفة، وبالتالي ترشدنا إلى الجوانب التى يجب أن نركز بحثناً عليها.

٦) **النظرية تقوم بمهمة ترشيد التطبيق:** فالغاية الأساسية من العلم هي التطبيق، بمعنى أن العلماء يدرسون ظاهرات الكون ويحاولون التوصل إلى القوانين التى تحكمها من أجل استخدام نتائج دراساتهم فى التعامل مع الطبيعة والسيطرة عليها. والنظرية العلمية بما أنها تلخيص لكل الحقائق التى اكتشفها العلماء، فإنها تقوم بمهمة ترشيد وتوجيه التطبيقات العلمية فى مجالات الحياة المختلفة. فقوانين الطفو مثلاً ساعدت على بناء السفن ونظرية الجاذبية ساعدت على بناء الطائرات، وهكذا [٦٠].

المراجع

١- أليكس انكلز، مقدمة فى علم الاجتماع، ترجمة : محمد الجوهرى وآخرون، ط٦، دار المعارف، ١٩٨٣، ص ٣٤.

٢- سمير نعيم أحمد، النظرية فى علم الاجتماع، ط٣، دار المعارف، ١٩٨٢، ص ١٤٥.

3- Auguste Comte, Positive Philosophy, Adventures in Philosophy, Retrieved May 23, 2009, from http://www.radicalacademy.com/adiphiloessay42.htm

٤- أليكس انكلز، مقدمة فى علم الاجتماع، ترجمة : محمد الجوهرى وآخرون، ط٦، دار المعارف، ١٩٨٣، ص ص٣٥-٣٦.

٥- بوتومور، تمهيد فى علم الاجتماع، ترجمة: محمد الجوهرى وآخرون، ط٥، دار المعارف، ١٩٨١، ص٤٧.

٦- محمود عوده، تاريخ علم الاجتماع، الجزء الأول مرحلة الرواد، ب. ت، ص ص٦٧-٧١.

٧- محمد على محمد، تاريخ علم الاجتماع : الرواد والاتجاهات المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣، ص ص ٨٣–٨٤.

8- Dieter Bögenhold, Economics, Sociology, History: Notes on Their Loss of Unity, Their

Need for Re-Integration and the Current Relevance of the Controversy between Carl Menger and Gustav Schmoller, Proceedings of the Annual Conference of the International Association for Critical Realism (IACR), Cambridge University, Cambridge, August 17-19, 2004, pp. 3-5.

٩- محمد على محمد، مرجع سابق، ص٨٤.

10- Auguste Comte, A General View of Positivism, translated by J H Bridges, Robert Speller and Sons, 1957, p. 25.

11- Ibid, pp. 26-27.

١٢- محمد على محمد، مرجع سابق، ص ص٨٥-٨٦.

13- George H. Smith, Herbert Spencer's Theory of Causation, The journal of Librarian Studies, Vol. V, No. 2, Spring 1981, p. 113.

14- Ibid, p. 121.

15- Eric Roark, Herbert Spencer’s Evolutionary Individualism, Quarterly Journal of Ideology, Vol. 27, No. 3-4, 2004, p. 6.

16- Ibid, p. 8.

١٧- محمد عاطف غيث، تاريخ النظرية فى علم الاجتماع واتجاهاتها المعاصرة، دار المعارف الجامعية، ١٩٨٥، ص ص ١٦ـ٢٠.

١٨- أليكس انكلز، مرجع سابق، ص ص ٣٦-٣٨.

١٩- هاينزموس، الفكر الاجتماعى: نظرة تاريخية عالمية، ترجمة: السيد الحسينى، جهينة سلطان العيسى، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب السادس والثلاثون، ط٢، ١٩٨١، ص ص ٤٠-٤١.

20- David Armstrong, Medical Sociology: Medicine, Ideas, and Culture, Companion Encyclopedia of the History of Medicine, Taylor & Francis Ltd, 1992, pp. 1641-1642.

21- Ibid, p. 1643.

٢٢- أميل دوركايم، علم الاجتماع والفلسفة، ترجمة: حسن أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ١٩٦٦، الفصل الثانى، ص ص ٦٥ – ١٠٦.

23- Robert Alun Jones, The Development of Durkheim's Social Realism, Cambridge University Press, 1999, p. 5.

٢٤- أليكس انكلز، مرجع سابق، ص ص ٣٨–٤٠.

٢٥- توفيق الطويل، إشكالية العلوم الاجتماعية أنها ليست علوماً..، ندوة إشكالية العلوم الاجتماعية فى الوطن العربى، المركز القومى لبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٦.

٢٦- أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، ط١، دار المعارف، ١٩٨١، ص ص ٨٨-٨٩.

٢٧- أليكس انكلز، مرجع سابق، ص ص ٤٠ – ٤١.

28- James S. Coleman, Foundations of Social Theory , The Belknap Press: Harvard University Press, 1990, p.6.

29- Eisenstadt and Helle, Macro-Sociological Theory: Perspectives on Sociological Theory, Vol. 1, SAGE Studies in International Sociology, California, 1985, pp. 15-20.

٣٠- رامان، سلدن: النظرية الأدبية المعاصرة، ترجمة جابر عصفور ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة)، د ط، ١٩٩٨، ص١٢.

31- Spirkin and Yakhot, The Basic Principles of Dialectical and Historical Materialism, Progress Publishers, Moscow, 1971, p. 15.

٣٢- سمير نعيم أحمد، النظرية فى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٤٣.

- راجع أيضاً:

- Carew Hunt, The Theory and Practice of Communism: An Introduction, The Macmillan Company, New York, 1957, pp. 16 – 40.

٣٣- المرجع السابق، ص ص ١٤٤-١٤٥.

- راجع أيضا:

- Allen, V.L., Social Analysis: A Marxist Critique, Alternative Longman, London and New York , 1975 , pp. 10 – 19.

٣٤- المرجع السابق، ص ص١٤٦-١٤٧.

- راجع أيضا:

– موريس كورنفورث، مدخل إلى المادية الجدلية، ترجمة : محمد مستجير مصطفى، دار الفارابى، ط٢، ج٣، بيروت، ١٩٨١.

– ن. كونستا نتيفنون وآخرون، المادية الديالكتيكية، ترجمة : فؤاد مرعى وآخرون، دار الجماهير، ب.ت.

– أفانا سييف، أسس الفلسفة الماركسية، ترجمة عبد الرازق الصافى، دار الفارابى، بيروت، ١٩٨٠.

– ج. أوسيبون، قضايا الاجتماع دراسة سوفيتية نقدية، ترجمة سمير نعيم أحمد، دار المعارف، ١٩٧٠.

- V. Zotov, How to Study Historical Materialism, Progress Publishers , Moscow, 1988.

٣٥- عبد الوهاب المسيرى، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٢.

36- John Lewis Gillin, The Development of Sociology in the United States, Proceedings of the Twenty-First Annual Meeting "American Sociological Society", Volume XXI “The Progress of Sociology”, December 28-31, 1926, pp. 5-7.

37- Bottomore, T. B., Sociology: A guide to Problems and Literature, Bombay: Blackie and sons, 1978, p. 2.

38- Salvino A. Salvaggio, and Paolo Barbeesino, Eigen-Mechanism and the History of Sociology: A reflexive Writing, in Salvaggio and Barbesino (eds), "Autopoietic Systems Theory and the System of Science", Collected

Papers on Niklas Luhmann, Social Science Information, Vol. 35, No. 2, June 1996, p. 3.

39- Bottomore, T. B., op cit, p.3.

40- Ibid.

41- Piet Strydom, Discourse and Knowledge: The Making of Enlightenment Sociology, Liverpool: Liverpool University Press, Reviewed by: John Varty, 2000, p. 76.

42- Murray Morison, Methods in Sociology, Longman, London and New York, 1986, pp. 5-8.

٤٣- عبد الباسط عبد المعطى، اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة، ع ٤٤، الكويت، أغسطس ١٩٨١، ص ١٨.

٤٤- بوتومور، مرجع سابق، ص ص٥٣-٥٤.

٤٥- غريب سيد أحمد وعبد الباسط عبد المعطى، علم الاجتماع، سلسلة علم الاجتماع وقضايا الإنسان والمجتمع، الكتاب الرابع، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧، ص ص٩٨-٩٩.

٤٦- جى روشيه، علم الاجتماع الأمريكى: دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، ترجمة: محمد الجوهرى وأحمد زايد، دار المعارف، ١٩٨١، ص ٩٩.

٤٧- أليكس انكلز، مرجع سابق، ص ص ٣١ – ٣٢.

٤٨- عبد الباسط عبد المعطى، مرجع سابق، ص ص٢١ – ٢٢.

٤٩- المرجع السابق، ص ٢٢ – ٢٣.

٥٠- سمير نعيم أحمد، النظرية فى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص٤٧-٤٨.

51- Petar Hafner, Theories and Paradigms in Sociology, The scientific journal FACTA UNIVERSITATIS Series: Philosophy and Sociology Vol.1, No. 5, 1998, p. 455.

52- Ibid, p. 456.

53- Alfred Cobban, Chapter II: History And Sociology, in Alfred Cobban (ed), "The Social Interpretation of the French Revolution"

Cambridge: Cambridge University Press, 1999, pp. 4-5.

٥٤- سمير نعيم أحمد، النظرية فى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص٥١-٥٣.

٥٥- سمير نعيم أحمد ، المنهج العلمى فى البحوث الاجتماعية ، ط٤ ، مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٨٧ ، ص ص ٧٣– ٧٦.

٥٦- المرجع السابق ، ص ٧٧ .

٥٧- المرجع السابق ، ص ٧٧-٨١.

58- Petar Hafner, op cit, pp. 460-461.

٥٩- سمير نعيم أحمد، النظرية فى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٣١.

٦٠- المرجع السابق، ص ٣٢ .

الفصل الثالث

علم الاجتماع وعلاقته بالعلوم الأخرى

- **علم الاجتماع والعلوم المرتبطة به**

١) الأنثربولوجيا.

٢) الفلسفة الاجتماعية.

٣) علم النفس.

٤) التاريخ.

٥) علم السياسة.

٦) علم الاقتصاد.

يمكن اعتبار العديد من الإسهامات الهامة فى ميدان الفلسفة الغربية بمثابة إسهامات حقيقية فى ميدان علم الاجتماع ابتداء من القرن السابع عشر. ثم ظهرت مصطلحات عديدة بعد ذلك كبديل عن مصطلح "علم الاجتماع" مثل السياسة، والاقتصاد الاجتماعي، والفلسفة الاجتماعية، والعلوم الاجتماعية. فإقامة حدود معينة لنطاق علم الاجتماع قد تكون مسألة صعبة، إذ أن ذلك معناه استبعاد عالم الاجتماع للنظم التى قد لا تدخل فى نطاق علم الاجتماع بمعناه المحدود. وهذا يمثل حرص على دراسة النظم ذات الأهمية الخاصة، وليس تمييعاً لحدود العلم.

والواقع أن انفتاح مجال الدراسة فى علم الاجتماع واستعداده لقبول ميادين جديدة للدراسة، إنما ينشأ عن اهتمام عالم الاجتماع بأنساق الفعل الاجتماعى والعلاقات المتبادلة بينهما. ومن الضرورى أن يؤدى ذلك إلى معالجة علم الاجتماع لكل جوانب الحياة الاجتماعية سواء كانت هذه الجوانب متعلقة بالمجال الضيق لهذا العلم أم متعلقة بمجالات علوم إنسانية أخرى. لذلك فإن علينا أن نتوجه إلى كل علم من العلوم الإنسانية لنوجه إليه طائفة من التساؤلات مثل : هل يتناول هذا العلم قضايا حاسمة ؟ وهل هناك منهج معين يمكن بواسطته التعرف على القضايا موضوع الدراسة ؟ هل يؤدى هذا المنهج

إلى التوصل إلى حقائق ذات معنى ؟ وهل يمكن تجميع هذه الحقائق وصياغة استنتاجات أو تعميمات يمكن أن تزيد المعرفة التى لدينا ؟ وهل يمكن أن تؤدى هذه الاستنتاجات إلى ظهور قضايا جديدة يمكن أن تقودنا إلى بذل مزيد من الجهد لفهم الإنسان ونشاطاته ؟ [١].

وهذا ما سنحاول أن نعرض له بالتفصيل من خلال تداخل علم الاجتماع وتكامله مع عدد من العلوم الأخرى بهدف دراسة المجتمع وتحقيق رفاهية أفراده.

علم الاجتماع والعلوم المرتبطة به

إذا كان كل علم من العلوم الإنسانية يدرس جانبا أو أكثر من جوانب الإنسان أو المجتمع، فإن علم الاجتماع يدرس المجتمع ككل فى ثباته وتغيره، ويدرس الإنسان من خلال علاقته بالمجتمع، أى أنه أكثر شمولاً من أى من العلوم الإنسانية. وليس معنى ذلك أن دراسة كل العلوم تعادل دراسة علم الاجتماع، ذلك لأن الواقع الإنسانى ليس مجرد جمع بسيط لأجزائه، وهنا يمكن أن نذكر مثالاً تشبيهياً توضيحياً كثيراً ما يتردد لتوضيح الفرق بين علم الاجتماع وغيره من العلوم، فالمركب الكيميائى للماء يشير إلى تكونه من هيدروجين وأوكسجين لكل خصائصه المتميزة، أما عندما يتفاعلان سوياً فإنهما ينتجان الماء الذى له من الخصائص ما يختلف جذرياً عن كل من الغازين المذكورين. وبنفس منطق المقارنة يدرس كل علم من العلوم الإنسانية جانباً من الإنسان والمجتمع، كالاقتصاد وعلم النفس.. الخ. أما علم الاجتماع فيدرس حصاد تفاعل العلاقات بين هذه الجوانب من ناحية وبينها وبين الإنسان من ناحية ثانية. وإذا كانت دراسات العلوم الأخرى لا تغنى عن دراسات علم الاجتماع، بل تفيد منها، فبنفس القدر لا تغنى دراسات علم الاجتماع عن هذه

العلوم، بل هى تفيد منها وتعمق من نتائجها، مما يساعد فى النهاية على إقامة وحدة فكرية شاملة حول الإنسان والمجتمع، ماضياً، وحاضراً، وتوجهاً نحو مستقبل مقصود ومرغوب فيه.

مما سبق، نجد أن اهتمام علم الاجتماع الأساسي ينصب على البنية الاجتماعية Social Structure ككل، وما تحويه هذه البنية من مكونات، وما يحدث بينها من علاقات وتناقضات، وما يطرأ عليها من تطورات وتغيرات. ذلك لأن ما يميز هذا العلم عن غيره من العلوم؛ هو أنه يعنى بما هو عام، وما هو اجتماعي، وما هو مطرد وما هو ضروري، ولإدراك العلاقات الجدلية بينها جميعاً، وبين الخاص والفردي والطارئ. فهو يدرس هذه الجوانب الأخيرة بالقدر الذي يساعده على فهم الأول وتحليلها وتفسيرها، ومحاولات التنبؤ بها[٢].

ولعل أول ما يمكن أن يقال أن أية محاولة للتمييز بين علم الاجتماع والعلوم الأخرى إنما هى محاولة تنطوى على غير قليل من التعسف والغموض، فبتقدم المعرفة وتغير اتجاهات البحوث، أصبحت محاولات تعريف العلوم الاجتماعية المختلفة عسيرة إلى أبعد الحدود. ولقد قال جوزيف شواب Schwab – وهو فيلسوف ومؤرخ للعلوم – فى معرض تناوله لهذه المشكلة من منظور تاريخى : « قد يقلل عالم معين من أهمية علم من العلوم، وقد يرفضه فى وقت آخر، ثم ما يلبث هذا العلم أن يصبح لدى هذا العالم مفيداً للغاية ». ومع ذلك فإن العلوم التى تتناول الإنسان وإنجازاته قد تكشف عن ملامح متميزة عديدة، بحيث تجعل من اليسير إقامة تفرقة بينها . ومن بين الأسئلة الحاسمة التى يمكن أن تعيننا على التمييز بين هذه العلوم : ما إذا كانت (أى العلوم) تتناول الأبعاد المختلفة للظاهرة أم أنها تركز على جانب واحد من جوانب الحياة الاجتماعية. وما إذا كانت تهتم مباشرة بملاحظة

السلوك، أم أنها تركز على بيانات أخرى غير تلك المتعلقة بمجالات الحياة اليومية، وما إذا كانت تسعى إلى تحقيق هدف أساسى هو التوصل إلى نظرية مجردة أو تعميمات دقيقة، أم أنها تكتفى بوصف الظواهر المباشرة أو الملموسة، وما إذا كانت تهتم بالقياس والمعالجة الرياضية للبيانات أم أنها تفضل الملاحظة المباشرة وما يتطلبه ذلك من فهم علاجى أو تعاطفى للسلوك الإنسانى، ولما كانت هذه الأسئلة تكاد تنطبق على كل العلوم، فإننا لا نجد مبرراً لمعالجتها معالجة مستفيضة [٣].

ويجدر بنا أن نلاحظ قبل كل شئ أن الظواهر الاجتماعية المختلفة لا توجد من تلقاء ذاتها، فالاقتصاد أو اللغة، التكتيك أو الفن، الأسرة أو الأخلاق ليست إلا جوانب متفرقة مختلفة لحياة الناس الاجتماعية. وإن الناس أنفسهم هم الذين يخلقون العلاقات الاقتصادية، وهم مبدعو وناشرو اللغة.. الخ. وهذا يعنى أولا: أن الحدود بين الظواهر الاجتماعية المختلفة، وبالتالى بين العلوم التى تدرسها ليست مطلقة بل نسبية، وهذا لا ينفى وجود هذه الحدود.ويعنى ثانياً: أنه مهما تعمقت العلوم الاجتماعية فى جوهر الظواهر الاجتماعية المختلفة، ومهما أعطانا علم التكتيك والاقتصاد السياسى والتاريخ ونظرية الدولة وتاريخ الفلسفة وتاريخ العلاقات الدولية وتاريخ العلم صورة مفصلة عن تطور التكنيك والاقتصاد والدولة والفلسفة والعلاقات الدولية والعلم.. وغيرها، فإن هذه الصورة لا تعدو كونها معرفة لجوانب الحياة الاجتماعية وظواهرها المتفرقة. إن مهمة علم الاجتماع، بخلاف العلوم الاجتماعية التشخيصية التى تؤلف مواضيعها الظواهر الاجتماعية المحدودة نسبياً والمتفرقة هى معرفة المجتمع ككل، والتأثير المتبادل بين كل جوانبه، وتوضح الدور الذى تقوم به الظواهر الاجتماعية المختلفة التى تتبادل فيما بينها ذلك التأثير [٤].

والملاحظ أن هناك جدل أكاديمي حول المكانة العلمية للكثير من العلوم الاجتماعية مثل علم الاجتماع، علم السياسة، علم النفس الاجتماعي، الاقتصاد، الأنثربولوجيا، وبعض المجالات الأخرى مثل الجغرافيا، التاريخ، وعلوم الاتصال، فى ظل طرح سؤال عام مفاده هل يمكن دراسة السلوك الإنساني دراسة علمية ؟ ولا يوافق معظم الأكاديميون على إطلاق مصطلح " علم Science " على هذه المجالات.

وعليه تتعرض العلوم الاجتماعية لهجوم ضار من مصادر متعددة والركيزة الأساسية لهذا الهجوم تأتى من الزعم بتعذر تطبيق مناهج البحث العلمى بما تستند إليه من مسلمات وخصائص وإجراءات على ظواهر وموضوعات الدراسة فى هذه العلوم.

إذن الهجوم مرتبط بالمنهج وما نود التأكيد عليه هو أن السلوك الاجتماعي للإنسان يمكن إخضاعه للدراسة العلمية المنهجية المنضبطة مثله فى ذلك مثل الذرة فى العلوم الفيزيائية والخلايا فى العلوم البيولوجية.. الخ. ويقتضى ذلك إعادة تعريف " العلم " ووصف منطق البحث العلمى الاجتماعى وتحديد علاقته ببنية النظريات العلمية الاجتماعية وكيفية الوصول إلى النظريات السوسيولوجية (٥).

ويبدو من المنطقى طالما أن العلوم الاجتماعية تهدف أو تركز على توضيح أسباب السلوك الاجتماعى للإنسان أن نوجه للعلماء سؤال بسيط، لماذا تقومون ببحوث ودراسات علمية فى مجال العلوم الاجتماعية ؟ البحوث العلمية الاجتماعية تنطلق من نظريات سوسيولوجية معينة، على سبيل المثال يعد تالكوت بارسونز واحد من ألمع علماء الاجتماع المعاصر وقد سيطرت عليه رغبة جامحة طوال حياته لصياغة نظرية عامة تصلح لتفسير ظواهر وقضايا

علم الاجتماع قريبة أو مماثلة لنظرية المجال فى الفيزياء. ونجح فى إقامة تفسيره للنظام الاجتماعي Social System استناداً إلى عناصر ومفاهيم أساسية مثل الفعل Action، والموقف Situation، نسج فى إطارها نظم الثقافة والشخصية والنظام الاجتماعي. وأحد مكونات نظرية بارسونز للفعل الاجتماعي ما يعرف بمتغيرات النسق Pattern Variables ويقصد بها المعايير والموجهات العامة التى تحكم سلوك الإنسان فى مختلف مواقف الحياة. وقد تحدث بارسونز على سبيل المثال عن الموجهات العامة أو الكلية فى مقابل الموجهات الجزئية أو الخاصة التى تنطبق على مختلف الأدوار والمواقف الاجتماعية، خاصة المواقف التى قد حدث فيها تصادم بين تأثير المعايير والموجهات العامة أو الكلية وتأثير المعايير والموجهات الخاصة أو الجزئية على السلوك الإنساني، افترض أنك تعمل ضابط وفى إحدى الدوريات الليلية اكتشفت أن ابنك سطا على متجر معين، ستجد أن واجبك أو دورك كضابط يستدعى منك استجابة عامة محددة مسبقاً، بينما دورك كأب يجعلك فى صراع فى ظل ما يعرف بالمعايير الخاصة أو الجزئية.

وبالنظر إلى الأمثلة السابقة يمكن القول بأن الحياة الاجتماعية تتضمن مواقف يكون من المناسب فيها سيطرة المعاير الكلية أو العامة على سلوك الإنسان، ومواقف أخرى يكون من المناسب سيطرة المعايير الخاصة أو الجزئية على سلوك الإنسان، وتتضمن الحياة الاجتماعية أيضاً الطرق التى نواجه أو نتوافق بها مع الغموض والصراعات التى عادة ما تواجه الإنسان نتيجة التعارض بين المعايير العامة والمعايير الخاصة [٦].

من هنا تتضح أهمية علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الأخرى التى يركز كل منها على جانب أو أكثر من جوانب الحياة. حيث تهتم العلوم

الاجتماعية بدراسة نشاط الأفراد باعتبارهم أعضاء فى جماعة، وجميعها تشترك فى هذا التعريف، ولكنها تختلف فى زاوية اهتمامها ووجهة نظر الباحث فى كل منها. ففى علم السياسة مثلاً ننظر إلى الفرد باعتباره فى الدولة، وفى علم الاقتصاد تهتم بنشاط الفرد المتعلق بالإنتاج وتوزيع الثروة. أما فى علم الاجتماع فإن اهتمامنا بالعلاقات الاجتماعية قد جعل لهذا العلم ميدانه الخاص الذى يختلف عن كونه مجرد مزيج من مختلف العلوم الأخرى. فسلوك الفرد مثلاً هو موضوع من مواضيع علم النفس، وهو أيضاً موضوع من مواضيع علم الاجتماع، ولكننا فى هذا العلم الأخير نهتم بما لهذا السلوك من معنى لدى الأفراد تجاه الآخرين وبما للآخرين من نظرة حيال هؤلاء الأفراد، وبتعبير أدق، فى علم الاجتماع نهتم بنظرة الفرد للمجتمع، ونظرة المجتمع للفرد، تاركين الاهتمام بدوافع السلوك لعلماء النفس وحدهم.

وعلى ذلك نستطيع أن ننظر لعلم الاجتماع علي أنه العلم الذي يدرس الإنسان فى كافة علاقاته الاجتماعية لأنها تلقى ضوءاً على تلك العلاقات فتوضح مدى تأثيرها ومدى تأثرها بها. أما العلوم الأخرى، كالتاريخ مثلاً الذي يفسر لنا سلوك الأفراد والجماعات فى الماضى، وعلم السياسة الذى يفسر ويحلل لنا ظاهرة القوة والسلطة وتوزيعها فى المجتمعات المختلفة فى الماضى، كل هذه أمور ليست وحدها مهمة لعالم الاجتماع ولكن لا غنى له عنها إذا أراد حقاً أن يفهم المجتمع وظواهره [٧].

ولسوف نتناول فيما يلى علاقة علم الاجتماع بالعلوم التى قد تتداخل معه بشكل مباشر، أعنى(الأنثربولوجيا – الفلسفة الاجتماعية – علم النفس – التاريخ – علم السياسة – علم الاقتصاد).

١) الأنثربولوجيا

تهتم الأنثربولوجيا الطبيعية والتاريخ الثقافي وكثير من مباحث علم اللغة، بدراسة جوانب حياة الإنسان البدائى أينما كان. والأنثربولوجيا شأنها شأن علم النفس، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلوم الطبيعية، لذلك فالأنثربولوجيا الطبيعية تشترك مع علم الأحياء فى دراسة كثير من الموضوعات.

والأنثربولوجيا – كعلم للثقافة – ذات صلة بالغة القوة بعلم الاجتماع، وبإمكاننا تعريف الثقافة بأنها ذلك النسق من الرموز الذي يضم اللغة والقيم اللتين تسودان مجتمعنا من المجتمعات. وهنا يمكن تحديد موضوع دراسة الأنثربولوجيا بنفس الطريقة التى نعتبر بها القوة والسلطة موضوعاً لعلم السياسة. أو إنتاج وتوزيع السلع موضوعاً لعلم الاقتصاد. أما إذا عرفنا الثقافة تعريفاً واسعاً (بأنها تضم كل الأساليب التى يمكن بواسطتها صنع الأشياء بما فى ذلك القيم السائدة والإجراءات النظامية العامة)، فقد يترتب على ذلك تداخل الأنثربولوجيا مع علم الاجتماع، وفى الجامعات البريطانية نجد الأنثربولوجيا علماً أكاديميا ذا تقاليد أقوى من تقاليد علم الاجتماع، بينما نجد الأنثربولوجيا وعلم الاجتماع فى كثير من الجامعات الأمريكية يمثلان معاً مجالاً واحداً من مجالات الدراسة.

ومع ذلك فهناك وجه اختلاف ملحوظة بين العلمين، فالأنثربولوجيا تهتم بدراسة الإنسان البدائي أو غير المتعلم، بينما يتناول علم الاجتماع بالدراسة الحضارات الأكثر تقدماً. والواقع أن هذه الحقيقة الأساسية تمارس تأثيراً كبيراً على مضمون العلمين وموضوعاً. فالأنثربولوجيون يميلون إلى دراسة المجتمعات من كل جوانبها دراسة كلية شاملة، أما علماء الاجتماع فيميلون – غالباً – إلى دراسة قطاعات أو أجزاء معينة من المجتمع كأن يدرسوا نظاماً بعينه مثل الأسرة. أو عملية بذاتها كالحراك الاجتماعي. وعادة ما يعيش

الأنثربولوجيون فى المجتمع الذى يدرسونه حيث يلاحظون السلوك ملاحظة مباشرة، ويسجلون العادات والأعراف مستعينين فى ذلك بالإخباريين. والمنهج الأنثربولوجي هو – بالضرورة – منهج كيفى أو علاجى، أما علماء الاجتماع فغالباً ما يعتمدون على الإحصاءات والاستبيانات. لذلك فإن تحليلاتهم غالباً ما تكون رسمية وكيفية. وفضلاً عن ذلك فالوسط الطبيعى لعالم الأنثربولوجيا هو المجتمعات المحلية الصغيرة المكتفية بذاتها بينما نجد عالم الاجتماع يدرس – بمرونة كبيرة – التنظيمات الكبرى والعمليات الاجتماعية المعقدة.

والواقع أن استمرار وجود عالم الأنثربولوجيا مرتبط باستمرار بوجود الشعوب البدائية ذاتها، وفى حالة انتقال هذه الشعوب إلى عالم متقدم أو حديث فإن باستطاعة عالم الأنثروبولوجيا أن يتبع دراستهم طالما ظلت تمثل جيوباً أو مجتمعات محلية متميزة داخل مجتمع أكبر. أما إذا مرت هذه الشعوب بعملية تثقيف أو تشتت داخل المجتمع الأكبر فإن فرصة الأنثربولوجيا فى البقاء تكون ضئيلة للغاية وقد تتحول الأنثربولوجيا – حينئذ – لتصبح فرعاً من علم الاجتماع يدرس القيم أو المجتمعات المحلية الصغيرة، أو أن تذوب فى إطار اجتماعى عام.

والملاحظ أن الافتراض القائل بأن العلوم الاجتماعية هى علوم عامة شأنها شأن العلوم الطبيعية، تهدف إلى إقامة نسق نظرى، وإن كانت حتى الآن ماتزال فى مرحلة مبكرة من تطورها. تلك هى النظرة التى تبناها كثيرون، بل معظم علماء الاجتماع والأنثربولوجيا الاجتماعية. ومن أظهر هؤلاء دور كايم وراد كليف براون. ولقد قابلت هذه الفكرة معارضة من جانب بعض الفلاسفة وعلماء النظرية الاجتماعية الذين حاولوا أن يضعوا تفرقة حاسمة بين العلوم الطبيعية من جهة، والعلوم الثقافية والتاريخية من جهة أخرى، حيث أكدوا أنه

بينما تهدف الأولى إلى " التفسير السببى " فإن الثانية تسعى إلى تفسير أو فهم المعنى. ولقد أحدثت أعمال فلهام ديلثى تأثيراً واضحاً فى العلوم الاجتماعية فيما يتعلق بانتشار الاتجاه الثانى وبخاصة فى مؤلفه : " مقدمة فى دراسة العلوم الإنسانية " Einleitung in die Geisteswissens Chasten وكان تأثير ديلثى قوياً فى علم الاجتماع الألمانى بصفة خاصة، ونستطيع أن نلمحه فى مقالات ماكس فيبر عن مناهج العلوم الاجتماعية. وفى بريطانيا صاغ كولنجودو Collingwood أفكاراً مماثلة لتلك التى قدمها ديلثى، لم يكن لها تأثير مباشر ضئيل فى العلوم الاجتماعية، ومع ذلك فإن عدداً من الكتاب الإنجليز طالبوا بأن تصبح العلوم الاجتماعية مثل الدراسات التاريخية. أما فى إيطاليا، فقد كانت الفلسفة التاريخية عند كروس Croce ذات أثر واضح على الدراسات الاجتماعية لفترة طويلة من الزمان. كذلك اقترح الكتاب الماركسيون ذوى الاتجاه الهيجلى الواضح نظرية فلسفية للتاريخ تعارض علم الاجتماع كعلم تعميمى(٨).

٢) الفلسفة الاجتماعية

وهى أقدم بكثير من علم الاجتماع، نمت نمواً ملحوظاً فى اليونان القديمة، وتبلورت فى العصور الوسطى، وازدهرت فى القرن الثامن عشر، عصر التنوير الذى سبق مباشرة مولد علم الاجتماع. وهناك من القضايا المتضمنة فى علم الاجتماع المعاصر ما يمكن تتبعها فى أعمال الفلاسفة الاجتماعيين القدامى.

ومع أن الفلسفة الاجتماعية وعلم الاجتماع يعدان بمثابة نوعين مختلفين من جهد العقل الإنسانى المنقب، إلا أن الاختلاف بينهما يشبه بصفة عامة ذلك الاختلاف الذى يفصل بين العلم الإمبيريقى والفلسفة، وهو اختلاف

ينصب أساساً على مستويات التجريد والمعالجة المنهجية. فكلاهما يحاول أن يصف الواقع ويفسره، وكلاهما أيضاً يعتمد على ملاحظة الوقائع والتعميم المشتق فى هذه الملاحظات. وعند هذا الحد ينتهى التشابه بين العلم الإمبيريقى (الذى يضم علم الاحتماع) وبين الفلسفة (التى تضم الفلسفة الاجتماعية).، ففى العلم الإمبيريقى تستمد التعميمات المتصلة بميدان محدد من البحث من الوقائع التى تم ملاحظتها فى هذا الميدان، أو من ميادين وثيقة الصلة به ؛ هذا إلى أن هذه التعميمات تستمد دون التسليم (سواء بالتأكيد أو النفى) بأى معرفة على مستوى عالٍ من التجريد تتعلق بالواقع ككل. وتشكل جملة القضايا التى تكون أى علم إمبيريقى نسقاً قائماً بذاته. ولا يسمح للقضية أن تلعب دوراً فى هذا النسق إذا كانت تنطوى على معرفة إمبيريقية. أى أن لم تكن قد صيغت وفقاً للحدود الموضحة آنفاً.

أما الفلسفة فهى على النقيض من ذلك، لأنها تسعى – أساساَ – إلى فهم الحقيقة فى كليتها. فالفيلسوف من خلال ملاحظة مجموعات متنوعة من الوقائع يشرع فى إقامة بعض المبادئ العامة والنهائية التى يحاول – بواسطتها – تفسير الحقيقة ككل، ونحن لا نسعى هنا إلى الإجابة عن التساؤل الذى يثار حول كيفية اشتقاق القضايا المتعلقة بالحقيقة الكلية، فهناك اختلافات واضحة فى هذا الصدد بين المدارس الفلسفية المتعددة. ويستمد الفيلسوف مسلمات وبديهيات معينة من المبادئ العليا للحقيقة الكلية التى صاغها، ثم يحاول بعد ذلك استخدامها فى إعادة تفسير الوضع الخاص لفئات الموضوعات التى يميزها فى الوقائع الملاحظة. وهكذا فبينما يفسر عالم الاجتماع المجتمع فى ضوء الوقائع الملاحظة من خلاله أو من خلال الميادين المتصلة بذات المعرفة الإمبريقية، يفسر الفيلسوف الاجتماعي المجتمع فى ضوء التفسيرات التى

يعطيها للحقيقة الكلية ؛ ولذلك فإنه يستطيع أن يتحدث عن العلل الأولى، والقيم النهائية، والغايات القصوى، بينما لا يستطيع علم الاجتماع أن يغفل ذلك.

فالفارق بين الفلسفة الاجتماعية وعلم الاجتماع واضح على المستوى النظرى، إلا أن الحدود بينهما مختلطة على مستوى الممارسة، وبخاصة على مستوى النظريات. فقد ظهر خلال نمو علم الاجتماع خلط شديد بينه وبين الفلسفة الاجتماعية. فلقد جاوز كثير من علماء الاجتماع الحدود التى تفصل بين نطاق الفلسفة الاجتماعية ونطاق علم الاجتماع، وأدخلوا فيه أفكاراً وتصورات من النوع الذى يثير الشك والتساؤل، تنتمى إلى الفلسفة الاجتماعية [٩].

٣) علم النفس

يمكن تعريف علم النفس بأنه علم دراسة العقل أو العمليات العقلية. فدراسات علم النفس تتناول قدرات العقل على إدراك الأحاسيس، ومنحها معانى معينة ثم الاستجابة لهذه الأحاسيس. بعبارة أخرى يعالج علم النفس العمليات العقلية كالإدراك والتعرف والتعلم، ويولى علماء النفس المحدثون اهتماماً خاصاً بدراسة المشاعر والعواطف والدوافع والحوافز، والدور الذى تلعبه فى تحديد نمط الشخصية.

ولعلم النفس جذور عميقة فى كل من علمي الأحياء ووظائف الأعضاء (الفسيولوجى)، بل لا يزال يرتبط بهما حتى الآن ارتباطاً وثيقاً. والملاحظ أن جانباً كبيراً من بحوث علماء النفس التى تتناول الإدراك البصرى والسمعى لا تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للسلوك الاجتماعى بينما نجد ارتباطاً واضحاً بين الدراسات التى تتناول العواطف والدافعية.. الخ. وتلك التى تتناول مشاركة الفرد فى العلاقات الاجتماعية وغالباً ما يسعى دارسو الإدراك والتعلم

والعمليات العقلية الأخرى إلى التوصل إلى قوانين الوظائف السيكولوجية، تلك القوانين التى تتجاوز الفروق بين الأفراد أو حتى الأنواع. أما الذين يدرسون العواطف والمشاعر والسلوك العرفى، فغالبا ما يتناولون الفرد والطابع لشخصيته، وهذا ينطبق – بصفة خاصة – على علماء النفس الإكلينيكيين.

ويعد مفهوم **الشخصية** مفهوما محوريا بالنسبة لعلماء النفس الذين يعنون بالجوانب السيكولوجية أكثر من عنايتهم بالجوانب الفسيولوجية. ويكاد يلعب بالنسبة لعلم النفس الدور الذى يلعبه مفهوم **المجتمع** أو **النسق الاجتماعي** بالنسبة لعلم الاجتماع. وبهذا المعنى فإن علم النفس يحاول تفسير السلوك كما يتبدى فى شخصية الفرد، وكما يتحدد من خلال وظائف أعضائه وجهازه النفسى وخبراته الشخصية الفريدة. أما علم الاجتماع فيحاول – على العكس من ذلك – فهم السلوك كما يتبدى فى المجتمع، وكما يتحدد من خلال بعض العوامل مثل عدد السكان والثقافة والتنظيم الاجتماعى... الخ.

ويكاد يلتقي علم الاجتماع وعلم النفس عند نقطة معينة تشكل مبحثا متميزا هو علم النفس الاجتماعى. ومن وجهة النظر السيكولوجية الخاصة نجد علم النفس الاجتماعي يهتم بتناول الوسائل التى من خلالها تخضع الشخصية (أو السلوك) للخصائص الاجتماعية للفرد أو الوضع الاجتماعى الذى يشغله. ويمكننا أن نستشهد على ذلك بدراسات سولومون آش Asch عن الامتثال والإدراك، فلقد أوضح كيف أن العملية السيكولوجية (الإدراك) تتأثر بالموقف الاجتماعى. مما يؤدى إلى حدوث اضطراب معين فى إدراك الشخص.

أما من وجهة النظر السوسيولوجية فإننا نجد علم النفس الاجتماعى لا يضم فيما يضم أية دراسة للعمليات الاجتماعية تحاول توضيح كيف أن الخصائص السيكولوجية لكل فرد، أو الاستعدادات الشخصية لمجموعة معينة

من الأفراد أو التصرف على نحو معين فى موقف معين يمكن أن يؤثر على طـابع العمليـة الاجتماعيـة، ولقـد أوضـح "جـانويتز" Janowitz و"مارفيك" Marvick – فى دراسة لهما عن السلوك الانتخابى – كيف أن تأييد السياسة الخارجية الانعزالية كان شائعا لا فقط بين الأشخاص ذوى التعليم المحدود، بل أيضا بين الذين تتصف شخصياتهم بالتسلطية.

علـى أن وجهتـى النظـر السوسـيولوجية فيمـا يتعلـق بعلـم الـنفس الاجتماعى غالبا ما تتداخلان وتختلطـان عند إجراء البحوث الواقعية، ففى الدراسات التى تتناول الرأى العام، أو الحركات الجماهيرية فى مجال السياسة مثلا نجد صعوبة كبيرة فى التمييز بين اهتمامات عالم الاجتماع واهتمامات عـالم الـنفس، لـذلك نجد الـبعض يـذهب إلـى ضـرورة اعتبـار علـم الـنفس الاجتماعى علما مستقلا شأنه فى ذلك شأن الكيمياء الحيوية [١٠].

إلا أن هنـاك مشكلة أساسية تواجه العلوم الاجتماعية وخاصة علم النفس عند تصديها لدراسة الأنساق الاجتماعية social Systems وهى تلك التي تتمثل فى تعيين أو تحديد الوظائف والأدوار، ومن ملاحظات على النسق الاجتماعى أو وحدة الدراسة ككل، ولكن عادة ما تجرى هذه الملاحظات على بعض جوانب أو أبعاد النسق، ويعد الشخص المفرد فى الواقع هو الوحدة الطبيعية للملاحظة.

وعادة ما تصاغ هذه الإشكالية على النحو التالى « فى حين تتوجه النظرية أو تهدف إلى تحديد أو تعيين الأداء الوظيفى للنسق الاجتماعى ككل، تركز البحوث الإمبريقية على وصف وتفسير السلوك الفردى للأشخاص»[١١].

والتركيز على السلوك الفردى كموضوع للدراسة والتفسير لم يتم تجاهله بشكل كامل فى العلم الاجتماعى حيث تركز العديد من البحوث السوسيولوجية

المعاصرة على وصف وتفسير السلوك الفردى مثل السلوك التصويتى أو الانتخابى، السلوك الاستهلالى، الاختيار المهنى، الاتجاهات والقيم... الخ. وتضمنت المتغيرات التى استخدمت فى الوصف والتفسير الخصائص الأساسية التى تعزى إلى الأفراد موضع الدراسة، وخصائص البيئات الاجتماعية التى يعيشون فيها والتى تتراوح بين الأسرة والأصدقاء، إلى السياقات الاجتماعية الأوسع وذلك باستخدام مناهج تفسير متعددة منها :

١) طريقة الارتباطات الإحصائية Statistical Association :
وتستخدم فى العديد من البحوث الكمية التى تهدف إلى تفسير السلوك الفردى لعينة من الأفراد يختلفون فى كل من السلوك المراد تفسيره، والخصائص التى يظن أن من المحتمل الاعتماد عليها فى تفسير السلوك.

٢) تستخدم الطريقة الثانية فى التفسير فى كل من البحوث الكيفية والكمية، وتعتمد على تحليل وفحص العمليات الداخلية للفرد Internal Process Within Individuals، ويمكن الوصول إلى المعرفة بهذه العمليات الداخلية من خلال ما يعرف الاستبطان، أو الفهم المتعاطف Introspection & Sympathetic Understanding من قبل الملاحظة وأيضاً فى بعض الأحيان من خلال الرصد الكمي Quantitative Monitoring للتغيرات داخل الفرد كما يفعل فى بعض فروع علم النفس، والمبدأ العام الذى تستند إليه مثل هذه التفسيرات أن الملاحظات تجرى فقط على الشخص المفرد.

ولا تقتصر الاختلافات بين نمطى التفسير السابقين فى أسلوب أو طريقة التفسير فقط، والمتغيرات الأساسية أو الرسمية المستخدمة فى التفسير التي تمتد من المتغيرات الخارجية إلى المتغيرات الفردية التى تميز الشخص

ككل، وهذه الأخيرة أى المتغيرات المميزة للفرد تركز على التغيرات الداخلية التى تحدث للفرد وتؤدى إلى أن يصدر عنه أداء سلوكى معين.

وأود أن أشير فقط إلى ملاحظة هامة، مفادها أن التركيز على تفسير السلوك الفردى فى العديد من البحوث الاجتماعية يفضى بشكل ما إلى الابتعاد عن المشكلات المحورية The Central Problems للنظرية الاجتماعية والمتعلقة بشكل خاص بتحديد أو تعيين وظائف وأدوار الأنساق الاجتماعية The Functioning of Social Systems. إذن فالمهمة الأساسية المنوطة بالمتخصصين فى العلوم الاجتماعية تتمثل فى وصف وتفسير الظواهر الاجتماعية Social Phenomena وليس وصف وتفسير السلوك الشخصى للأفراد (١٢).

٤) التاريخ

هو علم آخر يسعى إلى فهم بنى البشر فى اعتمادهم المتبادل، ولكنه يركز – أساساً – على الصيغ الماضية من هذا الاعتماد. حتى إن المؤلف التاريخى ذى الطابع البيوجرافى لا يفشل فى رواية قصة العلاقات بين بطلة والآخرين من الناس، فما هو الفرق إذن بين التاريخ وعلم الاجتماع، خاصة وأن الأخير لا يهتم بالحاضر فحسب، بل إنه يهتم كذلك بالصيغ الماضية للتساند أو الاعتماد الإنسانى المتبادل.

وتعبر كلمة "تاريخ" عن مستويين من المفاهيم فهى من ناحية تعني مجموع الأحداث، ومن ناحية أخرى يقصد بها فن سرد هذه الأحداث. وقد ظهر هذا الفن أساساً كأحد الأهداف الثانوية للتربية الأخلاقية Moral Education والإعتذاريات السياسية Political Apologetics وموهبة سرد الحكاية. ولم

يبدأ تناول البحث التاريخي بشكل علمى في الغرب إلا في القرن التاسع عشر، شأنه في ذلك شأن غالبية العلوم الإنسانية الأخرى (١٣).

والتفرقة بين علم الاجتماع والتاريخ ليست مهمة صعبة على المستوى النظرى، فالتاريخ يدرس الماضى الإنسانى بوصفه سباقاً من الأحداث والمواقف والعمليات الفريدة والملموسة، ويحاول المؤرخ أن يعيد بناء الماضى مستخدماً كثيراً من التفصيلات الإمبيريقية كما حدثت، مثال ذلك: كيف اندلعت حرب الاستقلال الأمريكية، وكيف اشتعلت الثورة الفرنسية، والثورة الاشتراكية فى روسيا، كيف وقعت هذه الأحداث، وما هى العمليات الفردية التى تكونت منها ؟ ثم لماذا حدثت ؟ إن هذه التساؤلات وأشباها ستظل دائماً مركز اهتمام الإنسانية.

لكن العقل الإنسانى لا يقف عند إعادة تصوير الأحداث الفريدة غير المتكررة وإنما يسعى إلى الكشف عن أنماط التكرار والتردد الكامنة خلف الإطار الفردى والتاريخى والزمانى لهذه الأحداث، إن الحروب عديدة، لكن التساؤل يثار حول ما إذا كان هناك نمط تكرارى لنشأتها ووطأتها على المجتمعات التى تشترك فيها أو النتائج التى تترتب عليها، كما أن تقلبات الأسعار عملية مستمرة، لكن التساؤل يثار أيضاًً حول وجود نمط مشترط وراء هذه التقلبات أم لا. والجرائم التى ترتكب لا حصر لها، فهل يمكن تمييز أنماط مستمرة لها بغض النظر عن التباين الملموس فى هذه الجرائم ؟ إن الأنماط المتكررة من الاعتماد الإنسانى المتبادل هو موضوع دراسة العلوم الاجتماعية التى ينتمى علم الاجتماع إليها. وتقوم هذه العلوم على أن النظام أو الانتظام مسلمة يمكن اعتبارها المقدمة المنطقية فى كل دراسة تسمو فوق مستوى الوصف البسيط (١٤).

إلا أن الحدود بين التاريخ وعلم الاجتماع قد تختلط على مستوى الواقع، ذلك أن المؤرخين يسهمون غالباً فى اكتشاف الأنماط المتكررة فى الواقع الاجتماعى. ويتأنى ذلك حينما تقودهم دراساتهم للتطورات الملموسة. وإلى محاولة فهم هذه التطورات فهماً سببياً. فهناك أعمال تاريخية تغزو مجال علم الاجتماع غزواً سافراً كمؤلف آرنولد توينبى Toynbee المسمى " دراسة التاريخ " A Study of History (١٩٣٤)، وفى نفس الوقت خرجت أعمال سوسيولوجية أسهمت إسهاماً عظيماً فى فهم الصيغ الماضية للاعتماد الإنسانى المتبادل، منها مؤلف ماكس فيبر Weber " الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية " (١٩٢٠) The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism ومؤلف بيتريم سوروكين Sorokin المعنون " الديناميات الاجتماعية والثقافية " (١٩٣٧-٤١) Social and Cultural Dynamics وتظهر هذه الأعمال بوضوح اجتماع التفرد والتغير فى الظاهرة الاجتماعية. وإذن فهناك نوع من التداخل والتشابك بين التاريخ وعلم الاجتماع، لكنه مفيد ومثمر بالنسبة لكل منهما.

والملاحظ أن التاريخ لو اقتصر على وصف الحقائق التاريخية لفقد اسمه كعلم، فهو كأى علم آخر، يجعل من معرفة قوانين الموضوع الذى يبحثه مهمته الدائمة، ففى كل مجتمع وعلى قاعدة من الظروف المعينة، تفعل فعلها القوانين الخاصة به والملازمة له. وهى تعبر عن الخصائص النوعية لهذا المجتمع أو ذلك وتميز بين مرحلتين من مراحل التطور الاجتماعى. إلا أن الأجهزة الاجتماعية المختلفة ليست فقط متميزة بعضها عن بعض بالقوانين الخاصة، وإنما هى مرتبطة أيضاً فيما بينها بقوانين عامة تشملها جميعاً.

والتاريخ كعلم عندما يدرس العملية التاريخية المشخصة، يسعى إلى اكتشاف القوانين التى تعمل فى تاريخ المجتمع، فهو يكشف عنها فى ارتباطها العضوي الوثيق مع الحقائق المشخصة وأعمال الأفراد والطبقات والأحزاب المعينة فى زمن ما ومكان ما (١٥).

٥) علم السياسة

ينقسم هذا العلم إلى مبحثين أساسيين هما : النظرية السياسية، والإدارة الحكومية، ويرتبط كلا المبحثين بروابط عميقة بالسلوك السياسى، فغالباً ما نجد برامج النظرية السياسية تتناول الآراء السياسية المتعلقة بالحكومة كتلك التى قدمها أفلاطون وميكيافيللى وروسو وماركس. أما برامج الإدارة فغالباً ما تزود الدارس بوصف شامل لبناء الهيئات الحكومية ووظائفها.

وإذا كان علم الاجتماع يهتم بدراسة كل جوانب المجتمع، فإن علم السياسة مكرس كل اهتمامه لدراسة القوة كما تتجسد فى التنظيمات الرسمية، وإذا كان علم الاجتماع يولى اهتماماً كبيراً بالعلاقات المتبادلة بين مجموعة النظم (بما فى ذلك الحكومة) فإن علم السياسة يميل إلى الاهتمام بالعمليات الداخلية، أى العمليات التى تحدث داخل الحكومة مثلاً. ومع ذلك فإن علم الاجتماع السياسى يشترك مع علم السياسة فى دراسة كثير من الموضوعات. ولقد لعب بعض العلماء البارزين أمثال ماركس فيبر وروبرت ميشلز دوراً هاماً فى تطور علم الاجتماع السياسى، وبرغم ذلك فهناك اختلافات أساسية بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى. ولقد عبر ليبست Lipset عن ذلك بقوله: « يهتم علم السياسة بالإدارة العامة، أى كيفية جعل التنظيمات الحكومية فعالة أما علم الاجتماع السياسى فيعنى بالبيروقراطية وعلى الأخص مشكلاتها الداخلية ».

وخلال العقود الثلاثة الماضية نلحظ لدى علماء الاجتماع اهتماماً شديداً بالسياسة مما أظهر قدراً من الاختلاف بينهم وبين علماء السياسة. ولقد تأكد ذلك بوضوح من خلال الدراسات العديدة التى أجراها علماء الاجتماع على السلوك السياسى، ذلك أن هؤلاء العلماء قد اهتموا بدراسة السلوك الانتخابى، والاتجاهات والقيم الشعبية المتعلقة بالقضايا السياسية والعضوية فى الحركات السياسية الراديكالية سواء كانت يمينية أو يسارية. والتنظيمات الطوعية، وعملية اتخاذ القرار داخل المجتمعات المحلية الصغيرة والتنظيمات البيروقراطية الخاصة والحكومية. ولقد منح ذلك علم الاجتماع السياسى طابعاً جديداً بحيث بدا وكأنه علم سلوكى متميز. وفى نفس الوقت نجد بعض العلماء السياسيين يولون اهتماماً خاصاً بالدراسات السلوكية فى علم السياسة. ومن هؤلاء العلماء كى Key (هارفاد) وروبرت دال Dahl (بيل) وجبرائيل ألموند (ستانفوردد). ونستطيع أن نلمس فى كتابات هؤلاء العلماء مزجاً شديداً بين التحليل السوسيولوجى والتحليل السياسى، بحيث يمكن القول أن علماً سلوكياً جديداً يتناول العمليات السياسية قد بدأ يظهر إلى حيز الوجود[١٦].

إلا أن بارسونز أظهر اتجاهاً يقوم على المساواة الدقيقة بين العلوم الاجتماعية المختلفة، فكل علم من هذه العلوم – علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم الاقتصاد، والعلوم السياسية، والانثروبولوجيا – يعالج جانباً واحداً فقط من الفعل الاجتماعى، فأى علم من هذه العلوم ليس أهم من العلوم الأخرى، لأن كلاً منها ضرورى لفهم وتفسير الواقع الملموس، لهذا فإن كل فرع من فروع المعرفة الاجتماعية يعتبر علماً مستقلاً، فى الوقت التى تشكل فيه كل هذه الفروع علماً كلياً لدراسة الفعل، فلابد من وجود تمييز تحليلى بين الفروع المختلفة وذلك لتجنب الخلط بين الجوانب المختلفة للفعل. التى يجب أن

تتعرض لها العلوم الاجتماعية ولكن يجب أن نؤكد – فى نفس الوقت – تأكيداً صارماً على أن الفعل الاجتماعى يمثل وحدة شاملة، فيمكن تقسيمه بطريقة تحليلية، ولكنه يظل فعلاً واحداً، وبناء عليه فإن كل العلوم الاجتماعية تدرس نفس الموضوع تقريباً، ولهذا فإن الحدود بين هذه العلوم دائماً ما تكون مفتوحة، فلا يستطيع أى من هذه العلوم أن يستقل استقلالا كاملاً، كما أنه لا يستطيع أن يسيطر على العلوم الأخرى.

وفى اعتقاد بارسونز أن ادعاء مكانة سامية لأى علم من العلوم الاجتماعية يمثل خطأ منهجياً ونظرياً فى آن واحد، وتنتج المساواة بين العلوم الاجتماعية المختلفة من ارتباط كل منها بدراسة الفعل البشرى، وما يترتب إلى ذلك من تعاون هذه العلوم، وانطلاقها من إطار تصورى واحد، ويعد هذا الموقف أحد المواقف الجوهرية لتالكوت بارسونز، بل إن مهد له الطريق فى كل أعماله فى علم النفس، والاقتصاد، وعلم السياسى، وعلم الاجتماع (١٧).

٦) علم الاقتصاد

يهتم علم الاقتصاد – بوجه عام – بدراسة إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، ولقد تطور علم الاقتصاد فى ظل المجتمع الغربى والمدرسة الكلاسيكية فى بريطانيا بخاصة، لذلك نجده يتناول العلاقات المتبادلة بين متغيرات اقتصادية خاصة كالعلاقات بين الأسعار والعرض وتدفق النقود.. الخ. وفى المراحل الأولى من تطور علم الاقتصاد لا نجد اهتماماً كبيراً بالسلوك الاقتصادى الواقعى للفرد أو دافعيته، بل إن أقصى ما وصل إليه علم الاقتصاد فى هذه المراحل الأولى هو دراسة المشروعات الإنتاجية كالتنظيمات الصناعية، ولقد أدى ذلك إلى ظهور ثغرات أساسية فى معرفتنا بالحياة الاقتصادية، فضلاً عن دعم قدرة علم الاقتصاد على دراسة السياق الواقعى

للأحداث الاقتصادية، ولقد أبدى علماء الاقتصاد فى السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً بموضوع الدافعية والسياق النظامى للفعل الاقتصادى، ومع ذلك نجد مشكلات عديدة بالغة الأهمية (من وجهة نظر علم الاقتصاد) لم تحظ بالاهتمام الواجب من جانب علماء الاقتصاد، من ذلك مثلاً تأثير القيم والتفضيلات على طلب القوة العاملة، والتأثير الذى تمارسه الهيبة أو العرف على أسعار السلع، والأصول الاجتماعية للمنظمين والمديرين فضلاً عن الدوافع التى تحركهم، ومدى إسهام التعليم فى رفع معدل الإنتاجية. الواقع أن هذه المشكلات لم تنل نصيبها الضرورى من الاهتمام من جانب علماء الاقتصاد[١٨].

وإذا كان تضييق مجال علم الاقتصاد قد مثل نقطة من نقاط الضعف فى تاريخ هذا العلم، إلا أنه قد أفاده فى نفس الوقت، ذلك أن علم الاقتصاد قد استطاع – بفضل ذلك – أن يصبح علماً محدد النطاق، قادراً على معالجة ظواهره بطريقة متسقة، وكثيراً ما نجد علماء الاجتماع يحسدون علماء الاقتصاد على دقة مصطلحاتهم، وكفاءة المقاييس التى يستخدمونها، وسهولة الاتصال فيما بينهم، واتفاقهم على مبادئ أساسية معينة، فضلاً عن قدرتهم على تحويل دراساتهم النظرية إلى مقترحات علمية نجد لها صدى عميقاً فى رسم السياسة العامة، ومع ذلك فلا تزال قدرة علماء الاقتصاد على التنبؤ بالأحداث الاقتصادية ضئيلة إلى حد ما بسبب عدم اهتمامهم بعوامل كالدافعية الفردية، والمقاومة النظامية، تلك العوامل التى يمنحها علماء الاجتماع أهمية كبيرة.

وبرغم كل ما سبق، فإن ثمة تشابهاً واضحاً فى طابع التفكير العلمى السائد فى علمى الاقتصاد والاجتماع. والملاحظ أن علماء الاجتماع المحدثين يجدون أن طابع التفكير فى علم الاقتصاد أقرب إليهم من ذلك الذى يسود

التاريخ أو النظرية السياسية. ذلك أن علماء الاقتصاد – شأنهم فى ذلك شأن علماء الاجتماع – يفكرون فى ضوء الأنساق والأنساق الفرعية، حيث يؤكدون فكرة العلاقات بين الأجزاء وعلى الأخص أنماط الاعتماد والسيطرة والتبادل.. الخ. وفضلاً عن ذلك فالعلمان يهتمان اهتماماً خاصاً بالقياس وبالعلاقات بين المتغيرات المختلفة، أى أنهما يستعينان بالنماذج الرياضية فى تحليل البيانات [١٩].

وينبغى أخيراً أن نميز بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية المحددة كالاقتصاد، والحكومة، والأنثروبولوجيا، فكل من هذه العلوم – شأنه شأن علم الاجتماع – يدرس البشر فى اعتمادهم المتبادل على المستوى الإمبريقيى وليس على المستوى الفلسفى. إن هذه العلوم لا تدرس – فقط – ظواهر ملموسة وفريدة كدستور الولايات المتحدة مثلاً، أو تنظيم هذه البلاد لتجارتها الخارجية فى الوقت الحاضر ؛ ولكنها تسعى أيضاً إلى اكتشاف القوانين أو العلاقات الضرورية والثابتة بين الظواهر وفقاً لطبيعتها. إذن ما الفرق بين هذه العلوم المحدودة وبين علم الاجتماع ؟ وما دور علم الاجتماع وعمله بالنظر إلى العلوم الاجتماعية الأخرى ؟ هناك أربع إجابات أساسية عن هذا التساؤل قدمها علماء الاجتماع فى عصور مختلفة من تاريخ هذا العلم.

فقد اعتقد كونت أنه ينبغى على علم الاجتماع أن يضطلع بكل المادة التى درستها هذه العلوم المحدودة، وان يستوعبها، بحيث يجردها من سبب وجودها. ثم تصور هربرت سبنسر علم الاجتماع على أنه علم فوقى Super science، لا يلاحظ بنفسه الظواهر الاجتماعية، لكنه يوحد الملاحظات والتعميمات التى انتهت إليها العلوم الاجتماعية المحدودة. أما جورج زيمل Simmel (وهو عالم اجتماع ألمانى ينتمى إلى نهاية القرن التاسع عشر)

فقد أصر على أن موضوع " دراسة العلوم الاجتماعية " المحدودة يتمثل فى مضمون الأفعال الإنسانية التى تستهدف غايات معينة. فعلم الاقتصاد يهتم بالأفعال التى تستهدف حل مشكلات مادية كالإنتاج، والتوزيع، والتبادل، والاستهلاك ؛ ويعالج العلم السياسى الأفعال التى تستهدف تحقيق السلطة السياسية وممارستها. لكن زيمل كان يعتقد أن أيًّا من هذه العلوم لا يدرس صورة الأفعال الإنسانية فى المجتمع، وهى الصورة المشتركة بين كل نماذج الجهود والمحاولات كتكوين الجماعات الإنسانية وانحلالها، والمنافسة، والصراع [٢٠].

وقد خصص زيمل هذا الميدان "الاجتماع الصورى" الذى لم يشغله بعد أى علم محدد، لعلم جديد هو علم الاجتماع. ووضع سوروكين (وهو عالم اجتماع معاصر) حدوداً للتمييز بين علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية، لاقت قبولاً حتى من قبل أولئك الذين يعارضون مضمون آرائه السوسيولوجية. وقد استقى سوروكين تعريفه لعلم الاجتماع وغيره من عبارة لعالم روسى – بولندى يدعى ليوبترازيتسكى – Leo Pertahitsky. الذى يرى أنه إذا كانت هناك من خلال طائفة من الظواهر، طوائف فرعية (ن)، فإنه يجب أن يكون هناك (ن+١) من فروع المعرفة لدراستها، و(ن) هنا العلم الذى يدرس كل طائفة من الطوائف الفرعية. وهناك بالإضافة إلى ذلك علم آخر لدراسة ما هو مشترك وعام بين الجميع، ودراسة الارتباط بين هذه الطوائف الفرعية. ويرى سوروكين أن لكل طائفة من الظواهر الاجتماعية العديدة اقتصادية، وسياسية، ودينية، وغيرها علم يدرسها ويتطابق معها. وبالإضافة إلى هذه العلوم تظهر الحاجة وتلح الضرورة إلى علم (علم الاجتماع) يهتم بالخصائص المشتركة والعامة والشائعة بين جميع أنماط الظواهر الاجتماعية والعلاقات بينها ؛ لأن

علماً اجتماعياً خاصاً لا يستطيع بمفرده أن يؤدى هذين العملين معاً أداء مرضياً. فالجدل يثور حول ما إذا كان الجانب الاقتصادى من الوجود الإنسانى هو الذى يحد الأفكار الأخلاقية والدينية (كما يؤكد كارل ماركس)، أم أن الأفكار ذات المنبع الدينى تعطى دفعات للنمو الاقتصادى (كما يذهب ماكس فيبر)، أم أن العلاقة المتبادلة أكثر تركيباً وتعقيداً مما يذهب إليه كل منهما ؟ إن عالم الاقتصاد أو دارس تاريخ الأفكار الأخلاقية والدينية لا يستطيع حل هذه المشكلة العلمية، لأن كلاً منهما ينظر إليها ويتصورها من جانب واحد. وإذن فحل هذه المشكلة يدخل فى نطاق علم ينهض فوق تقسيم الظواهر الاجتماعية إلى طوائف فرعية، وهذا العلم هو علم الاجتماع [٢١].

مما سبق، نجد أن هناك ثمة علاقة تربط علم الاجتماع بالعلوم الأخرى. وهذه العلاقة قد تتخذ شكل الجزء والكل، أو العام والخاص، أو تكون ذات طابع متداخل. وعليه، فبعد عرض العلوم ذات الصلة بعلم الاجتماع، سنعرض باختصار للعلاقة بين علم الاجتماع وأهم العلوم المرتبطة به

الأنثروبولوجيا: **Anthropology**

- يهتم علم الانثروبولوجيا بدراسة ثقافات المجتمعات السابقة ومجتمعات اليوم غير الصناعية. وينصب جل تركيزه على آليات الوحدات والجماعات الصغيرة.
- أما علم الاجتماع، فضلا عن أنه يتضمن الدراسات الثقافية، إلا أنه يضطلع كذلك بما وراء الثقافة، فى محاولة التعمق فى المشاهد والأوجة الأخرى للمجتمع. ويركز علم الاجتماع آليات الوحدات والجماعات الصغيرة وكذلك على المجتمع الأكبر.

الخدمة الاجتماعية Social Work

- تهتم الخدمة الاجتماعية بدراسة الخبرات الفردية المتضمنة فى المشكلات الاجتماعيـة للعـالم المعاصـر. وتركـز علـى إدارة الأعـراض الفرديـة للمشكلات.
- أما علم الاجتماع فيتضمن حلول وأسباب المشكلات الاجتماعية. ويركز على خبرات الجماعة والحلول الجماعية للمشكلات، وليس الحلول أو الخبرات الفردية.

علم النفس Psychology

- يهتم علم النفس بدراسة الشخصية والهوية وعلوم الأعصاب بهدف شرح وتفسير الخبرات والمشكلة الفردية. ويقدم الحلول للفرد.
- أما علم الاجتماع فيهتم بالأثر الاجتماعى على الشخصية والهوية. وهو لا يسعى للكشف عن الآثار النفسية أو العصبية، بل أنه يقدم حلول تستهدف إحداث التغيرات على المستوى المجتمعى وليس التغير الفردى.

علم الاقتصاد: Economics

- يهتم علم الاقتصاد بدراسة كيفية قيام الجماعات الكبرى بتوزيع الثروات الاجتماعية والطبيعية. ويركز على الجماعات الكبرى.
- أما علم الاجتماع، يهتم بدراسة ليس فقط كيفية قيام الجماعات بتوزيع ثرواتها، لكن أيضا بشرح وتفسير السبب وراء قيامهم بذلك وما الذى يؤثر على أسباب قيامهم بذلك [٢٢].

المراجـــــع

١- أليكس انكلز، مقدمة فى علم الاجتماع، ترجمة : محمد الجوهرى وآخرون، ط٦، دار المعارف، ١٩٨٣، ص ص٧٠-٧١.

٢- عبد الباسط عبد المعطى، اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة، ع ٤٤، أغسطس ١٩٨١، ص ص٢٠-٢١.

٣- أليكس انكلز، مرجع سابق، ص ٦٢.

٤- ف. كيللي، م. كوفالزون، أسس الاشتراكية العلمية : المادية التاريخية، تعريب : أحمد داود، دار الجماهير الشعبية، ١٩٨٣، ص٢.

5- Earl Babbie , The Practice of Social Research , Wadsworth Publishing Company , U.S.

6- Ibid , pp. 43-48.

٧- حسين الحاج حسن، علم الاجتماع الأدبى، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣، ص ٢٧.

٨- بوتومور، تمهيد فى علم الاجتماع، ترجمة: محمد الجوهرى وآخرون، ط٥، دار المعارف، ١٩٨١،، ص ص٥١-٥٣.

٩- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع : طبيعتها وتطورها، ترجمة : محمود عودة وآخرون، ط٨، دار المعارف، ١٩٨٣، ص ص٢٩-٣١.

١٠- أليكس انكلز، مرجع سابق، ص ص٦٧-٦٨.

11- James S. Coleman , Foundations of Social Theary , The Belknap Press of Harvard University Press , U.S.A., p. 2.

12- Ibid , pp. 2-4.

13- Antonio Labriola, History, Philosophy of History, Sociology and Historical Materialism, Translated by Charles H. Kerr Chicago, Charles H. Kerr Co-operative 1908 (Italian Edition 1896), p. 2.

١٤- نيقولا تيماشيف، مرجع سابق، ٣١.

- راجع : حول التاريخ وعلم الاجتماع : التقاء جديد، فى: "السيد الحسينى، نحو نظرية اجتماعية نقدية"، ط١، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الحادى والخمسون، ١٩٨٣، ص ص٦٥-٦٦.

١٥- ف.كيللى، م.كوفالزون، مرجع سابق، ص٣.
١٦- أليكس انكلز، مرجع سابق، ص ص٦٤-٦٥.
١٧- جى روشيه، علم الاجتماع الأمريكى: دراسة تالكوت بارسونز، ترجمة : محمد الجوهرى، أحمد زايد، دار المعارف، ١٩٨١، ص ١٠٠.
١٨- أليكس انكلز، مرجع سابق، ص ٦٣.
- حول المزيد عن علاقة الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية، راجع: محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسى، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨، ص ٤١ – ص ٤٦.
١٩- المرجع السابق، ص ٦٦
٢٠- نيقولا تيماشيف، مرجع سابق، ص ص٣٢-٣٣.
٢١- المرجع السابق، ص ص٣٤-٣٥.

Chapter 1.1: What is Sociology? What is Sociology and How Can I Use It? Retrieved March 3, 2009, from http://people.uncw.edu/pricej/teaching/methods/chapter1.1.pdf



الفصل الرابع

علم الاجتماع العالمي: قراءة في تيار ما بعد الحداثة

أولا: أزمة علم الاجتماع

ثانيا: عولمة علم الاجتماع

ثالثا: تيار ما بعد الحداثة

يتناول هذا الفصل العلاقة الجدلية بين علم الاجتماع والعولمة من خلال الاضطلاع بأثر تيارات ما بعد الحداثة على علم الاجتماع، وتوابع هذا الأثر على المجتمع والتي جاءت متجسدة في صورة العولمة. لذلك، فسنعرض أولا للأزمة التي تشوب علم الاجتماع، ثم ننتقل إلى بيان مفهوم العولمة وحقيقة ما إذا كنا بصدد علم اجتماع عالمي، حتى ننتهي بقراءة واقع تيار ما بعد الحداثة قراءة ناقدة في محاولة للوقوف على حقيقة هذا التوجه.

أولا: أزمة علم الاجتماع

١- علم الاجتماع في أوروبا

يشكل التصور المناسب والفهم الصحيح لماهية السلوك الإنساني واحدا من أهم المحاور البحثية فى العلوم الاجتماعية. فكل النظريات الاجتماعية تحتوى – بشكل ضمني أو صريح – على فرضيات تتعلق بهذا السلوك وبالنظام الاجتماعي Social Order. والأمر هنا ليس مفاضلة لأحدهما على الآخر، بل إنه سعى لتصور مناسب للسلوك يمكن النظر إليه كقاعدة للتصورات الأعم عن المجتمع وأشكال النظام الاجتماعي وبنيته و النظام وآليات التغير الاجتماعي. فما يجب على علم الاجتماع الخوض فيه هو السلوك الاجتماعي وليس المجتمع والبحث فى نماذج تطور النظم الاجتماعية التي هي لب علم الاجتماع [١].

وإذا كان العلم يهتم بفهم والتعامل مع التغيرات الحادثة فى عالم الطبيعة، فإن علم الاجتماع يهتم بالتغير الكائن فى المجتمع. وقد شهد نصف القرن الماضي تناميا شديدا فى إدراك أهمية العلم والتقانة بمستويات لم يشهدها التاريخ الإنساني من قبل، كان لها أثرها على المجتمع بكافة مستوياته. وما من شك اليوم، أنه من غير الممكن عزل النشاطات البحثية عن السياق الاجتماعى

التى تحدث فيه، وهذا ينعكس فى نمو القاعدة العلمية الثقافية المجتمعات المعاصرة، وفى زيادة الشراكة المجتمعية من قبل الباحثين والمؤسسات التى ينتمون إليها. فقد تغيرت طبيعة العلاقات والعمليات الاجتماعية فى ظل طفرة التقدم العلمى التى نحياها ، وأثرت هذه الثورة العلمية على أشكال الحياة وعلى طبيعة العمل وشكل العلاقات الاجتماعية بين الأفراد. لذلك صار من الحتمي التأصيل لعلم اجتماع يمكنه التعامل مع تلك الطبيعة الجديدة للمجتمع وتفسير ظواهره شديدة التعقد (٢).

فلعلم الاجتماع دور جوهري منوط به أن يتصدي فى القرن الحادي والعشرين. فالمقدرة على ربط السياسات بالمعرفة تنبع من قدرة العلوم الاجتماعية على إعادة تشكيل وتعريف بنية وهيكل الدولة الوطنية التى سادت فى الفترة الماضية. حيث أن السياسات تعتبر آليات تكييف اجتماعى قوية تبين مدى الوعي بالتغيير، والقدرة على التوافق الاجتماعي مع التغيير، وقيادة المجتمع فى تعلم كيفية العمل في ظل هذه الظروف الجديدة (٣).

ويهتم علم الاجتماع بالبحث النظرى والامبريقى فى العمليات ذات الجوهر الاجتماعي. ويتضمن الكثير من الممارسات وإسقاط الضوء على الموضوعات الاجتماعية – غير المنظورة بطبيعتها – مثل المعايير والأدوار والسلطة والجنس والنوع والطبقة، فضلا عن اهتمامه بتقديم الشروحات الكافية للقوى الاجتماعية؛ خاصة ما يتعلق منها بشروط وإمكانات الموضوعات والقضايا التى يمكن تفسيرها اجتماعيا. والنظرية الاجتماعية التى تحاول تمثل تلك العمليات هى – كما يراها "ديماجيو" DiMaggio – أداة للتنوير، أداة تجعل اللامتآلف متآلفا. والإشكالية الإبستمولوجية المتواترة لهذه النوعية من النظريات الاجتماعية تتمثل فى كيفية تمثيل موضوعاتها. والمثال الواضح على

تلك الإشكالية الأساسية ما نلحظه فى محاولة دوركاييم لوضع الحدود المناسبة للحقائق الاجتماعية فى مقابل تلك الخاصة بعلم النفس والفلسفة الأخلاقية والنظرية الاجتماعية النفعية والخبرات الأولية، والصراعات التى تلي ذلك حول الطريقة المنهجية المناسبة للطبيعة الاجتماعية . فالمتناقضات الأساسية فى هذا الخضم بين الذاتي والموضوعي، وبين البنية والكل، وبين الاهتمامات المادية والمثالية، وبين المعيار والإستراتيجية ، والأهم من ذلك كله، بين الفرد والمجتمع؛ تكون احتماليات حدوثها عالية سواء بشكل ضمني أو مباشرة فى سياق الفرضيات المعرفية المؤسسة للبناء النظري للقضايا الاجتماعية مثار التحليل (٤).

وبالنظر لتاريخ علم الاجتماع، نلحظ أنه قد نشأ في رحم أزمة المجتمع الغربي في القرن التاسع عشر، واستمرت الأزمات تلازم علم الاجتماع فى كل مرحلة من مراحل تطوره، حيث ظهرت أزمة الممارسة فى عشرينات وثلاثينات القرن العشرين، ثم ظهرت أزمة الإمبريقية فى ستينات وسبعينات القرن العشرين، وشهد علم الاجتماع فى الثمانينيات والتسعينيات أزمة الايدولوجيا، وتعمل العولمة حديثاً على تكريس أزمة هذا العلم .

وكان "روبرت نسبت" R. Nesbit قد ذهب إلى أن علم الاجتماع قد تشكل من خلال أزمة تحول الأقطار الأوروبية إلى المجتمع الصناعي، وأخذت أفكاره وقضاياه تتشكل ابتداء من عام ١٨٣٠ وحتى نهاية القرن التاسع عشر، حينما كانت تتخلق مجتمعات غربية جديدة، حضرية، ديمقراطية، صناعية ، بيروقراطية، علمانية....الخ . ونشأت وجهة النظر السوسيولوجية لتقدم فهماً وتفسيراً لكل ما ترتب على هذه الأزمة من تداعيات على المجتمع الأوربي فى ذلك الوقت.

وكانت الماركسية العلمية التقليدية فى أوائل القرن العشرين تؤكد على أن الرأسمالية قد أوشكت على الانهيار، وأن الاشتراكية سوف تتحقق بصورة تلقائية من خلال التغير فى علاقات الإنتاج وشكل الملكية، وأن ظهور الاشتراكية يعتمد بصورة أساسية على مجموعة من الظروف الموضوعية الخاصة بالنظام الرأسمالي. وتنبأت الماركسية بثورة البروليتاريا التى سوف تعمل على إسقاط النظام الرأسمالي، غير أن تطور المجتمعات الرأسمالية على نحو مخالف لتنبؤات وتوقعات النظرية الماركسية، وتقدم التاريخ على نحو مغاير للسيناريو الذى وضعه ماركس والمتمثل فى التقدم نحو الاشتراكية، حيث فشلت الحركات الثورية فى ألمانيا فى الفترة ما بين (١١٩١٨-١٩٢١)، واندمجت الفاشية مع الدول الرأسمالية وتضامنت معها على قمع القوة الثورية للطبقة العاملة فى أوربا، وترتب على ذلك عدم قيام هذه الطبقة بدورها الثوري فى التحول الاشتراكى، مما أنذر بحدوث أزمة ممارسة علم الاجتماع، خاصة وأن الفكر الماركسى علنا بأنه ليس هناك شئ صائب ما لم يكن ذا فعالية وقدرة على العمل والممارسة. وقد نادى (كورش) بضرورة المراجعة النقدية بعد ذلك، وعملت مدرسة فرانكفورت خلال الفترة من (١٩٣٠- ١٩٤٠) على تطوير نظرية اجتماعية مادية استجابة لعدم ملائمة النظرية الماركسية، وعدم قدرتها على توضيح الظروف الملائمة لتطوير الوعي الثورى والكفاح ضد التميز الطبقي داخل المجتمع الرأسمالي.

وشهد علم الاجتماع خلال الستينيات أزمة من نوع أخر، رصدها "رايت ميلز" W. Mills فى كتابه (الخيال السوسيولوجي) أطلق عليها أزمة الإمبريقية، وأن أصحاب النزعة الإمبريقية الفجة فى علم الاجتماع Abstracted Empiricism يقومون بتحويل علم الاجتماع إلى علم طبيعي،

بهدف الوصول إلى فهم شكلي للإنسان يتفق ومتطلبات العلم الطبيعي أكثر مما يتفق ومتطلبات العلم الاجتماعي الذي يجب أن يتوصل إلى فهم حقيقي لعلاقة الإنسان بالمجتمع، وقد غاب عن الإمبريقيين الانطلاق من موجهات نظرية يكن أن ترشد عملية البحث وتزودنا بأسلوب ملائم للتنظيم المنسق لاكتشافات علم الاجتماع، وأنه إذا كانت لديهم مهارة فى جمع العديد من البيانات الوصفية، إلا أنه ينقصهم الوسائل العلمية لتصنيف ما يجمعونه على نحو منظم . وقد كشفت الدراسات والبحوث السوسيولوجية عن قصور واضح فى تقديم تشخيص محدد للمشكلات الهامة والقضايا الإنسانية المعاصرة.لأنها لم تكن تمثل محور اهتمام البحث، لأنهم كانوا يركزون فى دراساتهم على المشاكل التافهة، وتظل المشاكل الهامة فى المجتمع دون بحث. ودفع البحث الإمبريقى والتجريبي علم الاجتماع إلى طريق مغلق، وحوله إلى علم وصفي يقتصر على جمع البيانات التى تفتقر إلى التنسيق. ومن هنا بدت أزمة الإمبريقية فى علم الاجتماع، لأنها أحدثت انفصالاً بين النظرية والبحث، واتجهت نحو التخصص الدقيق وتقسيم علم الاجتماع إلى فروع متخصصة، واستخدام النزعة الكمية فى دراسات علم الاجتماع، وصياغة القوانين الرياضية [٥].

فخلال تلك الفترة (عقدي الستينات والسبعينات)، ظهر عدد كبير من النماذج التنظيرية الجديدة والتى أثارت تساؤلات وشكوك عديدة حول المفاهيم الكمية والامبريقية والواقعية للنظرية الاجتماعية والبحث الاجتماعى. ومع تنامى السخط على الطرائق المنهجية السائدة والنظريات المنتجة من قبل الكثيرين، فقد توجه التيار العام فى المجتمع البحثى للبحث عن طرائف منهجية بديلة ومفاهيم جديدة للنظرية الاجتماعية والبحث الاجتماعى. وظهرت نماذج جديدة مثل الظواهراتية Phenomenology والطريقة الإثنوجرافية والبنيوية وغيرها من

النظريات والمداخل الأخرى التى عرضت مفاهيم جديدة تزعم أنها أكثر ملائمة فى تصوير المجتمع المعاصر وأكثر قدرة على توجيه عمليات التحول فى هذا المجتمع. وقد أثارت تلك النظريات والطرائق الكثير من الجدل حول طبيعة وطرائق وأهداف النظرية الاجتماعية الناقدة(٦).

وفى بداية التسعينات كشف "جولدنر" Gouldner عن أزمة أخرى فى علم الاجتماع ، رصدها فى كتابه "الأزمة المقبلة لعلم الاجتماع الغربي" بعد أن قدم تحليلاً شاملاً للاتجاهات النظرية السائدة فى علم الاجتماع ذات الطابع المحافظ، منطلقاً من تأكيده بأن نقد المجتمع وتغييره لا ينفصلان عن نقد وإعادة صياغة النظرية السوسيولوجية، وأن النظرية الوظيفية وعلم الاجتماع الأكاديمي فى أزمة، لأنها ذات نزعة محافظة، تقبل النظام القائم كما هو دون بذل أى محاولة لنقده أو تغيير ما هو قائم.

وفى هذا السياق، رصد باحثون آخرون محاولات توظيف لبحث الاجتماعى لتحقيق أهداف الدول المتقدمة فى التغلغل، والسيطرة، وبسط النفوذ، مع محاول إضفاء المشروعية على هذا الوضع بالتعاون مع باحثين ومؤسسات بحثية بالدول التى تجرى فيها هذه البحوث، وشهد عقد الستينيات من القرن العشرين انتشار مشروعات البحوث التى تهدف إلى استغلال البحث الاجتماعى لخدمة أغراض النظام السياسي، وكان مشروع "كاميلوت" Camelot Project عام ١٩٦٤ من أكبر المشروعات البحثية والهامة فى تاريخ علم الاجتماع، بدأ تمويل ضخم من مكتب بحوث العمليات الخاصة والهامة فى الجيش الأمريكي، بهدف الكشف عن أسباب الثورات والانقلابات التى تحدث فى البلدان النامية خاصة أمريكا اللاتينية. وقد تعرض هذا المشروع لانتقادات عديدة، باعتباره يهدف إلى القيام بأعمال التجسس، والتخابر، وجمع

المعلومات حول تلك الدول، لإحكام السيطرة عليها. وقد عارض علماء الباجتماع مشروع كاميلوت، لأنه لا يستند إلى أدنى مسؤولية علمية وأخلاقية واستغلال العلم لخدمة أغراض السياسة. وللتغلب على أزمة الأيديولوجية، نادى جولدنر بأهمية تأسيس علم اجتماع الاجتماع Sociology of Sociology، أو علم الاجتماع الانعكاسي Reflexive Sociology، الذى بين الإنسان كعضو فى المجتمع وكعالم اجتماع، وبين نقد العلم وكشف تحيزا ته الأيديولوجية، ونقد المجتمع وكشف صور الزيف داخله.

ومثلما تأزمت وقائع البشر قديماً، فتأزم معها علم الاجتماع، تتأزم وقائع البشر حديثاُ فيتأزم معها هذا العلم كذلك. فالعولمة التى تجسدها الثورة الإلكترونية الحديثة، قد بدأت مع منتصف القرن العشرين تقريباًُ _ كما يزعم بعض المتعولمون والتحوليون فى نظرية العولمة) لتصل فى عقده أو عقديه الأخيرين إلى أوج تخلق الحاسوب، فى تطوراته الفائقة الأخيرة وما أضافه من نظرة مختلفة تماماً إلى المجتمع. ومن ثم تبرز الأزمة الجديدة على غرار الأزمة أو الأزمات القديمة، ولكن تشكل أزمة فى ذاته. وفى هذه الكرة. الأزمة ليست فى تغير نظرة علم الاجتماع إلى المجتمع ، بل فى تغير علم الاجتماع نفسه [٧]. حيث ظهرت النظرية الاجتماعية لما بعد الحداثة وما بعد البنيوية كتحدي جديد للتيار العام السائد للنظرية الاجتماعية، وهاجمت فرضياتها الأساسية. كما وجه منظروا ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية انتقادات حادة للماركسية والبنائية الوظيفية والطرائق والمذاهب الأخرى التى شكلت فكر التنوير فى أوروبا وأصلت للنظرية الاجتماعية الغربية التقليدية[٨].

وتقدم "مارجريت آرشر" Margaret Archer رؤيتها لتلك الإشكالية الابستمولوجية من خلال مطالبتها بنظرية اجتماعية واقعية. فهى تضع العلاقة

بين الفرد والمجتمع (الرابط بين البنية الجزئية والكل الاجتماعى) فى قلب التحليل النظري لعلم الاجتماع. فالمجتمع من منظورها يصبح كيان هلامى؛ لا شكل ثابت له ولا حتى مقاربة مفضلة. والممثلون الاجتماعيون يكونوا مقيدين بالبني الاجتماعية التى يعيدون إنتاجها عمدا وبغير قصد، اعتمادا على مدى قدرتهم على الإسقاط على البني التى يسعون لتحويلها فى ظل قيود محددة. فالنظرية الاجتماعية المناسبة لتقديم اللغة المعبرة عن تلك الحقيقة الجدلية – كما ترى آرشر – يجب لها أن توائم بين الحقائق العلمية وصعوبة الاختيار. حيث تري أن النظريات التى تؤكد على شرح وتفسير الحقائق الاجتماعية فى ظل مرجعية الحقائق الأخرى وحدها (مثل نظريات دوركاييم وكونت) تغفل عن أن حل إشكالية العلاقة بين البنية الجزئية والكل الاجتماعى تكمن فى تكرارية الظواهر التالية. أما النظريات القائمة على الاختيار Choice–centered (مثل النظرية البرجماتية النفعية ونظرية فيبر الاجتماعية)، فتؤدى إلى حالة من التضامن يتم فيها عرض حل مختلف للظاهرة؛ أى أن البنية الاجتماعية يتم التعامل معها على أنها مجرد نتاج للنشاطات الفردية العاجزة عن التأثير.

وما نخرج به من مقاربة آرشر عن هذا الوضع من الازدواجية الاجتماعية المتأصلة، هى أنها يمكن أن تمتد إلى الشروحات والتفسيرات المتعلقة بقوة الانتقادات الاجتماعية والنظامية للمداخل المتواجدة. فغالبية النظريات الاجتماعية تتجه نحو واحد أو أكثر من أشكال الدمج Conflation، الأمر الذي يؤدي إلى تكرار الجهود وعدم الإفادة من بعضها فى محاولة الربط بين الجزئيات والكليات، وبين الحياة الاجتماعية والنظام الاجتماعي، وبين القواعد المنظمة والسلوكيات القائمة. فعلى سبيل المثال ، لم تنجح النظرية البنيوية Theory of Structure التى قدمها "سويل" Sewell، والتى تقوم

على منظور الازدواجية Dualism فى تقديم حجج مقنعة عن دلالات الارتباط بين الفردي والاجتماعي(٩).

ويتفق الكثيرون، على أنه منذ عقد العشرينات على الأقل، يمكن النظر لعلم الاجتماع على أنه مجال معرفى أمريكى بحت. فقد عرفه "جولدنر Gouldner" فى عام ١٩٦٨ على أنه مجال معرفى أمريكى يقف فى مواجهة الشيوعية التى سادت فى روسيا وشرق أوربا. فبالرغم من أن لعلم الاجتماع جذور فى فرنسا وبريطانيا وألمانيا، فإن تطوره منذ عقد العشرينات – خاصة فى ظل ظهور الغاشية واندلاع الحرب العاليمة الثانية – كان خبرة أمريكية حصرية. فأغلب علماء الاجتماع الأوروبيين هاجروا إلى أمريكا أثناء تلك الفترة وبعضهم استقر فيها بعد الحر ب. وعليه، فإن علم الاجتماع منذ عقد العشرينات، وخاصة فى عقد الثلاثينيات، كان أمريكيا مائة بالمائة.

وقد كان محور اهتمام علم الاجتماع الأوروبى على الأمم والحضارات والمستويات الكلية من التعميم إلا أن هذا التوجه قد اجهض فى عقد العشرينات نظرا لتنامى الفاشية ثم اندلاع الحرب العالمية. لذلك، فعند الاشارة لعلم الاجتماع الأمريكى فإننا نتحدث عن علم اجتماع مختلف تماما عن علم الاجتماع الذى هدف رواده الأوائل فى أوروبا لتأسيسه. على اية حال، فإن تلك الاختلافات، قد أصبحت من مسئوليات علم الاجتماع الأمريكى وشلت هذا العلم منذ بدايته (١٠).

ويرى "هانز جواس" Hans Joas أنه على مدار العقدين السابقين قد طغى على العلوم الاجتماعية، ولو بشكل جزئى – مجموعة معقدة من المجالات المعرفية وغير المعرفية تسمى "بالدراسات الثقافية". وهذه الدراسات الثقافية قد اتخذت توجها عقلانيا محددا يتسم بشكل من الأصولية والشمولية

فيما بات يعرف بالبنائية الاجتماعية ويرى الباحث أنه حان الوقت لأن تأخذ العلوم الاجتماعية مكانتها التى تستحقها، ولا يعنى ذلك إقصاء هذه البنائية الاجتماعية، بل على العكس يمكن النظر إليها كقوة دافعة لترسيخ مكانة العلوم الاجتماعية التى أسهمت نفسها كثيرا فى تحليل مثل تلك البناءات الاجتماعية. بيد أنه لا يمكن القيام بذلك من المنظور النسبى واللاعقلانى الذى تصطبغ به الدراسات الثقافية بعد البنيوية، بل لا بد من الاعتماد على البعد الاستقرائى فى تحليل العمليات الاجتماعية الكبرى (١١).

وقد أدى التحول بعد البنيوي Post-structuralism فى الفلسفة والنظرية الثقافية إلى التركيز على الخطاب الثقافي والنصوص بوصفها قضايا جديرة بالتحليل فى التاريخ الثقافي والدراسات الأدبية. وقد لاحظ "سيدمان" Seidman في هذا الصدد تباين الاستجابات لتلك الدراسات الثقافية فى علم الاجتماع الأمريكي خلال عقد التسعينات، والتي تراوحت من التشككات الموجهة سياسيا إلى الرفض المطلق لها. ويمكن ارجاع هذا التوجه العدائي – جزئيا – إلى عوامل متأصلة فى علم الاجتماع ذاته . فقد تم الزج بتلك الدراسات الثقافية فى خضم مجال معرفي يزخر بعلماء اجتماع منقسمين إلى فئة تولى جل اهتمامها بالآثار الثقافية على الحياة الاجتماعية، وفئة أخرى تهتم بالأثر الواقع على البنية الاجتماعية. لذلك، فليس من المستغرب أن علماء الاجتماع الثقافي كانوا أكثر اهتماما من أقرانهم من البنيويين الاجتماعيين فى تأمل التوجهات التنظيرية والمنهجية التى تعمل على إثراء الدراسات الثقافية، ومحاولة توضيح العائد من هذا التوجه البحثي. وعلى النقيض منهم، فإن علماء الاجتماع البنيوي (أصحاب البنيوية الاجتماعية) كانوا أكثر ميلا لمقاومة هذه التوجهات (١٢).

ويصعد الشقاق بين الباحثين، الخلاف القائم حول دمج النظرية والطرائق المنهجية للدراسات الثقافية فى العلوم الاجتماعية. فبالرغم من أن المناداة بالمعرفة النظرية هي أهم سمات التوجه بعد البنيوي ، فإن منظري ما بعد الحداثة وأصحاب التوجه الأنثوي Feminism ومن على شاكلتهم قد فشلوا فى تأصيل هذا التوجه فى العلوم الاجتماعية على مدار العقدين السابقين. وبالرغم من حقيقة أن وجود الدراسات الثقافية فى هذا المشهد لا يعدوا كونه وجود هامشي، فقد سعى العلماء لإبقاء هذا التوجه "اللاعقلاني" بعيد عن التنظيرات الاجتماعية (١٣).

٣- علم الاجتماع في العالم الثالث

شهدت السنوات الأخيرة زيادة فى التوجه نحو إمكانية تأصيل علم اجتماع عالمي خاصة فى دول العالم الثالث ، ويعود ذلك – بشكل جزئي – إلى الزعم أن مطلب الحداثة فى دول العالم الثالث قد ألهمت العديد من الباحثين والمفكرين للسعي إلى فهم أفضل للعمليات الدافعة للتنمية المجتمعية. ففيما بعد الحرب العالمية الثانية تحديدا ، سعت الدول المستقلة حديثا فى أفريقيا وآسيا إلى محاكاة التطور الصناعي فى أمريكا وأوروبا. ولهذا السبب صار علم الاجتماع أداة ثقافية هامة بالنسبة للأمم الجديدة التى تطمح لإتباع نفس المنهج من الحداثة.

وفى النصف الثاني من القرن العشرين ، صار علم الاجتماع فرعا معرفيا قائما بذاته فى العديد من جامعات دول العالم الثالث ، ولقي العديد من باحثيه تعليمهم فى الجامعات الغربية . وكانت النظريات والطرائق المنهجية المستخدمة من قبل علماء الاجتماع فى العالم الثالث راجعة فى أغلب الأحيان – على أصول فى العالم الغربى ، أى أنه كان هناك اعتماد ثقافى غالب من

قبل علماء الاجتماع فى العالم الثالث على أخراه فى العالم الغربى . وهذه الاعتمادية الشديدة هى التى أعطت الانطباع بالعالمية المتسارعة لعلم الاجتماع.

وحقيقة الأمر ، أن الباحثين الاجتماعيين المتبنين لرؤية علم اجتماع عالمى على قناعة بأن المفاهيم المحورية والطرائق المنهجية الرئيسة موجودة بالفعل أو أنها تنشأ ثم يمكن تطبيقها على العالم كله من خلال البحث المقارن.

وبالرغم من ذلك، فمنا من شك ، فى أن عولمة علم الاجتماع قيمة يتم توجيهها أساسا من المراكز البحثية الموجودة فى العالم الغربى ويتم تصديرها للعالم الثالث التى يتلقاها باحثوه دون تدقيق أو تمحيص . يؤكد ذلك ما وصل إليه "لامى" Lamy من خلال اختباره للتوسع الدولى لعلم الاجتماع الأمريكى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أن غالبية النماذج الوطنية لعلم الاجتماع تعتمد بشكل واضح على النموذج الأمريكى [١٤].

ومن ناحية أخرى، ينظر "هيلر" Hiller للنماذج الوطنية لعلم الاجتماع التي من المفترض أن تكون نتاج واقع النشاطات الثقافية المحلية لكل بلد، إلا أنها تسعى في الواقع لمحاكاة النموذج الغربى. أى أن السعى نحو عولمة علم الاجتماع من قبل الباحثين الوطنيين يكون نتيجة وليس سبب لتوجه المجتمع لعولمة نشاطاته الثقافية واتباعها للنموذج الغربى ، ويرى "أومن" Omen أن النظر للعولمة باعتبارها بناء قيمى غربى أصيل (أى يعتمد على طبيعة الثقافة الغربية ولا يصلح للتطبيق خارجها)، ربما يمثل إنذارا للباحثين غير الغربيين فى اعتمادهم على المثل والأمثلة الغربية، كما أنه قد يمهد الطريق لخلق وعى داعم لتطوير مدخل غير غربى للعولمة، لا يقوم على محورية النموذج الثقافي الغربى، ويعطى المجال فى الوقت ذاته للباحثين الغربيين أن يتعلموا من أقرانهم

غير الغربيين. فمن الممكن مثلا العرض لنموذج إسلامي عالمي يحمل الثقافة الإسلامية فيه للعالم أجمع ويكون بديلا للنموذج الغربي الذى صار مرفوضا من قبل الكثير من الغربيين أنفسهم وفى الوقت ذاته يفسح المجال لتقديم رؤية مغايرة يمكن للباحثين الغربيين وغيرهم الاطلاع عليها والإفادة منها .

وبطبيعة الحال ، فمن اليسير قول ذلك، لكن من العسير جدا القيام به، حيث أن الواقع الثقافي يتأثر دون شك بالواقع السياسي الغربي الذي يفرض نفسه. وق نلحظ هذا التناقض على أرض الواقع، حيث أن عولمة علم الاجتماع تغذى علوم الاجتماع الوطنية التى تعكس الظروف الاجتماعية والسياسية لكل بلد. وبالتالى، يصبح علم الاجتماع العالمي أداة لبناء علوم اجتماع وطنية. وهنا تكون المفارقة، فكيف لعلم اجتماع عالمي يقوم أساس على النموذج الغربي بما يحمله من ثقافة وتاريخ ونمط حياة أن يغذى علم اجتماع وطني لبلد ما من المفترض أن يأتي معبرا عن ثقافة وتاريخ ونمط حياة هذا البلد .

ويرى "ريموند لى" Raymond Lee أن عولمة علم الاجتماع يجب ألا تكون مجرد مقياس للقيم الثقافية السائدة لعالم الغربى ، بل أيضا وسيلة للتعبير عن اهتمامات أمم أو مجموعات محددة من العالم الثالث . **وعلى** النقيض من علم الاجتماع الأمريكى والأوربى الذين كانا نتاج التحولات الاجتماعية المتسارعة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فإن علم الاجتماع فى دول العالم الثالث يعكس عقيدة استعمارية . فالقوى الأوربية التى احتلت دول كبيرة فى آسيا وأفريقيا فى القرن التاسع عشر لم تسعى فقط لغرس ثقافة أجنبية على مواطنى تلك الدول ، بل إنها أصلت كذلك لنظام تعليمى على النموذج القائم بها ز ومن خلال هذا النظام التعليمى الدخيل على تلك الدول انتقل علم الاجتماع إلى مستعمرات العالم الثالث ، التى بعد استقلالها

ارتأت الحاجة لتأسيس وتأصيل هذا الفرع من المعرفة باعتباره أداة دافعة لنموها وتطورها. وكانت باكورة علماء هذا الفرع من المعرفة أفراد تعلموا فى الدول الغربية الاستعمارية أو على الأقل تعلموا على نظامها، فكان نتيجة ذلك أن خرج الاستعمار من تلك الدول وترك أفراد من بني جلدتنا ينتهجون نفس النهج الاستعماري ويسيرون على دربه، ويستوروا لنا مشكلاته التى ما هى بمشكلاتنا، مثال على ذلك، عودة قاسم أمين إلى حاملا مشكلة عمل المرأة وخمار المرأة وكأنها أم المشكلات، بالرغم من أنه لم تكن تلك مشكلة مصرية أو عربية، بل كانت مشكلة أوروبية تعانى فيها المرأة الأوربية من عدم المساواة فى الأجر مع الرجل بالرغم من تساويهم فى ساعات ونوعية العمل. وهكذا، فإن بداية هذا الفرع المعرفي شهدت ظهور نماذج وطنية تحمل هموم ليست بهمومها مثل مشكلة العلمانية التى هي مشكلة غربية كنسية مائة بالمائة ومشكلة عمل المرأة والحداثة وصورتها لنا وكأنها قضايا الوطنية وكأنها أيضا السبيل للحل.

وفى هذا الإطار، تنتقل الخصوصيات الأوربية إلى العالم الثالث من خلال قبول مفكريه لها وتعاطيهم معها وصبغتها بالصبغة الوطنية وهو الأمر الذي يعزز من انتشار القيم والنماذج الغربية ليس فى الغرب وحده وإنما فى العالم الثالث كذلك مفسحا المجال بذلك للتأصيل لعلم اجتماع عالمى يتناول تلك القيم والثقافات والظواهر الغربية التى صارت عالمية بقبول علماء ومنظرى العالم الثالث لها .

فضلا عن أن العديد من مفكرى ومنظرى العالم الثالث يرون الرفعة والمكانة العلمية فى الاعتماد على النسق والمنتج الفكري للغرب. وقد لاحظ ذلك "شيلز" Shills فى قوله "بأن مفكرى ومثقفى المجتمعات المختلفة مقولبين فى نظام هرمى غامض يتعلم فى سياقه الأدنى من الأعلى. ففى العصر

الحديث، يمثل قمة الهرم الثقافى المنظرين الانجليز خريجى اكسفورد وكامبريدج ومدرسة لندن الاقتصادية والذين تأثر بهم واعتبرهم قدوة ومثال يحتذى بهم مثقفى الهند وأفريقيا والولايات المتحدة إلى وقت قريب. أما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد انتقلت مركزية الثقافة فى العالم من أوربا إلى أمريكا، إلا أن منظري العالم الثالث لازالوا يحتلون مكانة التابع والتلميذ الذى يتلقى من معلمه (١٥).

وقد كانت الجامعات عاملا أساسيا فى ترسيخ هذا الاعتقاد. فنشأة الجامعات فى دول العالم الثالث فى الفترة الاستعمارية وما بعد الحرب العالمية الثانية لم تعتمد نظامها الخاص فى التعليم، بل اعتمدت على نمذجة جامعات العالم الغربى، وبالتالى أكدت على فكرة الهرمية فى التعليم وأنهم الأدنى الذين لابد وأن يعتمدوا على فكر الأعلى ويتعلموا منه. وهذه هي إشكالية العديد من مفكرى العالم الثالث فى اعتمادهم على النموذج الغربى والجامعات الغربية والفكر الغربى ونقلهم لهذا المنتج الفكرى دون تفكير فى مدى موائمته لواقع مجتمعاتهم (١٦).

ثانيا: عولمة علم الاجتماع

١- العولمة في سياق النظرية الاجتماعية

الواقع أن خطاب العولمة مفعم بالكثير من التعبيرات المجازية والاستعارات والدليل على ذلك أنه في عام (١٩٦٠) قدم مارشال ماكلوهان M. Mcluhan تعبير القرية الكونية Global Village، ليؤكد بها فكرة الضغط والانكماش، وتجربة التزامن المشترك لوسائل الإعلام وخاصة المرئية منها عن بعد في الوقت الحاضر، وهذا يعنى أن العولمة تعتبر على نحو مجازي قرية كونية ترتكز على وسائل الإعلام، وتشير إلى ما شكلته من تطورات على مستوى العالم. وفي عام (١٩٨٩) قدم ديفيد هارفي D .Harvey تعبير

انكماش المكان والزمان– Time space Compression ليدلل بها على فكرة الترابط والتشبيك Connectivity والاقتراب المكانى الكوني المتزايد. وفي عام (١٩٩٤) قدم أوهامي Ohamae .K تصوره عن عالم بلا حدود Borderless World، هذا العالم المتحرك يمثل في نظره قارة خفية غير منظورة Invisible Continent،وأن العولمة قد أضافت تحسينات على الظروف الإنسانية، وجعلت الملايين من الناس قادرين على العمل على نحو فعال فى الاقتصاد الكوني بدون إقامة شبكة علاقات وثيقة بمناطق الإقامة. واتخذت الشركات عابرة القوميات من دول المنطقة نقاط دخول فعالة في الاقتصاد الكوني، فعندما انتقلت مثلاً شركة نستله Nestle إلى اليابان اختارت منطقة كانسيا Kansia بدلا من طوكيو Tokyo كباب إقليمي لنشاطها، وخلقت سيولة رأس المال، وانتقاله حولنا، وتعقبه لأفضل المنتجات، ولأعلى عائدات الاستثمار بغض النظر عن الأصل القومي، خلقت عالماً بلا حدود [١٧].

وتعد دراسة العولمة جزءاً من الإدراك الاجتماعى العلمى الأوسع بأن الوحدات التقليدية ومستويات التحليل الفردية والمحلية والمجتمعية والقومية والدولية ليست نطاقات أو جزر منعزلة عن بعضها البعض . وعلى هذا يمكن النظر للنظام العالمي على أنه نظام ينجم عن ترابط وتداخل المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية ويتم إدراكه والتعرف عليه عبر الممارسات الهامة للفاعلين الأساسيين في تعاطيهم مع قوى العولمة . ويكمن المعنى الأعمق للعولمة ، الذي يعبر عنه "Alain Benoisty" في هذا الفهم ويكون ظهوره ممكناً فقط من خلال الإدراك الواعي لكل النماذج المحددة[١٨].

والملاحظ، أن التعبيرات المجازية (القرية، القارة .... الخ)، والتصورات المستعارة (التوحد المكانى، والاقتصاد عديم الوزن والعالم

المنفلت)، رغم أنها تبدو متباينة، إلا أنها توضح وتلقى الضوء على جوانب متعددة من حقيقة واحدة يجسدها مفهوم العولمة [١٩].

٣- مفهوم العولمة

لا يمكن وضع مفهوم العولمة تحت مظلة فرع منفرد من العلوم الاجتماعية . فهى ليست نظرية مطولة وكاملة ، لكن قيمتها للعلوم الاجتماعية تتأتى من حقيقة أنها تثير الاهتمام بتلك العمليات التى تحاول جعل العالم مكاناً واحداً أو قرية صغيرة (ما صار يعرف بالنظام العالمى) .

ولقد شهدت الألفية الجديدة تحولا سريعا في الأشكال والبنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تأتي كلها في ظل إطار مفاهيمي عام هو العولمة التي يصعب وضع حدود معينه لها. فعلماء الأنثربولوجيا ينظرون للعولمة في ظل ارتباطها باهتمامهم المتأصل بالثقافة. وعلي هذا تكون العولمة هي المحرك للممارسات الاجتماعية والبني الثقافية بغية تحويلها من البنية التقليدية الوطنية لها نحو منظور عالمي جديد. ويميل علماء الاقتصاد لدراسة العولمة في ظل اهتمامهم بالأسواق المالية العالمية وتدفق رأس المال العالمي والإنتاج متعدد الجنسيات وتوزيع البضائع والخدمات. أما علماء السياسة فإنهم يركزون علي ظهور النظم الدولية (مثل منظمات حقوق الإنسان والمنظمات المدنية ، التي تمتد لما وراء الحدود الدولية [٢٠].

وربما كان من المفيد فى هذا الصدد أن نتوقف أمام أهم من حاولوا تعريف العولمة، ونعنى فريدمان،وجيدينز، وروبرتسون .إذ يدعى فريدمان Friedman أن ثورة الاتصالات التى أعلنت فى العالم الجدبد قد بدأت أعمال في (١٩٨٩)، مع بداية فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد صاحبها حزمة من التحولات، من المجالات السياسية للتأثير إلى تكامل الأسواق، ومن

التفاوض إلى الاتفاق كمحدد للتعاون الدولي، ومن التصنيع إلى الرقمنة ومن إلغاء التهديد النووي إلى الإرهاب الكوني كتهديد رئيس. إذا كانت الفكرة فى القرن التاسع عشر قد بنيت على تراجع تكاليف الانتقال غير المحدود – خاصة طرق السكك الحديدية والسفن التجارية– والتي كانت محصلتها تزايد حجم التجارة وحركات السكان بمعدل سريع، فإن العولمة الآن قد بنيت على انخفاض تكاليف الاتصالات التليفونية وساعدت الفضائيات والإنترنت والشركات على توظيف أجزاء مختلفة من الإنتاج والبحث والتسويق فى بلاد متباينة، ولكنها تربط بينهما معاً كما لو كانت فى مكان واحد

وكان روبرتسون Robertson واحداً من أوائل علماء الاجتماع الذين قدموا تصوراً نظرياً للعولمة ويحتل مفهوم الوعى الكوني Glonbal Consciousness وضعاً مركزياً فى هذا التصور، الذى يشير إلى ضغط العالم وعملية تركيز الوعي فى العالم ككل، حيث جعل الوعي الكوني العالم من خلال الفكر والعمل مكاناً واحداً قلبت العولمة نظام العالم وحولته إلى موضوع للتأمل فيه يجب على كل واحداً منا أن يعرف كيف يستجيب على نحو انعكاسي (تأملي) Reflexively إلى مأزق المعيشة المشتركةفى عالم واحد، الأمر الذى يحث على تشكيل رؤى للعالم World Veiws متنافسة. حيث يصور البعض العالم على أنه تجميع من مجتمعات متمايزة، ويسلط الضوء على بعد الخصوصية وقوته، بينما يرى آخرون العالم باعتباره يتطور فى اتجاه تنظيم يجمعه إطار وحيد يمثل المصالح المسلم بها للبشرية ككل [٢١].

وقد بدأ منظرو علم الاجتماع منذ منتصف عقد الثمانيات بالاهتمام بوضع مفهوم واضح ومحدد للعولمة في سياق النظرية الاجتماعية المعاصرة . وكانت نقاط الخلاف الأساسية التي تعوق وضع مثل هذا التعريف هي طبيعة العوامل

المسببة للعولمة واختلاف المنظرين في توجهاتهم وأيدلوجياتهم وطبيعة ميلهم أو نفورهم من موضوع العولمة كفلسفة وبالرغم من ذلك كله ، فقد بدأ حدوث الإجماع حول الأسس العامة التي يقوم عليها مفهوم العولمة والتي أصبحت تشكل نمط الحياة والسلوك اليومي كما يلي :

أ – يحاول المحللون المعاصرون ربط العولمة بالانفتاحية وعدم ارتباطها بحدود حيث يتنامى في هذا السياق العديد من النشاطات الاجتماعية بغض النظر عن الموقع الجغرافي للمشاركين فالأحداث العالمية كما يلاحظ "Jan Aurt scholte" يمكن لها في ظل تكنولوجيا الاتصالات والحواسب الآلية والانترنت أن تحدث في وقت متزامن تقريبا في أي مكان في العالم وتشير العولمة إلى زيادة احتمالية حدوث الفعل بين الأفراد بغض النظر عن حدود المكان والزمان .

ب – ينظر المنظرون الجدد للعولمة في ظل ارتباطها بنمو الترابط والتداخل الاجتماعي عبر الحدود الجغرافية والسياسية الموجودة . وفي ظل تلك النظرة ، تعتبر الانفتاحية هي الوجه السلبي للعولمة . ومع هذا فقد يؤدي ذلك إلي بعض التضليل ، ففي حين أن غالبية النشاطات الإنسانية لازالت مرتبطة بالموقع الجغرافى المحدود ، فإن الأحداث العالمية تعبر هذه الحدود وتؤثر على تلك النشاطات .

جـ – لابد أن تتضمن العولمة كذلك مرجعية إلى تسارع النشاط الاجتماعي. فالانفتاحية والترابط يعتبر فراغات في طبيعتهما ، ومع هذا فيمكن بسهولة ملاحظة كيفية ارتباط هذه التحولات الفراغية بتسارع نمو الأشكال الفجة للنشاط الاجتماعي . فكما لاحظنا نجد أن السرعة الشديدة لوسائل المواصلات وتقدم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كانت كلها من

العوامل التي عززت من عبور الحدود وعدم الوقوف علي مواقع جغرافية معينة .

د – بالرغم من اختلاف المحللين حول القوى الدافعة للعولمة ، فإن أغلبهم يتفق على أنه يجب النظر للعولمة نسبياً كعملية طويلة المدى . فعمليات الانفتاح والترابط وتسارع النشاطات الاجتماعية نادراً ما تحدث بشكل فجائي فى الحياة الاجتماعية المعاصرة . بل لابد من مقدمات طويلة ومؤشرات واضحة حتى يتسنى حدوثها . وعلى هذا فإن العولمة بمثابة ملمح بنائى للعالم الحديث وعليه نجد التاريخ الحديث يحوى العديد من الأمثلة الدالة على العولمة .

هـ – لابد من فهم العولمة " كعملية تعددية ممتدة " حيث إن الانفتاح والترابط الاجتماعي وتسارع النشاطات الاجتماعية لا يمكن حصرها فى معترك واحد من أوجه النشاط الاجتماعي بل نجدها تتخذ أشكالا اقتصادية وثقافية وسياسية . فبالرغم من أن كل وجه للعولمة يرتبط بالمكونات الأساسية سالفة الذكر للعولمة ، فإن كل وجه يتألف من سلسلة معقدة ومستقلة نسبياً من التطورات التجريبية الإمبريقية ويستوجب الفحص الواعى حتى يتسنى الوقوف على الميكانيكيات المحددة المسببة له [٢٢].

وبالطبع لم تنمو العولمة بطريقة منصفة وغير متحيزة، كما أنها لم تكن بأى حال معتدلة وتداعياتها حميدة. ولم يوافق البعض على القول بأننا نعيش فى قرية كونية Global Village، وإنما الحال أقرب إلى النهب الكوني Global Pillage، فإلى جانب ارتباط العولمة بالخطر البيئي ، اتسعت صور اللامساواة، وأصبحت بمثابة مشكلة أكثر خطورة يواجهها المجتمع العالمي. إن العولمة تعد بمثابة عملية تغريب فى جانب منها، وأصبحت تسير فى اتجاه لا

مركزى على نحو متزايد، لأن أثار العولمة تشعر بها البلدان الغربية، كما يشعر غيرهم فى أى مكان. لقد أصبح ما يمكن أن نطلق عليه الاستعمار العكسي Reverse Colonization أكثر شيوعاً، لأن البلدان غير الغربية أخذت تؤثر فى التطورات العالمية. وإذا كان هناك جدل حول العولمة وتداعياتها على (الدولة – الأمة)، فلا يزال (للدولة – الأمة) فى الواقع قوتها، ولقادتها السياسيين دور كبير فى العالم، وقد أعيد فى نفس الوقت تشكيل الدولة – الأمة أمام أعيننا. وتواجه الأمة مخاطر وأخطار ولا تواجه أعداء، إن استمرار الأمة، والأسرة، والعمل، والتقاليد وغيرها، وإن ظل هيكلها الخارجى Outer Shell كما هو، فقد تغير ما تحويه فى الداخل. حدث هذا فى معظم الدول، وأصبحت هذه النظم الهيكلية غير كافية لأداء المهام التى يتوقع منا إنجازها. إن ظهور مجتمع المواطنة العالمية الكوني Global Cosmopolitan أخذ خليط من العوامل المؤثرة، إنه ليس مجتمعاً أمناً، وإنما نجده مفعم بالقلاقل وتفزعه الانقسامات العميقة، ويعكس شعورنا بفقدان القوة Powerlessness عجز هذه النظم الهيكلية، ويؤكد الحاجة إلى إعادة بنائها أو إيجاد غيرها جديد [٢٣].

٣- هل نحن بصدد علم اجتماع عالمي

فى محاولة الاجابة عن التساؤل "هل نحن بحاجة لاعادة التفكير فى علم الاجتماع والتوجه نحو وضع علم اجتماع جديد؟" يشير "لانجينهوه" Langenhove إلى أن هناك دعاوى عديدة لإعادة النظر فى علم الاجتماع على أساس أن العلوم الاجتماعية بوضعها الراهن تقدم من الإسهامات ما يكفى لفهم المجتمع أو حل المشكلات المجتمعية [١٨].

فالبعض يرجع ذلك الموقف إلى أن الحكومات لم تستثمر بما فيه الكفاية فى العلوم الاجتماعية ، والبعض الآخر يرجع التقصير الى علماء

الاجتماع أنفسهم زاعمين أنهم لم يقدموا النتاج المرجو منهم والبعض الثالث يرى أن السبب الحقيقى هو التغير السريع الذى تعيشه المجتمعات المعاصرة والتى تجعل الفهم والتنبؤ أمر صعب المنال. **ويرى "لانجنهوف" Langenhove ضرورة إعادة النظر فى أربعة خطوط رئيسية:**

أولا : أن هناك حاجة لاعادة وتشكيل حاجات البنية التحتية . فالحياة فى بيئة عالمية يبنى ضرورة إعادة هيكلة البنى التحتية الوطنية إلى بنى تحتية عالمية. فعلم الاجتماع التقليدى نشأ حول مفهوم الدولة الوطنية والثقافة الوطنية ، لذلك فمنوط بالعلوم الاجتماعية أن تتجاوز الأطر المحلية ، إن كانت ترغب فى لعب دور فى فهم العالم المتعولم Global World .

فضلا عن ذلك ، فإن ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات قد أحدثت تغيرا فى طريقة أداء وتوصيل البحث فى العلوم الاجتماعية . فشبكة الانترنت عند الباحثين الاجتماعيين بالعديد من الفرص للتعاون فى المجالات المختلفة وتشارك وراء شاف البيانات على الانترنت. كما أن الطرائق المنهجية الكيفية تستفيد بشكل هائل من تطبيقات الحاسوب الجديدة .

ثانيا : يجب إعادة النظر فى المبادئ العامة المحددة للعلوم الاجتماعية . فبالرغم من القبول بأن **هذه المبادئ تعتمد على مشهدين أساسيين هما** " :

(١) أنها تجعل العالم أكثر وضوحا

(٢) أنها تسهم فى حل اشكاليات وصناعة السياسات فى المجتمع ، فمن الواضح أن من المشكلات الواضحة فى علم الاجتماع بوضعه الراهن أنه لم يعد قادرا على تحقيق رأى انجازات فى هذين المجالين .

ثالثا : أن العلوم الاجتماعية فى تقسيم العالم المعقد إلى "متغيرات بسيطة " كان السبيل الوحيد المتاح أمامها هو تتبع نموذج العلوم الطبيعية ، أما اليوم ،

فنحن ندرك أوجه القصور فى هذا النموذج وتعرف أن العلوم الطبيعية ذاتها قد ظهر فيها نماذج أخرى إذن فالتعامل مع هذا المعتقد ربما يكون أهم التحديات التى نحن بصدد مواجهتها . وهذا يعنى أن يجب أن تتوفر لها القدرة لبحث واستقصاء الواقع الاجتماعى المعقد على مختلف مستوياته الدنيوية والمكانية والكلية .

رابعا : اننا فى حاجة إلى إعادة الهياكل المعرفية المشكلة للعلم . ففى حين أن البحث لازال يتم قياما على مجال معرفى واحد ، فإن المشكلات الاجتماعية صارت شديدة التشعب وتمس أكثر من مجال واحد . ويلاحظ " وولر ستين " Wallerstein فى هذا الصد أن الحدود المعرفية الفاصلة بين المجالات الدراسية المختلفة لم يعد لها وجود ، بل إن البنى المحددة لكل حقل معرفى صارت تتداخل وتتعاون مع بعضها حتى يمكن أن يتولد عنها ممارسات بحثية فعالة [٢٤].

ويطرح "ميشيل بيوراوى" Micheal Buraoy بعض القضايا الجدلية عما يمكن اعتباره متضمنا فى علم الاجتماع وما لا يمكن اعتباره كذلك وعن وجه الارتباط بين العمل البحثى والنشاط الفعلى والمسئوليات التى تقع على عاتق علماء الاجتماع تجاه الرأى العام وتجاه المجتمع الانسانى عامة . وهذه بطبيعة الحال قضايا كبرى وهى مثار جدل منذ نشوء علم الاحتماع الحديث . فالتواتر العائد بين الانسانية والعلم لا تزج فى مجملها عن مظلة علم الاجتماع ، بل انها متضمنة فيه ، وهى من وجهة نظر بيوراوى تناقض إيجابى يجب استخدامه لانتاج علم أجور ومجتمع أفضل .

وفى ظل هذا الطرح ، يسعى بيوراى للافاضة فى الحديث عن العلاقة الرمزية بين العلم والنشاط الانسانى .وتتضح قيمة هذا المدخل عند النظر

لمجالات العلوم الاجتماعية (خاصة الانثروبولوجى) التى فشلت الى حد كبير فى أيد لتشمل تحت مظلتها الفرع علم الاجتماع السياسى والناقد والعام والمهنى . فقد تركت المعارك المشتولة بين الناشطين السياسين والمدافعين المخلصين عن العلم البحثى كل الاطراف فى حالة شديدة من الضعف دون أن يتمكن أى منها من تحقيق مصالحة واهتماماته . وكان نتاج ذلك حالة من الضعف تشوب علم الاجتماع سواء من المنظور التطبيقى (الذى يتبناه الناشطون) أو المنظور البحثى . لذلك كانت الحاجة لعلم اجتماع عام أو عالمى [٢٥].

وعلم الاحتماع العالمى كما يرى "كريستوفر دين" Christopher Dun يلغى أن يتناول الحركات الاجتماعية الموجودة او الجماعات المختلفة أو حتى الموضوعات والقضايا الكبرى . بل إن وظيفته الأولى ، ومقالة تكمن فى تحليل أى الجماعات التى يمكن أن تقدم خدمات أفضل للمجتمع وأيها الذى قد يكون له أثر عظيم فى سياق الكفاح لجعل المجتمعات الانسانية أكثر انسانية وأكثر عدالة ومساواة . وهذا التحليل يتطلب فهم عمليات التغير الاجتماعى الحديثة والتوجهات المحتملة التى قد يسعى فى دربها التطور التاريخى . وهو هنا يؤيد ما يطلق عليه "منظور النظم العالمية المقارنة" Comparative world systems perspectives. والفكرة الأساسية هنا أن التغير الاجتماعى يحدث فى نظم المجتمعات وليس فى مجتمعات متفردة بذاتها معزولة عن غيرها. وانطلاقا من هذه الرؤية، فإن التغير الاجتماعى يتعلق اساسا بالتطور التاريخى للمؤسسات الاجتماعية الانسانية، وهو عملية تاريخية عالمية مفردة بدأت تأخذ مسارها منذ القرن السادس عشر. لذلك، فإن الحديث عن المجتمعات الوطنية كما لو أنها تقع فى عوالم متباعدة عن بعضها هو فرق واضح لواقع العلوم الاجتماعية والسياسات التقدمية.

والتغير الاجتماعى المعاصر لا يمكن استيعابه الا فى سياقه التاريخى العالمى . أما التركيز المفرط على الولايات المتحدة الامريكية ، كما يفعل بيوراوى Burawy ومعظم علماء الاجتماع الامريكيين ، فانه يجعل من المستحيل ليس فقط فهم الاحداث التاريخية العاليمة الهامة والتطورات التى تحدث فى كل مكان آخر ، لكنه يعوق كذلك فهم ما يحثد داخل المجتمع الامريكى ذاته . فعلم الاجتماع العالمى يحث أن يتصدى لتحليل الواقع العالمى (وليس الامريكى) والنظام العالمى الناشئ كله الذى تمثل الولايات المتحدة جزءا هاما منه [26].

إذن فالسؤال الذى يطرح نفسه: ما هو علم الاجتماع العام العالمى ؟ وما الذى يقصده ميوروای من علم اجتماع عالمى مهنى وناقد وسياسى ؟ إن الاجابة عن ذلك ، كما يراها كريستوفر دين ، هى أن كل تلك العناصر تتخذ من النظام الانسانى على مستوى وحدة التحليل فى حد ذاته . فعلم الاجتماع العالمى المهنى يتصدى الدولى الواقع الاجتماعى (الثقافة والمؤسسات ، السياسة وعدم المساواة العلاقات الفوق فوقية وعمليات العولمة ، الخ) على اساس مقياس عالمى مستخدما فى ذلك الأدوات المنهجية والمنطلقات التنظيرية للعلوم لاجتماعية .والأمثلة على ذلك كثيرة فى علم الاقتصاد والجغرافيا والعلوم السياسية والتاريخ والعلوم الانسانية والاجتماعية ولا مجال لسردها هنا .

أما علم الاجتماع العالمى الناقد، فيقوم بعملية هدم وإعادة بناء أو إحلال وتبديل لمفاهيم علم الاجتماع العالمى الهامة (مثل العولمة) وللمؤسسات العالمية . كما أنه يقترح طرائق نقد لتصنيف القوى الاجتماعية والتناقضات والخصومات بطريقة يمكن استخدامها فى تحليل الحركات الاجتماعية الفوق فوقية .ومثالا على ذلك مساعى " ميشيل هاردت وأنتونيونيمرى " Micheal

Hardet & Antorio Negri لاعادة النظر فى النظرية السياسية بغرض بناء ديموقراطية عالمية ، وتحليل "آمورى ستار" Amory Starr للابعاد الرئيسية للحركات المناهضة للعولمة والتصورات المركبة لعولمة الشركات الرأسمالية والنظر إليها باعتبارها العدو الذى لابد من مواجهته .

ويتضح من ذلك التوجه الذى يشير إليه منظرو الغرب فى مسعاهم لإرساء أسس علم اجتماع عالمى قريبا كان أم بعيدا من فكر المدرسة الليبرالية الجديدة وأدواتها المتمثلة فى العولمة والتأصيل الفلسفى لهذه الآليات حتى تصبح الدعامة الرئيسة النظرية العالمية الجديدة لعلم الاجتماع – لكنه فى كل الأحوال يسير على الدرب ذاته، ويسعى للتفكك فى ظل زعمه محاولة التوحد وإيجاد أرضية مشتركة يمكن الانطلاق من خلالها.

أما علم الاجتماع العالمى السياسى يبدو أنه ليس على الدرجة ذاتها من النشاط ، حيث أنه لا توجد دولة عالمية حقيقية تستطيع تنفيذ السياسات العالمية ، لكن بدلا من ذلك ، هناك مؤسسات عالمية هامة تشكل وتحاول تنفيذ السياسات العالمية (مثل الأمم المتحدة والبنك الدولى وغيرها). وبالرغم من ذلك، فان لدى الجميع الان الرغبة فى وضع سياسات عالمية ، لان الجميع يعيشوا تحت مظلة سياسة عالمية واقتصاد عالمى وثقافات تتجه كل يوم نحو مزيد من العالمين . وهذه السياسات العالمية هو الأسلوب المخطط للتفاعل مع الاقتصاد العالمى والقوى السياسية والاجتماعية العالمية .

ويشير علم الاجتماع السياسى العالمى إلى علماء الاجتماع ممن يستخدمون مهاراتهم البحثية قدراتهم التحليلية فى مواجهة المجتمع المدنى العالمى وفى خدمة الحركات الاجتماعية العابرة للقارات [٢٧].

والسؤال هنا، إذا كان منظروا الغرب يسعون لإرساء أسس علم اجتماع سياسي وناقد ومهنى عالمى، تديره مؤسسات عالمية، فعلى ماذا يقوم هذا العلم؟ وما القوى الدافعة؟ ومن الأطراف المستفيدة منه ؟! بطبيعة الحال فإن الطرف الأقوى هو الذى يفرض إرادته ، ويتضح ذلك جليا ، فيما أوردناه ليبوراى وغيره من ينظرون لعلم اجتماع عالمى يقوم على النموذج الامريكى ويقوم النموذج الامريكى بادارته ؟! إذن فبشكل أو بآخر تدور إرهاصات هذا العلم العالمى الجديد حول توجه ما بعد الحداثة التفكيكى الهادم للمجتمعات.

٤- عالمية الحركات الاجتماعية

من الحركات الاجتماعية مالا يقف بنشاطه عند الحدود الوطنية لدولة بعينها بل بالرغم من حقيقة أن الحركات الاجتماعية قد تكون ظهرت فى العصر الحديث استجابة لنشوء مؤسسات الدولة الوطنية، فإن من أهم العلاقات الفارقة للحركات المعاصرة هى تخطيها للحدود الوطنية التى نشأت تحت مظلتها استجابة لظروفها . والأمثلة على ذلك كثيرة ، فمناهضة العبودية والاشتراكية والدعوة للديموقراطية ومكافحة الإدمان وتناول الكحوليات والعديد من الحركات الأخرى التى أخذت أشكال مختلفة ضمن سياقات وطنية متعددة ، قد بدأت جميعها استجابة لظروفها الوطنية ، لكن شبكات الناشطين والمنظمات الحركية والمثل المشتركة قد تخطت بها حدودها القومية وصبغتها بصبغة عالمية .

فكيف يتسنى لنا فهم العوامل العالمية التى تؤثر على الحركات الفوق قومية ؟ إن دراسة الحركات الاجتماعية قد تمحورت فى السنوات الأخيرة حول ثلاثة مفاهيم رئيسة: الفرص السياسية والتأطير الثقافى والموارد التنظيمية. وسواء تم التعامل مع تلك المفاهيم كمحددات هيكلية خارجية أو تسلل للآليات

السببية أو حتى كعمليات عرضية ، فإنها تشكل المبادئ التحليلية الرئيسة التى تقوم دراسات الباحثين فى الحركات الاجتماعية على أساسها. وهذه المفاهيم لا يمكن ترجمتها ببساطة على المستوى الوطنى حيث نشأت أصلا ارتقت إلى المستوى الفوق قومى . بل إنها تتضح إلا فى ظل تأصيلها على المستوى العالمى الذى صارت تنتمى عليه . فأول العناصر المحددة لنظرية الحركات الاجتماعية هى موضوع التأطير الثقافى Cultural Framing والذى يشير إلى الخلفية الثقافية التى تقوم على أساسها وتعمل من خلالها الحركات الاجتماعية . وفى ظل عالمية الحركات الاجتماعية ، فإنها تقوم على أساس ثقافة عالمية تنظر للعالم بأسره كمكان واحد وهى فكرة تنامت بشكل واضح على مدار القرنين الماضيين وصاحبها تنامى انتشار المعايير التى يمكن تطبيقها على العالم كله . وهذه الثقافة العالمية فى جزء منها هى نتاج الحركات الفوق قومية التى كما قلنا تتأثر بها وتؤثر فيها [٢٨].

أما بالنسبة للموارد، فمن المنظور البنائى، غالبا ما ننظر إليها المنظرون فى سياق النماذج العالمية للصراعات المسلحة والغزو واكتشاف الموارد الطبيعية واستخراجها والتنمية الاقتصادية والاستغلال باعتباره عوامل جوهرية دافعة للحركات الثورية والتى كان أشهرها للاشتراكية. وبالرغم من ذلك، فإن أدبيات العولمة الاقتصادية وعدم المساواة الدولية لم يكن لها كبير للأثر على حقل الدراسة فى الحركات الاجتماعية ، ربما لأن الحقلين لا يتفقان على العلاقة بين الموارد والحركات. ومع أن غالبية دراسات عدم المساواة نرى أن المقاومة تنبع من الحرمان من الموارد، إن دراسات الحركات الاجتماعية تقترح نقيض ذلك، مرتئية أن الأفراد يحتاجوا الموارد حتى ينخرطوا فى حركة الاحتجاج المنظم .

نأتى إلى العنصر الرئيس الثالث فى دراسات الحركات الاجتماعية وهو الفرصة السياسية Political Opportunity. ويقوم هذا المفهوم على ملاحظة أن الحركات غالبا ما تظهر وتنجح عندما تحدث إعادة هيكلة للدولة الوطنية بحيث تصبح تلك الحركات ممثلة للمعارضة . وقد صار هذا المفهوم ينطبق على الحركات الفوقومية أساسا للتصدى للتنوع الكائن بين الأمم ، فالفرص التى نتاج فى بعض الدول لا تتاح فى غيرها .

وهناك تأصيلان مرتبطان جزئيا تتأسس عليهما البنية المؤسسية التى يقوم عليها مفهوم الفرصة السياسية الدولية هما نظريتى النظام الدولى فى العلوم السياسية ونظرية المجتمع العالمى فى علم الاجتماع ، حيث يملك كلاهما نشوء الشبكة المعقدة من التنظيمات الدولية . وهذه الصياغة قد عمدت إلى مزج بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية حيث أن الشكلية غالبا ما يتشابكان ومتداخلان ويلعبا أدورا متشابهة فيما يتعلق بالحركات الفوق قومية ولا تنتمى هذه الشبكة من المنظمات إلى حكومة عالمية واحدة ، لكن النظام العالمى يقوم بدور مشابه لهذا الدور فى بعض الأحيان . فهو ينظر للشرعية الدولية باعتبارها صبغة مناسبة للحديث عن المشكلات العالمية وهو يحاول شرعية الحلول لتلك المشكلات ويعزز هذه الشرعية من خلال توزيع وحجب الموارد وتخطيط حدود الاذعان كما أن يؤسس لاجراءات شبه قضائية للالتزام بهذه الحدود . وقد اضطلعت الأمم المتحدة بهذا الدور أساس ، حيث صارت منظمة دولية أقرب ما تكون إلى شكل الدولة لكنها ليست الوحيدة من نوعها فى هذا الصدد [٢٩].

ثالثا: تيار ما بعد الحداثة

خلصنا مما سبق إلى أن الفكرة الرئيسة التي تشكل أزمة علم الاجتماع في وضعه الراهن والتى تدفع نحو تأصيل لفرع جديد في علم الاجتماع يكون العالم كله هو محوره، هي ما يسمى بتوجه أو تيار ما بعد الحداثة. فما المقصود منها؟ وما موقف العالم – والعالم النامى على وجه الخصوص – منها؟ وما حقيقة هذا التيار العالمى الجارف؟

تعكس أجندة الحداثة فى العالم الثالث قناعة الكثير من مفكريه ومنظريه بمشروع الحداثة المتبع فى العالم الغربي. وهم بذلك يؤصلون لعولمة هذا المشروع وتحويل العالم كله إلى صورة من الغرب بالرغم من أن المنتج المتوقع فى العالم غير الغربى لن يكون مماثلا لمنتج العالم الغربى بل سيكون مجرد مسخ له. والمقصد هنا أن ينتقل النموذج الغربى بسلاسة إلى العالم الثالث ويتشكل فيه ليبدوا كما لو كان عاملا داخليا داعيا للتغيير [٣٠]. لكن ما هو المقصود بالحداثة وما بعد الحداثة وهل هي فعلا دافعة لتفكيك المجتمعات، أم أن تلك مجرد دعاوى باطلة؟!

١- إشكالية الحداثة

عُرِّفت الحداثة بأنها مقدرة الإنسان أن يعدل من قيمه بعد إشعار قصير للغاية. بل إن كثيراً من المفكرين يرى أن حداثة هذا الإنسان الحديث تكمن في مقدرته على التغير بسرعة، وأنه يعيش في بيئة كل ما فيها يتغير (بما في ذلك الطبيعة البشرية) حسب صيرورة المادة، وحسب الظروف الاجتماعية والبيئية والحقبة التاريخية. كما عُرِّفت الحداثة أنها العلاقات الكونية primordial (مثل علاقة القرابة والقبيلة والأمة) بحيث يخضع كل شيء للتفاوض (أى يتحول إلى مادة استعمالية). وكل هذا يعني فى التحليل الأخير وفى نهاية الأمر أنه لا

توجد طبيعة بشرية تتسم بقدر من الثبات، ومن ثم لا توجد إنسانية مشتركة، لأنه إذا كانت الطبيعة البشرية تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة والظروف، فهى تتغير بشكل يختلف من مكان لآخر ومن حقبة تاريخية لأخرى ومن مجتمع لآخر، فتتعدد المراكز والرؤى والتطلعات والتوقعات وتسود النسبية المطلقة أو الشاملة، مما يقوض أى أساس للحوار الإنساني وللإنسانية المشتركة، إذ ستتمترس كل جماعة إنسانية داخل زمانها ومكانها، وتسقط جميعاً فيما يسميه ما بعد الحداثيين، بالقصص الصغرى، أى أن كل مجتمع، بل وكل فرد، سيدور فى إطار رؤيته الخاصة (قصته الصغرى) ولأنه لا توجد قصة كبرى، أي إطار إنساني عام، ينتظم كل القصص الجميع. وهذا الافتراض الفلسفي شائع فى الغرب، وقد بدأ يأخذ طريقة لنا، مثل كثير من المتجات الحضارية الأخرى وأدوات التأمل والتفكير، التى لا ندرك أحياناً دلالاتها.

ومما لا شك فيه أن التغير من أهم سمات الوجود الإنساني، ولكن هل كل أبعاد الإنسان تتغير؟ ألا يوجد أي شكل من أشكال الثبات؟ وهل كل المعرفة نسبية؟ إن فكرة الضمير عند سقراط لا يمكن ردها لأساسها التاريخي أو الاجتماعي والجغرافي، فنحن كمسلمين لانزال نؤمن بها وكذا غالبية البشر في هذا العصر، ولذا فالمذابح التى تحدث حولنا تزيد اشمئزازنا. وجمال الأعمال الفنية لا يمكن رده للمادة المتشكلة منها أو إلى وضع الفنان التاريخي أو الاجتماعي أو الطبقي، فنحن في عصرنا هذا لا نزال نتمتع بأعمال إنسان الكهف ونقرأ أعمال ايسخيلوس وسوفوكليس والملاحم الغربية فى فنلندا وانجلترا ومسرحيات شكسبير ولوحات ڤان جوخ ورينوار. إن فكرة الضمير، رغم أن لها أساساً تاريخيا ماديا، وفكرة الجمال، على الرغم من أنها تعبر عن نفسها من خلال المادة، تتخطيان المادة، وبالتالي تكتسبان استقلالاً، بل وتصبحان بمرور

الزمن قيماً عالمية ثابتة لصيقة بظاهرة الإنسان. فإنسانيتنا المشتركة تتسم بقدر كبير من الثبات. وحينما يحاول البشر أن يعيدوا صياغة أنفسهم وصورتهم، هل يحاولون محاكاة صورة الآلهة أم صور القرود؟ وهل نقبل البشر الذين يحاولون تحقيق المثل العليا قبولنا لأولئك الذين يسلكون مسلك القردة العليا؟ وحين ندير مجتماعاتنا الإنسانية، هل نفعل ذلك متحررين من كل أعباء أخلاقية أو إنسانية، فإن خططنا لتشجير الكرة الأرضية فهذا أمر مقبول، وإن خططنا لتدميرها سبع أو عشر مرات فهل التدمير أمر مقبول تماما مثل التشجير؟

بل ويحق لنا أن نتساءل عن إمكانية قيام حضارة إنسانية في إطار من النسبية المطلقة أو الشاملة، فالحضارة الإنسانية، حسب معظم التعريفات المقبولة، تعني ظهور الإنسان التدريجي وانفصاله عن الحالة أوالطبيعة المادية الحيوانية، فكيف يمكننا التعرف على هذه الحالة الإنسانية إن لم يكن لدينا مؤشرات متفق عليها؟ والحضارة الإنسانية –كما نعرف– هي نتاج جهد جماعي بذلته الإنسانية جمعاء، ولذا فهي تتطلب أن يعيش البشر سويا، ولكن كيف يتأتى لنا أن نعيش سويا دون أن يكون هناك قيم عامة نستند إليها حين نحكم على أنفسنا وعلى الآخرين، قيم يمكننا الاحتكام إليها إن اختلفنا وإن رأينا البشر يتصرفون مثل الذئاب أو الزواحف أو القرود، قيم تمكننا أن نسمي الإنسان إنسانا والقرد قردا، على الرغم من عمومية وغموض مفهوم الإنسان والقرد؟ هل يمكن أن نميز بين ما هو إنساني وغير إنساني دون افتراض وجود طبيعة بشرية وإنسانية مشتركة؟

إن هذا الإيمان بالتغير كمطلق ويقين أوحد وغاية وهدف، التغير الكامل دائما وأبدا دون هدف أو غاية أو نهاية، قد يؤدي إلى لا شيء أو لعله قد يؤدي إلى دمار الإنسان والكون إن لم تتم عملية التغير داخل حدود، وإن لم

يكن لها عقل وروح، وإن لم تفترض مركزية الإنسان في الكون، واعتبار الإنسان هو الغاية، وأن الهدف من وجودنا في هذا الكون هو تحقيق إمكانياتنا الإنسانية التي تتجاوز حدود المادة المتغيرة (٣١).

ويرى عبد الوهاب المسيرى أن إنكار وجود طبيعة بشرية ثابتة وإنسانية مشتركة وتصور أن الحديث عن الطبيعة البشرية هو نوع من أنواع الميتافيزيقا، أو البحث عن الجوهر Essentializating هو محاولة واعية، للهرب من الميتافيزيقا والإيمان بما وراء المادة، ولكنه أيضا محاولة، ربما غير واعية للهرب من فكرة الحدود والمسؤولية والأخلاق. فإن كانت الطبيعة البشرية تتسم بقدر معقول من الثبات والاستمرارية يصبح من الممكن توليد معايير أخلاقية منها. أما إذا كان التغير مطلقاً وشاملاً، فإنه يؤدي إلى غياب أي معايير ومن ثم تصبح كل الأمور نسبية وتختفي مع النسبية أي معايير معرفية أو جمالية أو أخلاقية، والفرق بين الواحد والآخر يشبه الفرق بين الإيمان بالله والإيمان بالأطباق الطائرة. فالضرب الأول من الإيمان لابد أن يترجم نفسه إلى أفعال فاضلة إن كان إيمانا حقا، فهو تحد للذات ومحاولة لفرض حدود عليها. إن أدرك الإنسان أن ثمة طبيعة بشرية تتسم بنوع من الثبات وأن ثمة جوهراً إنسانياً ما، يصبح من المحتم أن تتحول تلك الطبيعة إلى نقطة ارتكاز فلسفية ثابتة ينبع منها نسق أخلاقي، بحيث أن كل ما يحقق هذه الطبيعة ويثريها يعد خيرا، وكل ما يبتعد عنها فهو شر. أما الضرب الثاني من الإيمان هو عملية تفريغ لشحنة نفسية، وتوتر داخلي يبحث عن بؤرة، وهو ضرب من ضروب تحقيق الذات يصلح كميتافيزيقا بدون أعباء أخلاقية يتبناها الإنسان الاقتصادي والإنسان النفعي الذي لا يؤمن إلا بالمادة، ويجد صعوبة حقة في التسامي عليها وتجاوزها (٣٢).

ويرى "بيومان" Bauman أن ظهور الفكر المعاصر لما بعد الحداثة ماهو 'لا رد فعل منطقى للفلسفة الوضعية Positivism التى سادت فى القرن العشرين وهو يرى أن مهمة ما بعد الحداثة هى استيضاح الظروف التى تتشكل فى ظلها المعرفة ويتم قبولها اجتماعيا ، فهى نشاط يضيف ولا يحل محل التفسيرات الموجودة " . ويمكن النظر لتحول ما بعد الحداثة فى علم الاجتماع كمحاولة للتنظيم البعدى والاختبار الذاتى بهدف خلف نظرى لبيئة تعددية تحل محل المدارس الفكرية التى سادت فى لقرن العشرين .

فانتقادات ما بعد الحداثة لا تشير فعليا لتقسيم علم الاجتماع ، بل إنها أقرب إلى تصوير هشاشة الفكر الاجتماعى الراهن . وحقيقة الأمر أن علم الاجتماع قد بدأ هذه الحالة من التجزأ والتفكك قبل ظهور ما بعد الحداثة كما يرى "ريموند لى" Raymond Lee ، فمجرد تفكك الامبراطوريات الكبرى مع استقلال الدول التى كانت محتلة ، فإن علم الاجتماع فى توسعة فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية . شهد حالة حادة من التفكك فى كل أطره الثقافية ز وعلى هذا يرى منظروا ما بعد الحداثة أن مسعاهم هو إعادة تجميع هذه العلم المتفكك وهو مسعى يتعارض مع كل التوجهات التنظيرية العالمية .

ومع ذلك ، فإن المدافعين عن فكر الحداثة ، مثل "هابرماس" Habermas إلى أن فكر ما بعد الحداثة ماهو إلا نتاج وتابع لفكر الحداثة، وهنا تتضح إشكالية الادعاء بتأصيل طرح نظرى جديد . وهذا العرض بين حالة الخلاف الشديدة بين منظرى الغرب حول فكرة ما بعد الحداثة وعولمة علم الاجتماع . فإن كان الأمر كذلك بين منظرى الغرب فى طرحهم الذاتى ، فكيف يمكن له أن يؤثر على ممارسات علم الاجتماع فى دول العالم غير الغربية ، وإذا كانت الدول القريبة نفسها لم تتفق عليه حتى الآن . خاصة بالنسبة للدول

التى تعرضت بما فيه الكفاية للتأثير الغربى ؟! وهذا التساؤل لابد من النظر إليه بجدية لأنه يعمق من التعارض فى عالمية علم الاجتماع التى تفيد بأن علم اجتماع ما بعد الحداثة يمكن النظر إليه كشكل من الشرعية العالمية لعلوم اجتماعية وطنية . وحيث أن هذا الجدل صار عالميا ، فمن المحتمل أن يسعى علماء الاجتماع فى دول العالم الثالث لتطوير شكل جديد من علم الاجتماع يعكس أصالة عوالمهم المحلية وهو التحدى الحقيقى والاختيار الاكبر لفرضيات ما بعد الحداثة (٣٣).

٣- التوجه التفكيكى لما بعد الحداثة

يوجه ما بعد الحداثيين Post-modernist وما بعد البنيويين Post-structuralist انتقاداتهم الضمنية أحيانا والصريحة فى أحيان أخرى للأسس التنظيرية البعيدة للنظرية الكلاسيكية (أو ما يطلق عليه ما وراء الأسس التنظيرية) meta-theoretical foundations of classical Theory، خاصة ما يتعلق لفرضياتها حول التمثيل والارتباط بين ما هو اجتماعى وما هو ذاتى. وفى سياق نقدهم اللاذع للشمولية التى تميز فكر التنوير Enlightenment، فإن بعض النقاد مثل بودريلارد و"فرنسوا وليوتارد وجاك ديريدا وغيرهم يتجاهلون قدرة النظرية الاجتماعية على الإلمام بالأوجه المعقدة للحداثة والإسهام فى إحداث تقدم وتغير اجتماعى حقيقى. وأن التوجهات الناقدة والمنطلقات الجديدة للمجتمع المعاصر تستلزم إقصاء الأفكار القديمة وإجمال نظريات توجه الحداثة نحو نسق جديد.

كما أنهم يعيبوا على أنصار النظرية الاجتماعية الكلاسيكية مزاعمهم المتعلقة بتخطيط شمولية الاجتماعية Social Totality والبحث عن الظروف الاجتماعية التى تضمن حدوث "التقدم التاريخى" وتيسير التغير الاجتماعى

التقدمى. وبالرغم من أن العديد من منظرى ما بعد الحداثة من الماركسيين السابقين، إلا أنهم باتوا يرفضون السياسات الأصولية والاشتراكية وحتى إصلاح نظام الثروة فى الدولة. كما أنهم يتقدموا فى هذا المسار من خلال توجيههم للانتقادات خاصة للدعاوى الماركسية المتعلقة بالتاريخ وما يطلقون عليه الانعتاق أو التحرر العالمى Universal Emancipation.

ويرى ما بعد الحداثيين أن الفضيلة تكمن فى التخلي الكامل عن كثير من معتقدات العلم والمنطق ويقدموا رؤى بديلة تؤدى في الواقع لشرعنة القمع السياسي وفرض النموذج الثقافى الأوحد . وهم فى هذا السياق يزعمون أن الملامح الجمعية للنظرية الاجتماعية لها صلة بالنظم المركزية فى السلطة والتخطيط الاجتماعي اللذان يقضيان على الخصوصية ويعوقا القوى الإبداعية من العمل والانطلاق .

وفى سياق رفضهم للفرضيات البعدية للنظرية الاجتماعية الكلاسيكية المتعلقة بالتمثيل الاجتماعى والتماسك الاجتماعى والنظرة للفرد، فإن ما بعد الحداثيين ينادون باقصاء ما يطلقوا عليه؛ الانتقادات الثقافية الأصولية خارج فكر التنوير. ويتبنون إستراتيجية بعد بنيوية Post-structuralist لتمييز معالم الارتباط بين الإشارات والمرجعيات متخلين بذلك عن مسالك النظرية الحديثة لتمثيل الواقع. فعلى سبيل المثال، ينظر "ديدريدا" Derrida للغة على أنها شكل من اللعب الحر free play مستقل عن أى ارتباطات ، ويرفض القول بأن للغة القدرة على التمثيل الموضوعى للوقائع الفوق لغوية Extra-linguistic. وعلى النسق ذاته، ينظر "بودريلارد" Baudrillard – وهو أحد متطرفى فكر ما بعد الحداثة – للواقع Reality على أنه مسرحية استعراضية من التشبيهات. وفى حين أن النظرية المعرفية (الابستمولوجية)

الحديثة تركز على توافق التمثيلات مع الموضوعات الخارجية، فإن بورديلارد يرى أن الإشارات والصور قد حلت فى الآونة الأخيرة محل الواقع. وفى عرضه المباشر لعصر ما بعد الحداثة، يعلق قائلا :"إننا نعيش بمنطق المحاكاة Simulation الذي لا علاقة له بمنطق الحقائق والتواتر المنطقي". فمن منظوره، أن انتشار الصور والرسائل المتناقضة يؤدى إلى إلغاء كل الحدود بين الإشارات والمرجعيات وبين الواقع والخيال وبين ضياع الحقيقة والمعنى(٣٤).

كما يؤكد ما بعد الحداثيين على تفكك المجتمعات وهدم الثقافات رافضين الفرضيات البعدية للنظرية الاجتماعية المتعلقة بالتماسك الاجتماعى، ويصل بهم الحال أحيانا إلى رفض ماهو اجتماعى من الأساس. فهم ينظروا لما بعد الحداثة باعتبارها مصفوفة شديدة التعقد من العمليات الآنية المتقطعة التى تتم فى كل مكان محدثة تغيرات فاصلة فى الفضاء الاجتماعى وفى تعدد المنطلقات واختلاف الأصوات وتناقض الصور والرسائل. باختصار، تمثل هذه التجربة حالة من الفصام العام. وهذه الحالة من التنافر الثقافى المتطرف لما بعد الحداثة تعيد إلى الذهن خطاب نظرية الحداثة الذي كان قد انتهى والذي يتمحور حول الهياكل الاجتماعية الصارمة (مثل البنى الهرمية الطبقية، والبنية النوعية والتنظيمات المعقدة) والعمليات الاجتماعية المنمذجة (مثل التكامل والهيمنة والاستغلال).

وينظر منظروا ما بعد الحداثة للمساعى السابقة للتحويل القيم البرجوازية إلى أيديولوجية ثورية أو حتى إلى إصلاح فى نظام الثروة على أنها كان نتيجتها القمع وأن الهدم والتفكك الثقافى الغربى بحياة الآن يبطل كل انتقادات الحداثة . وحيث أنهم يؤمنون بأن النظرية الاجتماعية الناقدة لم يعد

لها أى قاعدة تاريخية أو جماهيرية ، فإنه (منظروا ما بعد الحداثة) يقوموا بنقدهم الهدام للنظرية الحداثة بغرض إنشاء قاعدة جديدة كلية للنقد الثقافى.

وفى ظل ميلهم الراسخ نحو الفردية الجمالية aesthetic Individualism فإنهم يعتبرون الجمعية والقيم الاجتماعية المتلازمة وكل أشكال التضامن الاجتماعى على أنها نوع من القمع . كما أنهم يسيرون على نهج نيتشه فى أنهم يودون تحريرا أشكال الحداثة الجديدة المتمثلة فى الرغبة والخبرة والتعبير والابداع عما يرونه نظم اجتماعية قمعية . وعلى هذا ، فإن منظروا ما بعد الحداثة لا يقدموا شيئا يتعلق بالاعتمادية المجتمعية والتعاون الاجتماعى ويميلوا لرفض النظريات والتنظيمات والحركات الساعية للعمل الجماعى أو التعبئة لفرض تغير اجتماعى تقدمى [٣٥].

فضلا عما سبق، فإن ما بعد الحداثيين ينادون بإقصاء القضايا الفلسفية التى كانت سابقا تشكل مفاهيم التمثيل والتماسك الاجتماعى فى الفلسفة الحديثة والنظرية الاجتماعية. فهم يعيبون على المنظرين الكلاسيكيين نظرتهم للإنسانية باعتبارها مواضيع عقلانية قادرة على إنجاز فهم واضح للعالم الخارجى وتطبيق هذه المعرفة بغية تحسين الظروف الإنسانية، متبنين لموقف نيتشه (باعتباره أقدم رواد فكر ما بعد الحداثة) من القضية الفلسفة الحديثة على أنها لا تمثل التحدي الكافي وأنه يجب التخلص منها. فقد نفى نيتشه وجود أى شئ بخلاف العمل والتأثير والكينونة. فالتفاعل هو مجرد تراث يرجع إلى الأموات. ومن منظوره أن الموضوع الخيالي هو مجرد ناتج عرضى للتجانس الثقافى والرغبات المتعارضة وحب البقاء. من هذا المنطلق، نجد أن هذا التوجه التفكيكى الذاتي المفرط يرفض المعايير المقبولة وضبط النفس والشعور بالذنب،

ويحول المواضيع والقضايا الحديثة إلى مجرد ظل يمثل ما يمكن أن يكون عليه الفرد.

وعلى شاكلة نيتشه، فإن ما بعد الحداثيين يرفضون مفهوم الموضوع العقل والقيمة؛ لانه – كما يزعمون – يقمع عفوية الانسان ورغباته وقوته على الإبداع.

ويضع ما بعد الحداثيين أسس نظريتهم على أنقاض النظرية الكلاسيكية من خلال لفظهم لفرضياتها الأصيلة المتعلقة بالتمثيل والتماسك الاجتماعى والذاتية. ويزعم بودريلارد أن نشوء ما بعد الحداثة قد محي القضية كلية وأن الدراما المسرحية متباينة الصور والأشكال قد انتهت. ويضيف أننا الآن مجرد نهايات طرفية من شبكات متعددة ولسنا صناع المصفوفة الاجتماعية وأن عهد العقلانية قد ولى وانتهى. وأن المنظرين الكلاسيكيين نادرا ما تناولوا التعقيدات التفسيرية للفكر التمثيلي ولم يبحثوا فى الشكوك المتأصلة التى تميز كل الأحكام المختصة بعلاقة النظرية بالواقع الاجتماعى. لكنهم فى سياق دفاعهم عن صلاحية مواقعهم الجوهرية – على وجه الخصوص – تحدثوا غالبا بلغة يقينية أكثر من اللازم . وفى إرهاصاتهم الدوجماتية الايجابية، وضعوا فاصلا واضحا بين الذات والموضوع، ناظرين للباحث المستقصى على أنه مجرد شاهد وأن الحقائق كما لو كانت غير متأثرة بالعملية التفسيرية [٣٦].

٣- حقيقة تيار ما بعد الحداثة

وردا على ذلك يرى "روبرت أنتونيو" Robert Antonio و"دوجلاس كيلنر" Doglas Kellner أن انتقادات ما بعد الحداثة الموجهة للنظرية الاجتماعية المعاصرة مفرطة فى نقدها، كما أنها تغفل النواحى القيمية للنظريات الكلاسيكية، فضلا عن الإشكاليات التى تميز توجه ما بعد الحداثة. فالنظرة الناقدة والمحللة لنظرية ما بعد الحداثة توضح باستجلاء توجهها نحو إحداث التفكك الاجتماعى والثقافى الذى يتجاهل الاعتمادية المجتمعية ويحط من قدر الثوابت الاجتماعية ويؤكد الباحثان أن النظرية الاجتماعية الكلاسيكية ليست نظرية متكاملة فكلما أن بها من المميزات ونقاط القوة ، فإن بها أيضا من نقاط الضعف والسليذت ما دعا منظروا ما بعد الحداثة لانتقادها . إلا أن ذلك لا يعنى اجتثاث النظرية من جذورها والتخلص من التراث الفكرى الهائل الذى يقف ورائها ، فلا يستطيع أحد إنكار الدور الذى قامت ولازالت تقوم به النظريات الكلاسيكية فى إثراء مشروعات النظريات الاجتماعية وإعادة البناء الاجتماعى . وما يقترحه الباحثان ، هو إعادة النظر فى سلبيات النظرية الاجتماعية الكلاسيكية وإعادة هيكلتها وطرحها لتقدم منطلقات تنظيرية مناسبة للمجتمع المعاصر وتوفر الاجابات البناءة على انتقادات منظرى ما بعد الحداثة.

ومع ذلك، فإن المنظرين الكلاسيكيين غالبا ما اعتبروا كل تمثيلات المجتمع غير كاملة ولابد من قياسها على الاثبات المحتمل لبطلان البحث . وينظر هؤلاء المنظرون للمجتمع كل بنيوى متمايز . وبالرغم من الاختلاف الشديد حول مستوى الاعتمادية وأشكال الارتباط ، فإنهم لازالوا يحاولوا مواجهة السمات التنظيمية والعمليات الانمائية التى تربط الجماعات الصغيرة بالوحدات

الاجتماعية الأكثر اعتمادية .وعلى النقيض من منظرى ما بعد الحداثة ، فإن المنظرين الكلاسيكيين يرون العالم الاجتماعى يتمتع بنسق معقد من التماسك يمكن التعبير عنه نظريا . لكنهم لم يكونوا دائما مبصرين لحقيقة أن التنظيمات الاجتماعية والجماعات ليست مرتبطة بشكل واضح ككيانات غير اشكالية الطابع . فعلى سبيل المثال ، الصورة البلاغية العضوية الموظفة من قبل العديد من المنظرين قد جسدت الهيكل الاجتماعى وعملياته البنيوية ، مع المبالغة الشديدة فى استقرار وتماسك أنماط توقعها وخصوصيتها.

وينظر المنظرون الكلاسيكيون للمنظمات الاجتماعية الكبرى القائمة على فكر الحداثة ولاعتماديتها المتواترة على أنها مرتبكة بالقوى الجدلية المعارضة التى ينتج عنها التفكك الاجتماعى والهدم الثقافى . فهم وضعوا رؤى تهدف لانتقاد المجتمع ومقترحات للتغير الاجتماعى من واقع التفاعل بين تلك الظروف المتكاملة والمفككة . وبمزيد من التحديد ، فقد أكدت انتقاداتهم الجوهرية على التوتر والتناقضات الحادثة بين المثل الديموقراطية الناشئة والاحتماليات التى تطرحها الحداثة بأشكالها الجديدة للهيمنة والظلم وعدم المساواة والاستقطاب . وكما هو الحال فى فرضياتهم البعدية (الماورائية) المحورية ، فإن الطريقة المنهجية التاريخى للنقد الاجتماعى التى يتبعها المنظرون الكلاسيكيون قد تولد عنها حجج دوغمائية وزائفة اجتماعيا (والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها: ما يتعلق بالحتمية الجبرية للتاريخ) والتى يعبر عنها آخرون بالحاشية الناقدة حيال الموارد المادية (الحسية) واحتمالات نشوء أشكال جديدة من التضامن والكفاح الاجتماعى .وفى أفضل الحالات ، عبر المنظرون الكلاسيكيون عن تطلعاتهم المتنامية ولحياة اجتماعية أكثر حرية وديموجرافية فى ضوء القيود والفرص التاريخية الفعلية لادراكهم .

وقد هاجم دور كايم الإفراط فى التركيز على الفردية والمصلحة الخاصة التى تميز فكر الحداثة ، لكن يصر – رغما عن ذلك – أن تقسيم العمل ينتج عنه حالة من الاعتمادية والأنماط التبادلية والتعاون التى تشكل مبادئها الأخلاقية الجوهرية التى أساسها المساواة والحريةز

ومن الواضح أن توجه دور كايم وماركس يعبر عن حساسيتهما التاريخية للممارسات الديمقراطية الناجمة عن البنية الاجتماعية والحركات الاجتماعية الناشئة عن الحداثة ، لكنها أحيانا ما سيحدث بشكل دورجماتى عن شكل من التطور المجتمعى واحتمالية إدراك الحرية والعدالة . وبالرغم من زعم المنظرين الكلاسيكيين التخلى عن الخلفية الفلسفية ، فإنهم غالبا ما يتناولوا السمات النقدية للحداثة بشكل مفرط فى تفاعله ؛ ناظرين إليها على أنها ضمانات ثابتة لمستقبل أكثر ديموقراطية .

أما منظروا ما بعد الحداثة ، فمن خلال رفضهم المطلق للفرضيات البعدية للطريقة المنهجية الامبريقية للنظرية الكلاسيكية والطريقة التاريخية للنقد الاجتماعى ، فإنهم يطرحون علم اجتماع بديل يدعم مزاعمهم حول بزوع حقبة ما بعد الحداثة ويتخلى فى الوت ذاته عن الوسائل التحليلية اللازمة لتوضيح وتفسير القواعد التاريخية لنقدهم للحداثة .

وأخيرا ، فإن المزاعم الاجمالية لمنظرى ما بعد الحداثة ، لازالت تسير على درب النظرية الاجتماعية الكلاسيكية ، لكن بدون الأدوات التصورية والتحليلية اللازمة لتقديم عمل مقنع للتوجه ما بعد الحداثة المزعوم[٣٧].

المراجـــــع

1- Douglas Kellner, Critical Theory and the Crisis of Social Theory, Retrieved, May, 5, 2009, From http://www.gseis.ucla.edu/faculty/kellner/kellner.html

2- Joao Caraça, Understanding and coping with change, Proceedings of Organization For Economic Co-Operation And Development (OECD) "Re-inventing the Social Sciences", Lisbon on 8-9 November 2004, p. 6.
3- Ibid, p. 7.
4- Orville Lee, Social Theory Across Disciplinary Boundaries: Cultural Studies and Sociology, Sociological forum, Vol. 14, No. 4, 1999, pp. 551.
٥- على عبد الرازق جلبى، علم اجتماع العولمة وعولمة علم الاجتماع: رؤية مستقبلية لعلم الاجتماع في العالم العربى، قرطبة للدراسات الاجتماعية، نوفمبر ٢٠٠٨، ص ص١٦-١٧.
6- Luk Van Langenhove, Rethinking the social sciences: Initiatives from multilateral organizations, Proceedings of Belgian E.U. Presidency conference "Unity and Diversity" Bruges, 29-30 October 2001, pp. 1-2.
٧- على عبد الرازق جلبى، مرجع سابق، ص ص١٧-١٨.
8- Luk Van Langenhove, op, cit, p. 2.
9- Orville Lee, op. cit, p. 552.
10- Douglas Kellner, op. cit.
11- Hans Joas, The changing role of the social sciences: An action-theoretical perspective, Proceedings of Organization For Economic Co-Operation And Development (OECD) "Re-inventing the Social Sciences", Lisbon on 8-9 November 2004, p. 12.
12- Orville Lee, op. cit, p. 548.
13- Ibid, p. 549.
14- Raymond L.M. Lee, Global Sociology or "Ghettoized" Knowledges? The Paradox of the sociological Universalization in the Third world, The American sociologist, Vol. 25, No. 2, 1994, pp. 58-59.
15- Ibid, pp. 60-61.
16- Ibid, pp. 62-63.

١٧- على عبد الرازق جلبى، مرجع سابق، ص ص٢-٣.
18- Browning, Gary, et al., understanding contemporary society, Theories of the present, sage publications, London, 2000. pp. 248-249.
١٩- على عبد الرازق جلبى، مرجع سابق، ص ٤.
٢٠- مهدي محمد القصاص، عمل الشباب في ظل العولمة: دراسة ميدانية، المؤتمر الثانى لعمادة البحث العلمى "الوطن العربى وتحديات العولمة"، جامعة اربد الأهلية، الأردن، ٢٥-٢٦ أبريل ٢٠٠٧، ص١١.
٢١- على عبد الرازق جلبى، مرجع سابق، ص٥.
٢٢- مهدي محمد القصاص، مرجع سابق، ص ص١٢-١٣.
23- Luk Van Langenhove, op, cit, p.1
24- Ibid, pp. 2-4.
25- Christopher Chase-Dunn, Global Public social science, The American Sociologists, vol. 36, Nos. 3-4, Springer U S, November, 2005, p. 121.
26- Ibid, p. 133.
27- Ibid, pp. 128.129.
28- Deborah Barret and Charles Kurzman, Globalizing social movement theory: The case of eugenics, Theory and Society Journal, Vol. 33, Kluwer Academic Publishers. Netherlands, 2004, pp. 487-489.
29- Ibid, pp. 490-491.
30- Raymond L.M. Lee, op. cit, p. 63.
٣١- عبد الوهاب المسيرى، الحداثة المنفصلة عن القيمة والإله الخفي، موقع الجزيرة نت، ١ مارس، ٢٠٠٧.
٣٢- المرجع السابق.
33- Raymond L.M. Lee, op. cit, p. 64.
34- Robert J. Antonio and Douglas Kellner," Postmodern social Theory: contributions and limitations" in David Dickens and Andrea Fontana (Eds), Postmodernism and social inquiry, New York: Guilford press, 1944, p. 129.

35- Ibid, pp. 135-136.
36- Ibid, p. 131.
37- Ibid, p. 132-134.

الفصل الخامس

علم الاجتماع الطبي

أولا: الصحة والمرض من المنظور الاجتماعي

ثانيا: مفاهيم أساسية

ثالثا: التطور التاريخى لعلم الاجتماع الطبى

رابعا: نظريات علم الاجتماع الطبى

خامسا: البعد الاجتماعى للمرض

أولا: الصحة والمرض من المنظور الاجتماعي

بالرغم من صعوبة وضع تعريف دقيق لعلم الاجتماع، فإن العديد من الباحثين يصفونه على أنه دراسة المجتمع أو دراسة المؤسسات التى يتألف منها المجتمع أو دراسة العلاقات الاجتماعية. فعلم الاجتماع معنى بدراسة الوقائع

الاجتماعية التى تمثل طرق التصرف والشعور والتفكير المشترك للمجتمع، والتي تلزم أفراد هذا المجتمع بالالتزام بها والامتثال لها. فالمعرفة الاجتماعية تمكننا من النظر للمجتمع وللعلاقات الإنسانية بطريقة معينة؛ وأن نفهم ونفسر ونتنبأ بالسلوكيات المختلفة لأفراد هذا المجتمع. إذن فالمنوط من علم الاجتماع هو الدراسة العلمية للمجتمع البشرى من خلال البحث فى السلوكيات الاجتماعية للإنسان. ومن هذه السلوكيات تلك المتعلقة بقضايا الصحة والمرض، وسياقها الاجتماعى ومردودها على الأفراد وعلى المجتمع ككل.

فالصحة والمرض من المشاهد شديدة الأهمية في الحياة الاجتماعية. فالحالة الصحية الجيدة تسمح للفرد بأداء أدواره الاجتماعية المختلفة فى حياته بالشكل الصحيح. والمرض – كما يراه "تالكوت بارسونز" Talcott Parsons – شكل من الانحراف الاجتماعي. وعليه فإن المجتمع يقوم بخلق نموذج مقبول من السلوكيات فيما يتعلق بالمرض، يطلق عليها "دور المريض" والتى تلزم الشخص بمحاولة العودة إلى حالة الصحة. ويحاول علم الاجتماع الابتعاد عن التعريفات البيولوجية للصحة. وينطلق من فرضية مفادها أن الصحة والمرض عبارة عن بنى اجتماعية " [١].

وبالرغم من أن علم الاجتماع الطبي ليس بالفرع العلمي الجديد. إلا أنه أضيف حديثا لمجال ومهنة التمريض. ويتصدى هذا الفرع الجديد لطبيعة العلاقة بين علم الاجتماع ومهنة التمريض خاصة الفائدة التى قد تعود على ممارسة التمريض من النظريات الاجتماعية [٢]. وذلك لما لعلم الاجتماع من إسهامات كبيرة فى الجوانب والمجالات المعاصرة للطب والصحة والمرض[٣].

وليس المرض مجرد شيء يحدث للجسم، ولا الطب ما يلجأ إليه الإنسان حتى يتعافى. بل إن المغزى الاجتماعي الحقيقي للصحة والمرض

والطب أبعد ما يكون عن ذلك. يتضح ذلك فى تأكيد الباحث الفرنسى "ميشيل فوكالت" Michael Foucault من أن الطب ليس مجرد خدمة حميدة، بل إنه شكل من الطاقة الحيوية التى تشكل نمط فهمنا للصحة والمرض. فضلا عن ذلك، فإن الطب ليس كيان مفرد، بل إنه نظام متكامل يتقدم فى مسار خطى نحو مزيد من الدقة فى إدراك الحقيقة.

وتؤكد العديد من الدراسات على وجود علاقة وثيقة بين مفهومى الصحة والمرض وبين الثقافة ونسق القيم والمعتقدات السائدة فى المجتمع المحلى والتي تنعكس على الوسائل والأساليب التقليدية لعلاج الأمراض أو الوقاية منها، من خلال معتقداتهم وأفكارهم مثل الإيمان بالقضاء والقدر والحسد والعين الشريرة وغير ذلك من مكونات الثقافة المحلية السائدة فى كل مجتمع.

فقد وجدت دراسة قام بها "ستراش وهيندمان" Strach & Hyndman ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض فى المساكن الرطبة سيئة التهوية. الأمر الذي أكد وجود علاقة بين اعتلال الصحة والاسكان الذى يفتقد الظروف البيئية الصحية كالرطوبة وعدم النظافة والضوضاء وازدحامه بالأفراد، مما يؤدى إلى اعتلال صحة الأفراد وانتشار الأمراض الصدرية كالربو والحساسية الصدرية والأمراض المعوية كالاسهال والقئ. كما أن الأطفال يولدوا أقل وزنا وغالبا ما يكونوا مرضى أو عاجزين [٤].

والنظم الطبية الهادفة لإنتاج المعرفة والحفاظ على الصحة وعلاج الأمراض تختلف إلى حد بعيد من ثقافة إلى أخرى. فحتى فى ظل المجتمع الواحد. وحتى عندما تتخذ الرعاية الصحية طابعا مؤسسيا واحدا. فإن الطريقة التى يشكل بها الطب خبراتنا عن أنفسنا وعن أجسامنا وعقولنا. وكذلك الطريقة التى نستفيد بها من الطب. تختلف وفقا لجماعات القوى المتباينة (مثلا

باختلاف العرق والطبقة والنوع والاختلافات الإثنية). وكما أن النظم الطبية تختلف بشكل كبير اعتمادا على السياق الذى تتواجد به. فكذلك المعنى الاجتماعي للمرض يكون عرضه للتنوع وفقا القيم والمعتقدات الاجتماعية المحددة مثل الميلاد والحياة والموت. وحتى الاعتبارات العادية مثل محددات المرض تكون متأصلة بشكل راسخ فى المدركات الاجتماعية التى تحدد ما الذى يمكن أن تصفه المرض وما الذى لا يكون كذلك [٥].

ومما لاشك فيه أن الصحة مسئولية اجتماعية داخل إطار المجتمع المحلى. فلقد أثبتت العديد من الدراسات والإحصائيات أن عدم المساواة فى الظروف المعيشية يعكس تفاوت فى الحالة الصحية لأفراد المجتمع كما أن هناك علاقة بين الصحة والعديد من المقومات الاجتماعية مثل البيئة والمستوى الاجتماعى والاقتصادى وأسلوب الحياة. وثقافة المجتمع المحلى.

واصطلاح الدراسة البيئية للصحة الاحتماعية ينطوى على شقين رئيسين. الأول المجتمع المحلى Community والثاني الصحة Health، وغنى عن البيان أنه لكى تقوم بتنفيذ أى برنامج Program ناجح فأن ذلك يستلزم من الاخصائيين فى الصحة الاحاطة الكاملة والاعتبار الأساسى لكل من الكلمتين – ولابد لهم كذلك من استكمال معرفتهم وفهمهم بمشكلات الصحة health problem. كذلك لابد من تفهم الجوانب الاجتماعية والأبعاد الأساسية للصحة الاجتماعية [٦].

ومنذ إرهاصاته الأولى. كان ينظر لعلم الاجتماع الطبى غالبا كمجال تطبيقى. أما الآن. فإن له إسهاماته الكثيرة والمتنوعة، بما ذلك التطبيقات شديدة التعقد. فعلم الاجتماع الطبى يجعل الجسد البشرى موضع الدراسة الاجتماعية التنظيرية والبحث الامبريقى – وهو يكشف عن طبيعة الأنماط الثقافية فى

الروتين العادى ويرسم تطور الطب الحيوى ويخطط لتوابعه. كما أن علم الاجتماع الطبى يتحدى الفرضيات المسبقة ويدرس الممارسات والتفاعلات المؤسسية. وهو فى المجمل يطرح العديد من التساؤلات التى بالإجابة عنها تفتح آفاقا جديدة لنا، وتثرى فهمنا للظواهر ذات الصلة (٧).

فلاشك أن الصحة والمرض لهما معانى اجتماعية. وهما لا يحدثان اعتباطا أو بطريقة عشوائية. وإنما يحدثان بدرجات متفاوتة تقل أو تزيد بين الجماعات الاجتماعية المتباينة. وهما يرتبطان بالغنى والفقر. كما ترتبط الامراض العقلية بالبيئة الاجتماعية.

وتتطلب معالجة المرض أكثر من مجرد تطبيق المعرفة الطبية من خلال الوسائل الطبية المعروفة. فالنظم المسئولة عن الرعاية الطبية تدعمها مجموعة تنظيمات أخرى كثيرة مثل الهيئات الصحية الطوعية وأقسام الصحة العامة وشركات الأدوية ومؤسسات التأمين الصحى، وغيرها من النظم الطبية التى تظهر لتمد الأطباء بكل ما هو ضروري للعلاج الناجح.

وترتبط كل النظم الطبية وتتأثر بدرجة ما بنظم اجتماعية أخرى. فالهيئات الحكومية تمنح الأطباء والمستشفيات تصريحات العمل وتنظم المؤسسات الدوائية وغيرها من المنظمات، وتعمل على توفير إمكانيات الرعاية الطبية للسكان. كما تأخذ النظم التربوية مسئولية اختيار وتدريب العاملين فى المهن الصحية. وتشرف التنظيمات الدينية على المستشفيات وغيرها من المراكز الصحية وتوجهها.

ولقد أمدتنا دراسة كيفية تأثير المرضى فى الجماعات الانسانية. وطرق تأثير الجماعات الانسانية فى المرض بمجال من مجالات علم الاجتماع هو علم الاجتماع الطبى ولم يعد من المستساغ الآن أن يكون التركيز على

الجوانب الفنية فى التعليم وإلا ترتب على ذلك تخريج أطباء وممرضات ذوى مهارة وكفاءة فنية. ولكنهم متناقضون مع المجتمع الذى يعيشون فيه. أو على أقل تقدير غير متفاعلين معه مما يسبب لهم متاعب نفسية فى كثير من الأحيان. ويحول دون شعورهم بالمرضى. كما يؤى إلى عجزهم عن القيام بالدور المهم الذى لابد أن يلعبه المثقفون والمهينون فى البلاد النامية (٨).

ثانيا: مفاهيم أساسية

علم الاجتماع الطبى

يعد علم الاجتماع الطبي فرعا هاما من فروع علم الاجتماع، ويمثل مجالا مشتركا بين الطب وعلم الاجتماع. أى أنه العلم الذى يهتم بدراسة الإنسان من حيث علاقته بالمجتمع وبالصحة والمرض. وهو لا يقتصر على مجرد الدراسة والفهم النظري بل يمتد إلى مجالات البحث التطبيقى. فإن كان الطب يهتم بقضايا الصحة والمرض وعلم الاجتماع يدرس البناء الاجتماعى فإن علم الاجتماع الطبى يمثل حلقة الوصل بينهما. أى أنه يدرس قضايا الصحة والمرض فى ضوء علاقتهما بالنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية. وقد تنوعت وتعددت تعريفاته بتنوع اهتمامات ودوافع الباحثين فيه من حيث المشكلات الصحية أو المجال الاجتماعى الطبى. ويسبب حداثته النسبية كفرع جديد من علم الاجتماع أيضا.**ويمكن الإشارة إلى أهم التعريفات التى وضعت لعلم الاجتماع الطبى فيما يلى:**

- عرفه "ميكانيك" Mechanic بأنه مجموع الجهود التى تهدف إلى تطوير الأفكار السوسيولوجية فى داخل سياقات الأنظمة الطبية، والتى تهدف أيضا إلى دراسة القضايا التطبيقية العامة فيما يتعلق بموضوعات المرض ورعاية المريض.

- ويعرفه "سوسر وواتسون" Susser and Watson بأنه فرع لعلم الاجتماع يهتم بدراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والنفسية التى لها علاقة وتأثير على صحة الجماعات والمجتمعات، وعلى انتشار الأمراض والأوبئة، مع التركيز العملى التطبيقى على المجال الاجتماعي؛ كتوفير الخدمات الطبية والاجتماعية لنشر الصحة ومقاومة المرض وتوفير الحلول المناسبة للمشكلة الصحية فى إطارها الاجتماعي.
- ويعرفه على المكاوى بأنه الدراسة السوسيولوجية لقضايا الصحة والمرض، وتناول المستشفى كنسق اجتماعي وثقافي، ودراسة علاقة المريض بالقوى العاملة الطبية وبالمؤسسات العلاجية كما يحددها البناء الاجتماعي والوضع الطبقي.

وهكذا يتضح أن علم الاجتماع الطبي – كفرع من علم الاجتماع – يركز اهتمامه على الدافع الاجتماعى وعلاقته بالظروف والأحوال الصحية لأفراد المجتمع. أى أنه يركز على دراسة الظاهرة الصحية والمرضية فى إطارها الاجتماعى، ومن ثم تنعكس أفماره السوسيولوجية على النسق الكبى وتقدم لأعضائه صورة شاملة عن أهمية العوامل الاجتماعية المرتبطة بالصحة والمرض. وعن سلوك المرض. وعلاقته بالخدمة الصحية المقدمة. ونمط الأسرة ودوره فى اتخاذ القرار الطبي. وصورة بناء القوة السائدة فى المجتمع ودرجة تأثيرها على أداء الخدمة الصحية [٩].

علم التمريض

علم التمريض Nursing Science علم فريد يجمع بين مزيج من العلوم البيولوجية والاجتماعية والسلوكية والعلوم الأخرى. يؤكد ذلك ما يراه "هولدن ولتيل وود" Holden and Little Wood من أن هناك نطاقات

متداخلة فى الممارسة الحديثة للتمريض والطب. ويتميز علم التمريض عن الطب فى أنه يركز على رعاية المريض واستجابته للمرض. وفى الوقت ذاته يهتم بإدارة العملية العلاجية. من هذا يتضح أن لعلم الاجتماع دور واضح فى الممارسات الحديثة لتعليم التمريض (١٠).

الصحة

بالرغم من أن الصحة أمر هام للجميع. فإنه لا يوجد حتى الآن تعريف مشترك لما نصفه بالصحة. فهل هى عدم وجود المرض أو القدرة على أداء كافة الأدوار الاجتماعية بالرغم من درجة المرض، وهل الصحة مرتبطة كلية بالعوامل البيولوجية والوراثية، وهل هى تحدث بشكل عشوائى أم أن هناك أثر اجتماعى واضح يؤثر على الصحة؟ (١١).

وتعرف منظمة الصحة العالمية (١٩٨٤) الصحة على أنها حالة كاملة من الكفاءة البدنية والعقلية والاجتماعية وليس مجرد غياب المرض أو العجز. فالتعريف ينظر للصحة على أنها درجة قدرة الفرد أو الجماعة على تحقيق طموحاتها وإشباع حاجاتها من ناحية. ومن ناحية أخرى أنها قدرة التعامل مع البيئة أو تغييرها. وعلى هذا. فإن الصحة يمكن اعتبارها موردا للحياة اليومية وليس موضوع الحياة. فهى تمثل المفهوم الإيجابي الذي يؤكد على الموارد الاجتماعية والشخصية. فضلا عن تأكيده على القدرات البدنية(١٢).

كما تعرف الصحة على أنها تعبر عن مدى التواصل الفيزيقى والوجدانى والعقلى للإنسان ومدى قدرته الاجتماعية فى مواجهة بيئته. وهو تعريف يتسم بوجود نقاط عديدة من الضعف. وكما تعرف الصحة السيئة بوجود المرض فيمكن أن تعرف الصحة الجيدة بغيابه.

وقد جاء فى تعريف "بركنز" Perkins للصحة أنها حالة من التوازن النسبى لوظائف الجسم والتى تنتج من تكيف الجسم مع العوامل الضارة التى يتعرض لها للمحافظة على توازنه.

وهناك تعريف ثالث ينظر إلى الصحة لا باعتبارها غياب للمرض فحسب، بل يعرفها من خلال الأطوار المتعددة لكل من الصحة والمرض ويفترض تدرجا قياسيا يوضح العلاقة بين نموذج الصحة ونموذج المعالجة[١٣].

المرض

يشير المرض من الناحية البيولوجية إلى العمليات المرضية التى تعوق الآداء الوظيفى للجسم، حيث ينظر للمرض على أنه تغير فى البنية الحيوية أو الوظيفية

أما من المنظور الاجتماعي، فيوصف المرض على أنه الحالة الصحية التى لا تجعل الفرد طبيعيا فى ظل مجتمع ما. والمرض من هذا المنظور يوضح كيفية تلقى الشخص المريض وأفراد أسرته أو الشبكة الاجتماعية الأوسع وتعايشهم واستجابتهم للعرض والمرض. وهذا التعريف ينظر للمرض من منظور شديد الذاتية. ويربطه بالثقافة السائدة فى الجماعة الاجتماعية [١٤]. لذلك، فإن ما يشكل مفهوم المرض قد يختلف من مجتمع لآخر. وعليه، فإن فهم متعقدات الناس فيما يتعلق بالصحة والمرض وسلوكياتهم الناجمة عن تلك المعتقدات (على سبيل المثال؛ كيف يختبروا ويفسروا الأعراض) يعتبر متطلبا أساسيا للعلاج الطبى الفعال[١٥].

ثالثا: التطور التاريخى لعلم الاجتماع الطبى

يهتم علم الاجتماع الطبى – كما يبدو من مسماه – بالعلاقة بين الطب والمجتمع. وبالرغم من أن هذا الفرع من العلم حديث نسبيا. إلا أن العلاقة بين

الطب والمجال الاجتماعى قديمة جدا، وكانت دائما موضوع دراسة فى العديد من الدراسات التاريخية. خاصة الدراسات التى تقع تحت طائلة التاريخ الاجتماعى. ومع ذلك فبالرغم من أن التاريخ الاجتماعى – كمجال دراسى اهتم بالعلاقة بين الطب والمجال الاجتماعى – يندرج تحت علم التاريخ، فإن علم الاجتماع الطبى يأتى من خلفية مختلفة ويتناول مشكلاته مع منطلقات تنظيرية ومنهجية مختلفة (١٦).

ويهتم علم الاجتماع الطبى بدراسة المؤسسة الاجتماعية للطب من حيث معرفتها وممارساتها وآثارها، ويتناول علماؤه بالبحث التنظيم الاجتماعي المتعلق بالصحة والمرض، بما فى ذلك المشاهد السوسيولوجية لمهنة الطب والدراسات العلمية والتقنية التى لها صلة بالطب والرعاية الصحية. كما أنهم مهتمون بالبحث بالخبرات المنتقاة من قضايا الصحة والمرض. ويضطلع بعضهم بالبحث فى حدود الصحة العامة والديموجرافيا (علم السكان) وعلوم الشيخوخة gerontology، فى محاولة للكشف عن الظواهر التى لها صلة بالعلوم الاجتماعية والإكلينيكية (١٧).

وتشير المصادر العربية الإسلامية إلى ظهور علم الاجتماع الطبي عند العرب، حيث اهتم بعض كتاب القرن التاسع الميلادي، أمثال الأندلسى بن عبد ربه وابن قتيبه الدينورى وإخوان الصفا وابن سينا والبغدادى والأزرق ابراهيم بن عبد الرحمن بن ابى بكر بدراسة الجوانب الصحبة والوقائية للحياة الاجتماعية، وبينوا أهميتها فى حفظ نوع الإنسان وتنظيم حياته اليومية وتعويده على ممارسة الأنماط السلوكية والأنشطة الاجتماعية اليومية ذات الطابع الصحى والوقائى. وتطرقوا خلال هذه الفترة التى تناول الموضوعات الرئيسية ذات الصلة الوثيقة بما يسمى الآن علم الاجتماع الطبى. وتناولوا صورة

الطبيب الاجتماعية ونظام العمل الطبى بين الأطباء والمطبين ومجبرى العظام والمتخصصين فى علاج النساء وغيرهم من المعالجين. كما تضمن التراث العربى الإسلامي أيضا لمحات تفصيلية حول نظام الصحة الوقائية من حيث نسق التغذية وشروطها وكفايتها وقواعد الاغتسال والنظافة، مما يتبين معه أن جذور علم الاجتماع الطبى تمتد إلى بداية العصر الإسلامي الأول، وأن ازدهاره كان واضحا منذ القرن التاسع الميلادى. فى حين لم يبدأ الاهتمام به فى أوروبا وفى الولايات المتحدة إلا فى القرن التاسع عشر – أى بعد عشرة قرون – ثم بدأ فى النمو والازدهار بعد الحرب العالمية الثانية. حيث تم الأخذ بالأسباب الاجتماعية عند التفسير الفسيولوجى والبيولوجى للمرض (١٨).

وترى الكتابات الغربية أن كثيرا من الكتابات والمؤلفات لعلماء الاجتماع الأوائل تقع فى مجال اهتمام علم الاجتماع الطبى على الرغم من أنها لم توضع تحت هذا العنوان، منها تقرير أدوين شادويك عن الأحوال الصحية للطبقة العاملة فى انجلترا عام ١٨٤٢، وكذلك كتاب هنرى مايهو عن عمال وفقراء لندن فى ١٨٦١ وتخصيصه لفصول عن الأمراض الطفيلية ومستشفيات النساء، كما نجد كتاب موللر لاير عن علم الاجتماع الخاص بالمعاناة فى عام ١٩١٤ وهى كلها أمثلة على القدم النسبى لهذا العلم فى التراث الغربى.

وقد شهد القرن التاسع عشر الكثير من البحث فى صحة ورفاهية الإنسان. إلا أن لم يأخذ وضعه المستحق وثبتت مكانته فى المجتمع كعامل فعال فى الرعاية الصحية إلا فى القرن العشرين مع التطورات التى شهدها علم الاجتماع (١٩). حيث جاءت إرهاصاته الأولى في الغرب على يد "رينيه فوكس" Renee Fox التي رأت أن كلا من المعانى المعطاة لواقعة المرض، واستجابة المريض للمرض تتأثر بشدة لخلفيته الثقافية والاجتماعية وكذلك بسماته

الشخصية. بمعنى أن المرض نفسه أعراضه قد تفسر بشكل مختلف تماما بواسطة اثنين من المرضى ذوى ثقافات مختلفة وأن هذا التفسير سوف يتأثر بسلوكهم التالى للمرض وبانواع العلاج الذى سوف يلجأون إليه (٢٠). و"لورنس هيندروسن" Lawrence Henderson الذى وضع الملامح النظرية الأولى له. ثم جاء من بعده "تالكوت بارسونز" Talcott Parsons الذى وضع نتظرية النظام الاجتماعى Social system. ويعد بارسونز من مؤسسى علم الاجتماع الطبى، حيث طبق نظرية الدور الاجتماعى Social Role فى العلاقات التفاعلية بين الشخص المريض والآخرين فيما عرف بالدور الاجتماعى للمريض Sick Role. ومنذ عقد الخمسينات زاد الاهتمام بهذا العلم وكان هناك إسهامات قيمة فيه من جانب علماء مثل "هاورد بيكر" Haward Becker و "مايك بيرى" Mike Bury و "بيتر كونراد" Peter Conrad وغيرهم (٢١).

وزاد الاهتمام بقضايا الصحة والمرض فى علم الاجتماع بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، إلا أن هذا الفرع من العلم لم يشهد تطورا حقيقيا إلا فى عقد الستينات أثناء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى عاشتها مجتمعات الدول المتقدمة (٢٢).

ففى عام ١٩٥١، نشر تالكوت بارسونز كتابه النظام الاجتماعى، حيث عرض فيه المفاهيم الأساسية لعلم الاجتماع الطبى الناشئ حديثا حينذاك. وقدم لنظريته عن الدور المرضى وسمات مهنة الطب. وفى العقدين التاليين، سار البحث السوسيولوجى فى قضايا الصحة والمرض ومنظمات الرعاية الصحية على نهج تلك المفاهيم الأساسية، وكانت النظرية الوظيفية Functionalist Theory هى الاطار الفلسفى المهيمن علي تلك المفاهيم. وعلى مدار عقدين

آخرين سارت دراسات علم الاجتماع الطبى على النهج ذاته الذى وضع بارسونز خطوطه الأولى. وفى عام ١٩٧٢، قدم "ايرفينج زولا" Irving Zola مصطلح "التطبيب" medicalization إلى علم الاجتماع الطبى، وكان يشير به إلى القوة الثقافية والاجتماعية المضافة للخبرة الطبية فى مهنة الطب. وقد مثل هذا الإسهام النظري لمدرسة "برانديز" Brandes school فى علم الاجتماع الطبي – فى ظل الوضع المهنى لفروعه الأولى – تحديا للتوحد السائد فى مهنة الطب والإجماع المنعقد حول تنظيم الرعاية الصحية الذى يقوم على مدخل بارسونز الوظيفى. فقد عرض هذا النموذج الجديد (التطبيب) لمدخل تنظيرى يقوم على أساس الضبط الاجتماعى، ويولى جل اهتمامه للمزايا المكتسبة فى مهنة الطب. وفى الآونة الأخيرة، كان هناك طرحا سطحيا ينظر للمريض كضحية للطب. إلا أن هذا الطرح قد طعن عليه أتباع النهج بعد البنيوي Post structuralism. وقد أظهرت التوجهات الحديثة أن المريض ليس بتابع للمنظمة الطبية، ولا يقع تحت هيمنة ثقافة الطب العلمى. كما أنه ليس بالجاهل الذي لا ثقافة طبية لديه، بل إن هناك خطابات طبية متنافسة ليس الخطاب العلمي للطب النظامي إلا واحدا منها [٢٣].

وفى عقد الستينات زاد اهتمام علماء الاجتماع بما يقوله الناس ويفكروا به فيما يتعلق بقضايا الصحة والمرض. حيث بدأ علم الاجتماع فى هذه الآونة فى الاضطلاع بالسياق الاجتماعى الذى يحدث فيه المرض ونظرة المريض لنفسه وللمجتمع ونظرة المجتمع. كما بدأ البحث فى العوامل الاجتماعية المحددة والمؤثرة على الحالة الصحية للفرد. فمن الناحية البيولوجية، تهتم دراسة المرض بمحاولة الكشف عن الأسباب المؤدية لهذا المرض وكيفية علاجها. أما من منظور علم الاجتماع، فإن الاهتمام ينصب على السلوك المرضى. وهذا

السلوك يمثل عملية إيجابية نشطة تتضمن تفسير الأعراض وتقويم الاستجابات المحتملة وتحديد ما إذا كان من الضرورى التعامل مع تلك الأعراض، أم أنه من الأفضل تجاهلها (٢٤).

وفى العقدين الأخيرين، نما علم الاجتماع الطبى حتى صار فرعا علميا مستقلا. وكان من أهم ثمار تطوره العديد من الدراسات الكيفية، خاصة تلك التى قامت على النهج التفاعلى الرمزى. حيث أصبحت إسهامات "هوجلز" Hugles و"فريد سون" Freidson و"بيكر وجير" Becker and Geer و"روث" Roth وغيرهم، علامات فارقة فى مجال علم الاحتماع الطبى. ومع التوسع فى هذا الفرع، صرنا اليوم نجد العديد من المنطلقات التنظيرية التى يقوم عليها البحث الكيفى فى هذا الفرع من العلم (٢٥).

على هذا، فليس من المستغرب أن تطور علم الاجتماع الطبى وثيق الصلة بتطور علوم الطب والاحتماع فى النصف الثاني من القرن العشرين. فقد بدأ هذا الفرع من العلم معتمدا على النموذج الحيوى الطبى Biomedical، وصار الآن يميل أكثر للنموذج الحيوى الاجتماعي Biosocial (٢٦).

رابعا: نظريات علم الاجتماع الطبي

تركز المداخل النظرية والمنهجية لعلم الاجتماع الطبى فى المعتاد على المفاهيم الاجتماعية المحددة للصحة والمرض، مثل إشكالية وضع تعريفات واضحة لمفهومى الصحة والمرض، والعلاقة بين الفئات الاجتماعية (مثل العمر والنوع والوضع الاجتماعى– الاقتصادى) وبين الصحة: أى النتاج الاجتماعي للصحة وما إذا كانت الصحة مجرد ظاهرة عشوائية أم أنها تحدث فى سياق اجتماعى محدد لها (٢٧).

وفى دراسة جرت عن الأبحاث والدراسات التى تم تنفيذها فى علم الاجتماع الطبى، لوحظ أن هناك ثلاثة توجهات بحثية سائدة فى هذا المجال: التوجه الأول والغالب يتألف من الأوراق البحثية المتعلقة بالكشف عن النظريات المتضمنة والنماذج السائدة ذات الصلة بالمرض. يليها التوجه المهتم بمظاهر عدم المساواة الصحية. أما التوجه البحثى الثالث فى هذا المجال فيركز على الطب الحديث وفهمه التمريض (٢٨).

والنموذج الصحى السائد فى الثقافة الغربية هو النموذج البيولوجى الطبى الذى يقدم الأساس النظرى لقضايا الصحة والمرض من منظور (وظيفى) فسيولوجي. وحتى وقت ليس بالبعيد، كان نموذج المعرفة السائد فى مجال التمريض هو هذا النموذج البيولوجى الطبى الذى يركز على مناسبة المهارات العملية وبعض المعرفة الأساسية بالتشريح وعلم دراسة وظائف الأعضاء (الفسيولوجي) وعلم الصيدلة، كعلوم ومهارات أساسية لازمة لمهنة التمريض. إلا أن هيمنة النموذج البيولوجى الطبى علي تعليم التمريض بدأت تقل فى السنوات الأخيرة فى ظل انتشار النموذج السببى المتعدد multi– causal فى قضايا الصحة والمرض. وصار من المرجح أن الوضع الصحى يتحدد من خلال عوامل عدة؛ من بينها البيئة المادية والثقافة الاجتماعية. لذلك، فعند البحث فى مرض ما، يلزم الباحث الطبى أن يربط حدوث هذا المرض بالعديد من العوامل المصاحبة لمعظم ضحايا هذا المرض. يوضح ذلك "هيلمان" Helman الذى يرى أنه حتى يتسنى فهم سبب إصابة شخص ما بمرض معين فى وقت محدد، فلابد أن نأخذ فى الحسبان العديد من العوامل (الوراثية والبدنية والاجتماعية والثقافية والنفسية)، وأن نبحث فى العلاقات المتداخلة بين تلك العوامل. وهذا التفسير متعدد العوامل للمرض غالبا ما يكون

أكثر فائدة من مجرد افتراضى علاقة سبب – أثر لسلطته بين عامل معين وبين المرض.

وفى ضوء القبول بالعوامل الاجتماعية فى قضايا الصحة والمرض. فمن الضرورى للممرضة أن تفهم كيفية ارتباط العوامل الاجتماعية الثقافية بصحة الفرد أو مرضه حتى يمكن فهم الأسباب الكامنة وراء تدهور الصحة وخبرة المرض وآليات توفير الرعاية الصحية، فلابد أن تحظى الممرضة أو من يعمل فى مجال التمريض بمعرفة سوسيولوجية وإلمام بالنظريات الاجتماعية التى تقف خلف تلك المعرفة [٢٩].

فالصحة والمرض من الأمور التى نختبرها فى سياق اجتماعى محدد. فطريقة استجابتنا للمرض (أنفلونزا الخنازير على سبيل المثال) تعكس خلفيتنا وتفاعلاتنا الثقافية السائدة (حالة الهرج الشديدة والتعامل مع المرض؛ إما من منطلق الإفراط والتشدد والمبالغة فيه حتى أن البعض قرروا ترك عملهم مؤقتا والجلوس فى البيت لتعليم أطفالهم ومنعهم من الذهاب للمدرسة، أو من منطلقه التفريط، حيث لا يعير المرض أو الأعراض أى اهتمام ويقزم من المسألة. لذلك، فحتى يتسنى النظر لقضايا الصحة والمرض من منظور اجتماعى سليم، قام المنظرون بوضع نظريات عامة منظمة تقدم لقضايا الصحة والمرض والطب فى علم الاجتماع، يحظى كل منها بتساؤلات وطرائق منهجية مختلفة. **وفيما يلى نعرض بإيجاز للنظريات الأربعة المهنية على هذا المجال:**

١– النظرية البنائية الوظيفية

٢– نظرية الصراع

٣– النظرية الرمزية التفاعلية

٤– النظرية العرقية الناقدة

وسنعرض فيما يلى لكل من هذه النظريات الأربع بشيء من الإيجاز:

النظرية البنائية الوظيفية Structural Functionalism

ومن أهم منظري هذه المدرسة "دوركايم" Durkheim الذي ينظر للصورة العضوية للمجتمع بوصفها نظام System. وتركز هذه النظرية على الأثر العلمي المحدد للحقائق العلمية للسلوك البشرى القابلة للقياس بطريقة بنيوية.

ومن روادها أيضا بارسونز الذي يرى المرض كشكل من الانحراف، وأن الطب هو المؤسسة المسئولة عن الضبط الاجتماعي. ويرى أن نموذج الدور الاجتماعى للمريض هو السبيل للحفاظ على المؤسسات المجتمعية من خلال تشابك الحقوق والواجبات (٣٠).

والدور الاجتماعي للمريض – كما يراه بارسونز – هو نمط سلوكى يناسب المريض فى فترة مرضه. وبالتالى فهو حالة مؤقتة، تأخذ مدخلاتها ومخرجاتها وشرعيتها من مهنة الطب التى توظيف معايير علمية موضوعية لتحديد وعلاج المرض. **وهذا الدور يعود على المريض بفائدتين رئيستين:**

أولا: أنها تعفيه من أدواره الطبيعية مثل العمل الوظيفى أو المنزلى.

ثانيا: أنها تبين أن الشخص المريض ليس مسئولا عن مرضه. وإن كان ذلك موضع شك. حيث أن سلوكيات الفرد وأعماله قد تؤدى به إلى حيث المرض. فالفرد غير الممارس للرياضة (سلوك) يكون عرضه للمرض، والمدخن (سلوك) يكون عرضه للمرض والمدمن والزاني،... فضلا عن ذلك، فإن بعض المهن تؤدى بالفرد للمرض. مثل عمال المناجم وبعض المهن الأخرى. إذن فهذه نقطة نسبية، فقد يكون الفرد لا يعانى من أى انحراف سلوكى ومع ذلك يصاب بالمرض وهنا ينطبق هذا العنصر.

وبمزيد من التوضيح، قد يصاب اثنان بالسرطان : أحدهما مدمن مخدرات وألآخر غير مدمن. فى هذه الحالة يكون الشخص المدمن مسئولا إلى حد كبير (أى أن سلوكياته وأفعاله أودت به إلى ذلك). فى حين أن الشخص الآخر لا ذنب له ولابد فيما اصابه.

ومع ذلك، ففى مقابل تلك الإعفاءات يتوقع من المريض الالتزام ببعض الواجبات وهى:

أولا: أنه لابد أن يدرك أن الدور المرضى هذا هو حالة مؤقتة عليه أن يسعى للانتهاء منها [أى أن يسعى فى تحسين حالته].

ثانيا: أن الشخص المريض لابد أن يتعاون مع طبيب كفء يراعى حالته الصحية حتى تتحسن(٣١).

الانتقادات الموجهة للنظرية

- أن الفرد قد يدعى المرض حتى يتهرب من مسئولياته.
- أن الإنسان قد يكون مسئولا – إلى حد ما – عن تدنى حالته الصحية (والتى تنجم على سبيل المثال عن التدخين وتعاطي الخمور والمخدرات).
- أن هناك بعض المرضى لا يستفيدوا من المزايا التى تعرضها النظرية (مثل المريض العقلى).
- أن المصابين بمرض عضال ممن يتمنون أن تتحسن حالتهم يكونوا موضع نكران، من حيث كونهم مرضى مزمنين يجب عليهم التكيف مع حالتهم.
- هناك تنامى فى استخدام الطب البديل فى ظل المشكلات العديدة التى تصاحب العلاج الطبى التقليدى.

- إطلاق مسمى المرض على ما ليس بمرض. فبعض الأعمال غير الأخلاقية صار ينظر إليها الآن على أنها أمراض (مثل الشذوذ الجنسى فى الدول الغربية).
- عدم التفات النظرية للفروق القائمة على أساس العمر والنوع والطبقة والخلفية العرقية والظروف الطبية.
- المبالغة فى التحليلات السببية (المتغيرات المستقلة فى مقابل المتغيرات التابعة).

نظرية الصراع Conflict Theory

تركز هذه النظرية على علاقات القوة والآليات السياسية لكل الترتيبات الاجتماعية (مثل العرق والطبقة والنوع). ومن أعلام هذه النظرية "ماركس" Marx الذى يرى أن الفكر والسلوكيات الإنسانية تنجم عن العلاقات الاجتماعية – الاقتصادية (مثل الصراع الطبقى فى الانتاج الاقتصادى). ومحور الاهتمام فى هذه النظرية تاريخى مجتمعى يركز على قضايا العدالة والمساواة والطبيعة السياقية للمعرفة. وللأنماط المتكرر أهمية كبيرة هنا [فالتاريخ قديم فى ذاته، حديث بالنسبة لمن يعايشوه]. ويرى " انجليز" Engels – وهو من أعلام هذه المدرسة – أن قضايا الصحة والمرض مرتبطة بالترتيبات الاجتماعية غير العادلة (مثلما كان عليه الحال إبان الثورة الصناعية فى انجلترا). ويرى "نافارو" Navarro أن هناك تناقض بين الصحة والدافع للربح (مثال على ذلك، الأمراض البيئة والمهنية) والترويج لمنتجات تؤثر على حياة الإنسان وتؤدى لمرضه باعتبارها من منتجات الحياة العصرية مثل سوق السجائر والخمور). كما يرى أن الدولة تتدخل أحيانا فى القضايا الصحية لدعم الأهداف الرأسمالية (مثل إعادة الإنتاج المؤسس للبنية الطبقية، وتعزيز الفردية

والأيديولوجيات الطبية الغامضة الدافعة نحو مزيد من عدم المساواة الاجتماعية، وعدم الدعم المالى المناسب للعلاجات البديلة). أما "جراهام" Graham، فيرى أن الفروق النوعية والطبقية فى نظام الرعاية الصحية تنعكس فى نسب الحالات المرضية والوفيات (كالحوادث على سبيل المثال).

النظرية التفاعلية الرمزية Symbolic Interactionism

وتركز هذه النظرية على التفاعل الاجتماعى والفهم الذاتى وتفسير معناه عند الأفراد. وتميز هذه النظرية بين المرض بمعناه الطبى والذى يعنى تدهور الصحة البدنية للفرد، وبين المرض من المنظور الاجتماعى والذى يقصد به المعنى المتغير الذى يختبره الشخص ويشعر به فى سياق علاقاته مع الآخرين ويحاول التعامل معه (مثل مرض الصرع والزهيمر).

وتختلف هذه النظرية عن سابقتيها فى أنها تنطلق من منظور جزئي، أى من منظور الفرد المريض وعلاقاته مع الآخرين تحت مظلة المجتمع. فى حين تركز النظريتين السابقتين على المنظور الاجتماعى الكلى لقضايا الصحة والمرض.

النظرية النسوية Feminist Theory

وتقوم هذه النظرية على أساس العلاقات النوعية بين الجنسين. حيث تتحدى المنطلقات التنيظيرية لما تطلق عليه "التيار الذكورى"Male Stream. وقد ظهرت هذه النظرية فى الغرب مع تنامى الحركات النسائية المهتمة بصحة المرأة فى أواخر عقد الستينات. وما وجهته من انتقادات جذرية لنظام الرعاية الصحية التى يتجاهل المرأة إلى حد كبير من وجهة نظرهم. وينصب تركيزها على الأعمال والممارسات التى من شأنها أن تؤثر على صحة المرأة. وتؤكد

على وجهة نظر المرأة فى مشكلاتها الصحية الخاصة بها (مثل الضغط المرتبط بالظروف الأسرية غير الملائمة ومسئوليات العمل وموارد المرأة والعنف ضد المرأة). وترى هذه النظرية أن كل المعرفة مرتبطة بعوامل القوة والثروة. وأن المعرفة الطبية متمركزة فى دول أوروبا الغنية، وبالتالى فإن مخرجاتها من المتوقع أن تكون غير عادلة[٣٢].

خامسا: البعد الاجتماعى للمرض

لقد أصبح من الضرورة بمكان الاهتمام بالبعد الاجتماعي للظواهر الطبيعية التى لم يكن لها بعدا اجتماعيا من قبل. حيث أنها صارت تعتمد بشكل كبير على القرارات الاجتماعية التى تتخذها. فعلى سبيل المثال؛ حتى يتسنى لنا فهم السبب فى كون اضطرابات سوء التغذية صارت أمرا مألوفا فى الوقت الراهن، لابد لنا أن نعيد التفكير فى التغيرات الاجتماعية التى حدثت. فإذا أخذنا العولمة كمثال، نجد أن إنتاج الطعام فى العالم الحديث صار أمرا تحكمه العولمة (أشكال الطعام الجديدة وأنواعه وطريقة تناوله (تيك أواى فى الشارع) بدلا من الجلوس على المائدة وتناول أفراد الأسرة لطعامهم معا) [٣٣].

فهناك علاقة وثيقة بين العوامل والظروف الاجتماعية المحيطة بالانسان وبين فهمه للصحة والمرض. فكثير من الناس ينظرون إلى الأمراض من منظور مجتمعهم وثقافتهم الخاصة. وذلك لأن قيم الفرد وثقافته ومعتقداته ونموذج حياته تؤثر على حالته الصحية وبالتالى على نوعية وأسباب المرض عنده. ولذلك تعتبر دراسة مسببات المرض من أهم المنظورات البحثية لتحديد المرض. فمن خلال هذا المنظور يمكن معرفة أكثر الناس تعرضا لمرض معين. وفى أى شعب من الشعوب وإزاء أى ظروف وتحت أيى تأثيرات يحدث هذا المرض. بالاضافة إلى الفهم المتزايد للأمراض التى مازالت أسبابها غير

معروفة. كما يساعد على التعرف على المعلومات المتعلقة بالمرضى وتركيباتهم النوعية.. الخ ولذلك يعتبر العلماء أن مدخل دراسة المرض وتفسير أسبابه من أهم المداخل المنهجية لعلم الاجتماع الطبى.

وهناك جانبان أساسيان للمدخل السببى إلى دراسة المرض، أحدهما يعنى بمجال دراسة حدوث المرض أو وقوعه Incidence، ويعنى الثانى بمجال دراسة إنتشاره وتفشيه Prevalence. ويشير الأول إلى عدد حالات المرض الجديدة التى حدثت فى المجتمع خلال فترة زمنية معلومة. أما الثانى فيشير إلى كل الحالات المصابة بمرض معين فى المجتمع خلال فترة زمنية معلومة وبصرف النظر عن التوقيت الذى بدأت فيه. ومما تجدر الإشارة إليه أن كل مقياس من هذين المقياسين يوفر معلومات هامة للغاية ولكنها مختلفة تماما. فقياس الانتشار يعكس حجم المرض الموجود فى مجتمع، أما مقياس الحدوث فهو يعطى صورة عن طريق توزيع الحالات المرضية الجديدة بين أعضاء المجتمع.

وانطلاقا من هذا المفهوم، فإن مدخل دراسة أسباب المرض يعد منهجا علميا يعتمد على الأسلوب الوصفى والتحليلى لوضع افتراضات عامة تفيد فى الدراسات الطبية والبحوث التجريبية، بالاضافة إلى امكانية الاستفادة به فى تحديد متطلبات المجتمع من الخدمات الصحية وتحديد وظائف المنظمات المعنية بالرعاية الصحية. بالاضافة إلى أنه إذا كانت هناك مقومات سيكولوجية واجتماعية ذات أهمية بالنسبة للامراض، فإنه يمكن استخدام هذا المدخل أيضا فى اختبار الفروض المتصلة بتأثير العوامل السيكولوجية والثقافية والاجتماعية على المرض.

وقد ارتبط تطور تفسير أسباب المرض بتطور مفهوم المرض ذاته ونظرة المجتمع إليه خلال تعاقب العصور والأزمنة. فمع تطور علم الطب الحديث، ظهرت التفسيرات العلمية لمسببات المرض. ومن ثم يصبح من الضرورى – حين دراسة اسباب المرض – توضيح التداخل بين المسببات المرضية البيوولجية كمسبب مباشر فى الاصابة بالمرض والعوامل الاجتماعية المهيئة لحدوث المرض. وذلك من خلال النظرات المسببة للمرض والعوامل التى تقرر مستوى الصحة والمرض (٣٤).

ولقد استطاعت العيدد من الأبحاث الدراسية فى علم الأوبئة وعلم الاجتماع الطبى والعلوم الاجتماعية الأخرى المرتبطة بالصحة والمرض أن تكشف عن إسباب ونتائج معدلات المرض المختلفة وعن تأثير الأدوار الاجتماعية والوضع الاجتماعى على الصحة والمرض وتوضيح الطريقة التى يفسر بها الناس خطورة المرض والموت وذلك من خلال دراسة مستويات الخطر مثل العرقية والطبقة الاجتماعية. كما تغيرت الأفكار والمفاهيم حول أسباب المرض طوال القرنين الماضيين حيث ساهمت الديانة منه بعض الناس دون الآخرين.

وهناك مدخلين أساسيين فى هذا الصدد؛ الأول هو مدخل علماء الأوبئة والثانى هو مدخل علماء الاجتماع. فقد ركز علماء الوبائيات على عوامل الخطر المباشرة التى تنذر بالمرض وكان منطقهم فى هذا أنه كلما ارتبط عامل الخطر بالآلية الحيوية للمرض بشكل وثيق، كلما كان من المرجح أنه يسبب حدوث المرض بدرجة أكبر، وكلما كان أكثر إفادة فى تطوير التدخل الفعال. وتنحصر الثنائيات السببية والتقليدية للمرض فى " لدغ الباعوض والاصابة بالملاريا والمشى حافى القدمين فى المياه المملؤة بالقواقع والاصابة

بالبلهارسيا والاقامة بين الأشخاص المصابين بالسل المعدى والاصابة بمرض الدرن. وبينما تتطلب الزيادة فى الامراض المزمنة شبكة مركبة من العوامل التفسيرية أكثر من تلك التى تتطلبها الامراض الحادة. فرغم ذلك اضطردت الامراض الوبائية فى إبراز العوامل المباشرة المحددة للمرض. وعلى العكس ركز علماء الاجتماع على العمليات الاجتماعية والبنائية للمجتمعات فى تفسير أسباب المرض واكتشفوا أن معدلات المرض يمكن التنبؤ بها من خلال المعرفة بعادات وخصائص البناء الطبقى للمجتمع وخصائص الجماعة داخل المجتمع مثل العرقية والجنس والعمر. وطبقا لهذه الرؤية فإن وضع الشخص فى المجتمع هو الذى يحدد تعرضه للأخطار البيولوجية مثلما تفعل كل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لذلك المجتمع. ومن ثم فإن مقارنة هذا المدخل برؤية علم الأوبئة نجده يركز على الأسباب البنيوية الاساسية أو المساعدة فى حدوث المرض بدلا من العوامل التى تكون استنتاجية عند حدوث المرض.

ويظهر دور المتغيرات الاجتماعية والبيولوجية للتنبؤ بالمرض فى ارتباط حدوث مرض الشريان التاجى على سبيل المثال بالعوامل الاقتصادية. حيث غالبا ما يوجد بين الطبقات العليا – فى المجتمعات ذات التطور الصناعى البسيط – والتى لها قدرة كبيرة على تناول الغذاء الغنى بالمواد الدسمة ويعيشون طويلا يعانون من عواقبة. أما فى المجتمعات الصناعية فإنه أكثر شيوعا بين الطبقات الدنيا. كما أنه أكثر شيوعا أيضا بين الرجال عن النساء كما تشمل العوامل الوسيطة المرتبكة وبارتفاع معدل مرض القلب عند هؤلاء الناس ببعض السلوكيات مثل التدخين والتغذية الغنية بالدهون ونمط الحياة الذى يضطرهم إلى الجلوس لمدد طويلة والضغوط التى تحيط بوقائع

الحياة الهامة وعوامل الضغوط المزمنة والافتقار للعلاقات الاجتماعية القوية. فالتدخين والضغط المزمن والغذاء الردئ تعتبر سلوكيات أكثر شيوعا بين الفقراء عن الأغنياء (٣٥).

لذلك، فإن الآثار الصحية للإنتاج الاجتماعي تعد من أهم محاور اهتمام علم الاجتماع الطبى. فأثر ظروف العمل الضاغطة على الحالة الصحية للإنسان من العناصر الهامة التى يتصدى لها علم الاجتماع الطبى، وكذلك احتمالية الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية والاكتئاب وغيرها من الأمراض ذات الصلة الوثيقة بالعمل (٣٦). فضلا عن ذلك، هنالك من العوامل الاجتماعية الأخرى التى تستحق البحث فى علاقتها بالمرض مثل البطالة والعدالة الاجتماعية وتوزيع الدخول والتعليم والعوامل العرقية... الخ، والتى نعرض لبعضها فيما يلى:

العدالة الاجتماعية

يرى "ريتشارد ويلكنسون Richard Wilkinson" أن البلدان ذات المستويات العالية من عدالة توزيع الدخل ومستويات التكافل الاجتماعى هي أكثر المجتمعات صحة. ولا يقف الأمر عند توزيع الدخل، فالتعليم مرتبط إيجابيا بسلوكيات الوقاية الصحية، فالأشخاص الأقل تعليما يكونوا أكثر ميلا للانخراط فى التدخين. كما أنهم غالبا ما يعانون من مشكلات ذات صلة بالكولسترول ووزن الجسم.

العرق

العرق من العوامل الاجتماعية المؤثر على الحالة الصحية للفرد والمجتمع. ويختلف أثر هذا العامل باختلاف الموضع الاجتماعى الذى يتم فيه. فقد نراه شديد الأثر فى بلد ما (مثل الولايات المتحدة) وقد لا نرى له أثر يذكر

فى بلد آخر (مثل مصر). ففى الولايات المتحدة، نجد متوسط العمر ما يقرب من ثمانين عاما (٨٠) للإناث البيض مقابل ستة وسبعون (٧٦) للإناث السود، و(٧٥) سنة للرجل الأبيض فى مقابل (٦٩) سنة للرجل الأسود (وفقا لإحصاءات المركز القومي الأمريكي للإحصاءات الصحية ٢٠٠٥). مع العلم بأن هناك ٥٨% من أرباب الأسر من السود لا يملكون أى أصول مالية على الاطلاق وهى ضعف نسبة الرجال البيض تقريبا. ومتوسط دخل الرجل الأسود يساوى ٧٦% فقط من متوسط دخل الرجل الأبيض (وفقا لاحصاءات مكتب التعداد الأمريكى ٢٠٠٥). كما أن هناك فوارق عرقية فيما يتعلق بنسب الوفيات. ففى عام ٢٠٠٢ كان احتمالية قتل الرجل الأسود أعلى (٦) مرات من مثيله الأبيض. كما أن نسب الوفيات الطبيعية عند الرجل الأسود أعلى مما هى عليه بالنسبة للرجل الأسود، ونسبة أمراض ضغط الدم أعلى بكثير عند السود (خاصة الرجال) مما هى عليه عند البيض. والمدخنون السود أعلى بكثير من المدخنين البيض. وربما يرجع ذلك بشكل جزئى إلى الفوارق الثقافية بين السود والبيض، لكنه ناتج أيضا عن أن صناعة السجائر فى الولايات المتحدة تجعل من الأمريكان الأفارقة الفئة الأولى من جمهورها المستهدف.

التماسك الاجتماعى

يرى ويلكنسون أن العوامل الاجتماعية – خاصة قوة الروابط الاجتماعية والارتباط بالمجتمع وتوفر الدعم الاجتماعى والشعور بالأمن – تعد من المحددات الرئيسية لصحة المجتمع. كما يلاحظ أن هناك علاقة واضحة بين نسب الوفيات ونماذج توزيع الدخل. فاتساع الفجوة فى توزيع الدخل يحد من التماسك الاجتماعى ويصعب على الناس مواجهة المخاطر والتحديات التى

تقابلهم. وعليه، فإن العزلة الاجتماعية والفشل فى التعامل مع الضغط ينعكسان فى المؤشرات الصحية [٣٧].

يؤكد ذلك ما نراه من تدنى الحالة الصحية للشخص بمجرد تقاعده من العمل أو إحالته للمعاش، خاصة إذا لم يجد ما يقوم به مع انشغال أولاده عنه فى حياتهم الخاصة. فتبدأ الأمراض تتكاثر عليه بخلاف الشخص الذى يجد شيئا جديدا يملأ حياته.

وعليه فيمكن استثمار أوقات الفراغ لدى الشخص المتقاعد فى أعمال تطوعية (مثل محو أمية بعض الأفراد أو ما إلى ذلك) فيساعده على تجديد حياته ويحميه من الكثير من الأمراض النفسية والعضوية والاجتماعية ومن جهة أخرى فإنه يسهم فى تنمية مجتمعه.

والسلوك المرضى – دون شك – يتأثر بالتفسيرات الفردية للاستجابة المناسبة للأعراض. إلا أن استجابة الفرد نادرا ما تكون منعزلة عن أخذ الآخرين فى الاعتبار. وغالبا ما تأتى نتيجة نقاشات مع أفراد الأسرة والأصدقاء من زملاء العمل (أى أن الأثر الجماعى موجود). فضلا عن ذلك، قد يقوم شخص ما بمبادرة ما لصالح شخص آخر عندما تكون الأعراض شديدة الخطورة على سبيل المثال. أو عندما يكون المريض غير قادر على الاهتمام بنفسه (مثل ما تفعله الأم مع ولدها الصغير عندما يصيبه مرض ما). وينظر "فريدسون" Freidson لهذه الشبكة من الأسرة والأصدقاء على أنها "نظام الإحالة" Lay Referral System.

المعايير والقيم السائدة فى المجتمع

إن الطريقة التى ينظر بها لأعراض المرض ويتم التعامل معها تتأثر بالخبرات السابقة للمرض. والتى يتم تحديدها وفقا للمعايير والقيم السائدة فى

المجتمع. فالأعراض – فى حد ذاتها – ليست الأساس فى فهم سلوك المرض، بل الطريقة التى تعرف وتحدد بها هذه الأعراض. فالأعراض التى يمكن اعتبارها أمر طبيعى فى سياق ما، قد يتكون غير طبيعية فى سياق آخر وتستحق البحث عن تفسير لها. فعلى سبيل المثال، فى المجتمع الذى يعمل أغلب أفراده كعمال يكون ألم أسفل الظهر أمر طبيعى وينظر له كأمر واقعى. فى حين أنه بالنسبة عن يقوم بعمل مكتبى بعد إشكالية كبيرة ويستحق الذهاب متخصص.

ونظرا لأن المرض قد يؤدى إلى زعزعة الاستقرار والتماسك الاجتماعي للمجتمع (النظام الاجتماعي)، فإن المرض غالبا ما ينظر إليه على أنه سلوك منحرف يجب السيطرة عليه وضبطه. وعملية الضبط تلك تتم فى سياق المنظومة الكلية. ففى حين أن الأدلة العلمية تحدد ما إذا كان هناك مرض أم لا، فإن الجماعة الاجتماعية هى التى تحدد ما إذا كان الشخص يعتبر نفسه مريضا أم لا [٣٨].

الاستعمار ونشر الأمراض فى الدول النامية

عندما ذهب المستعمرون الانجليز والفرنسيون لأمريكا الشمالية أخذوا معهم أمراضهم. فقبل الارتباط بالأوربيين كانت مستويات الإصابة بأمراض معدية أدنى بكثير. فبالبرعم من أن المجتمع كان مهددا من مخاطر الأوبئة أو الجفاف وغيرها من الكوارث الطبيعية، إلا أن الاستعمار أدى إلى إحداث تغيرات جوهرية فى العلاقة بين السكان وبيئاتهم، مما نجم عنه آثار ضارة على الأوضاع الصحية. فالجدرى والحصبة والتيفويد وغيرها من الأمراض لم تكن معروفة بين السكان الأصليين فى أمريكا الوسطى والجنوبية قبل الغزو الأسبانى لها فى أوائل القرن السادس عشر. وكانت أخطر توابع النظام

الاستعمارى الأثر الذى أحدثه فى التغذية ومستويات مقاومة الأمراض بسبب تغير الظروف الاقتصادية التى حدثت فى سياق إنتاج الأسواق العالمية. وفى أماكن عديدة من أفريقيا – خاصة تدنت جودة الأغذية المحلية التى كان يتم زراعتها حيث حل محلها المحاصيل النقدية. ومن ناحية أخرى، فإن استيراد التبغ والبن والسكر الخام – الذى بدأ استخدامه يتزايد حينئذ فى كل أنواع الأغذية – كان له آثار وتوابع وخيمة. حيث ارتبط تدخين التبغ – على وجه الخصوص – بزيادة احتمالات الاصابة بأمراض السرطان والقلب (٣٩).

خامسا: علاقة علم الاجتماع بالتمريض

أشارت منظمة الصحة العالمية (WHO) فى عام ١٩٩١ إلى أهمية التنمية المهنية للمرضة حتى تكون قادرة على أداء وظائف ذات صلة بتعزيز والحفاظ على الصحة وكذلك الوقاية من الأمراض وإعادة التاهيل. فمنوط بالممرضة أن تكون على علم بالآثار المادية والنفسية والاجتماعية والروحية للصحة والمرض والعجز والوفاة. وقد تأثرت نماذج التمريض الراهنة بالعلوم الاجتماعية والبيولوجية وذلك بهدف المساعدة فى رفع مستويات الرعاية التمريضية.

وقد حددت "كوكس" Cox السبل التى قد يساعد بها علم الاجتماع القائمين على مهنة التمريض فى تحقيق هدفهم الأساسي المتمثل فى رعاية المرض. **حيث ناقشت أربعة أشكال للارتباط بين علم الاجتماع والتمريض وهى :**

١– الآثار المترتبة على تغير أنماط المرض والصحة والموت.

٢– الاختلافات الاجتماعية والثقافية فى الإدراك والاستجابة للألم والمرض.

٣- التحليلات التنظيمية، مع الإشارة بوجه خاص لأهمية التواصل بين الممرضة والمريض.

٤- الدراسات الاجتماعية فى العلاقات الشخصية.

ويرى "كوك" Cooke أن علم الاجتماع كان يتم تهميشه فى المناهج الدراسية للتمريض بسبب التناقض الواسع فى طرح الموضوعات المتعلقة بالتمريض. وبالتالى، فحتى يتسنى للمرضات أن يتعلمن التفكير بشكل اجتماعي، فإنهن بحاجة لتنمية قدراتهن على التصور السوسيولوجى Sociological Imagination الذى يمكن الفرد من التفكير بعيدا عن الروتين المعتاد. فالنظر لعمر الشيخوخة على سبيل المثال لا يكون بوصفه عملية التدهور الفسيولوجية، لكن بوصفه فئة اجتماعية. كما أن من أهم أسباب تدريس علم الاجتماع فى التمريض أنه يزيد من فهم الممرضة للحاجات الاجتماعية والنفسية للمريض. فعلم الاجتماع يعتبر العلم الذى يسهل على الممرضة الرعاية الشاملة للمريض. فدراسة علم الاجتماع تتضمن ليس فقط اكتساب المعرفة، بل تتضمن كذلك تطوير أسلوب جديدة ينظر به المرء للعالم، أسلوب جعل المرء يتساءل عن أشياء كثيرة أكان ينظر لها من ذى قبل على أنها من المسلمات [٤٠].

ولعلم الاجتماع تطبيقات مباشرة فى مهنة التمريض. حيث أنه يجعلنا نقدر أن القناعات الراهنة الراسخة فى ممارسات التمريض لها موقع اجتماعى وزمانى محدد. كما أنه يسمح لنا أن نقف بعيدا عن التأملات الفلسفية المعقدة لمنظرى التمريض التى تتعلق بماهية التمريض. ويجعلنا نقدر مهنة التمريض كما هى وكما نعرفها دون أى تعقيدات فلسفية. فى سياق كونها ملمح من ملامح المجتمع فى لحظة تاريخية معينة. وهذا يجعلنا قادرين على انتقاد الذات وعلى

التساؤل عن الفرضيات التى تعتز بها المهنة. كما أنه يسمح لنا بتصور مستقبل جديد للتمريض ولمسألة التوافق الايدولوجى الحالى فى داخلها [٤١].

فاهتمام علم الاجتماع الطبى ينصب على كيفية تدريس علم الاجتماع بما يمكن الطالب من فهم السياق الاجتماعى للصحة والمرض دون الخوض فى أية نقاشات نظرية مجردة. ولا يكون مجرد عرض نظريات اجتماعية (كالبنيوية والوظيفية والماركسية) أو مفاهيم (مثل الطبقة الاجتماعية والرضا والوضعية والبيروقراطية والتنظيمات الاجتماعية) دون أن يكون لها أى صلة بممارسة التمريض. لذلك. فالتركيز فى مقرر علم الاجتماع الطبى يجب أن يكون على الأفكار الاجتماعية الهامة التى لها صلة اكلينيكة واضحة بالمجال الطبى وبممارسة الطب والتمريض.

وعلى هذا. فلابد عند دراسة مقرر علم الاجتماع لطلبة التمريض أن يتضمن المقرر موضوعات تتعلق بممارسات التمريض وموضوعاته مثل علم اجتماع الصحة والمرض وعلم اجتماع المرض وسلوكيات طلب المساعدة والعوامل الاجتماعية المسببة للمرض وثقافة المرض والعوامل الاجتماعية التى تؤثر على طلب واستخدام المرافق الصحية بما فيها الرعاية التمريضية والعلاقة بين الممرضة والمريض والآثار الاجتماعية لمختلف مؤسسات النظم الطبية (المؤسسات الخاصة والعامة ومختلف أشكال الرعاية التمريضية) ومؤسسات الرعاية الصحية والتمريضية، وما إلى ذلك من موضوعات ترتبط بمهنة الطب والتمريض.

ومن خلال تلك الموضوعات وغيرها من الموضوعات التى تفتح آفاقا جديدة لطالبة التمريض، فإن علم الاجتماع يقدم للمرضات نظرة ثاقبة لسلوك المريض ولحاجاته الاجتماعية والنفسية. ففى ظل العالم سريع التغير الذى نحيا

تحت مظلته يكون طالب التمريض عرضه لبعض الضغوط فى أثناء تأهله ليكون ممارس جيد. وبالتالى، فإن علم الاجتماع يمنحه الفرصة لتنمية شئ من الوعى الاجتماعى الذى قد يساعده على تحقيق ممارسة جيدة تتميز بالكفاءة والانسانية (٤٢).

ويفيد علم الاحتماع الطبيب والممرضة بأن يجعلهما يدركان أن المرضى قد نشأوا فى بيئة اجتماعية تختلف عاداتها عن عادات المجتمع الذى تربيا فيه. وأن هناك نماذج عديدة لسلوك الجماعات. وأن كل جماعة لها عاداتها وأعرافها وطرق سلوكها. فالممرضة التى لا تلم بالاختلافات بين العقائد الدينية يمكن أن تقدم وجبة غذائية تحرمها ديانة المريض ويمنع المريض عن تناولها. وإذا ما افتقد الطبيب والممرضة الى معلومات عن السلالات البشرية والقومية فإنهما قد يخطئان فى تعليم الام كيفية العناية بطفلها. لأنهما يجهلان عادات المجتمع الذى تربت فيه الأم.

ومن ناحية أخرى، تعد دراسة مصادر المجتمع المحلى وظروف الحياة والتشريع الاجتماعى ومعدلات الوفيات والمصابين بالأمراض جوهرية بالنسبة للمشتغلين بمهنة الطب. حيث أنها تساعد على تحسين صحة أفراد المجتمع المحلى الذى يعمل فيه الطبيب والممرضة.

الدور الاجتماعى للطبيب والممرضة

تعنى مهمة الطب والتمريض بالنسبة للطبيب والممرضة أمورا هامة ثلاث هى:

١- أن يكون لديهما قدر كبير من المعرفة النظرية المتسقة والتى تعد أساس كل ما يؤدى من أعمال طبية وتمريضية وموجها لكل ما يتخذ من قرارات.

٢- أن يكون لديهما قدر من المهارات تستند إلى المعرفة النظرية وتمكنها من تأدية خدمة جيدة للمرضى.

٣- أنهما ينتميان إلى جماعة مهنية تلقى قيمة ومكانة لدى الناس ومن ثم فيجب على الطبيب والممرضة أن يحافظا على مستواهما ونظامهما.

وإلى جانب ذلك فيجب على الطبيب والممرضة أن يلما بالتغير الاجتماعى والظواهر والوقائع الاجتماعية التى تحدث خارج المستشفى وترتبط ارتباطا وثيقا بالمرض. بل وقد تكون سببا له. إذ يفضل أن يسير كل من العلاج الطبى والعلاج الاجتماعى النفسى جنبا إلى جنب ومعالجة المريض دون النظر إلى الظروف الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية التى عاش ويعيشها إنما هو إغفال لعوامل أساسية تؤثر فى سير المرض وفى الاستفادة من العلاج وتحقيق الشفاء. بل وقد يكون وراءه دورة المرض وانتكاسه أو فشل العلاج الطبى. كذلك فان المام الطبيب والممرضة بهذه العوامل يساعد على التخطيط للنشاطات الترفيهية للمريض [٤٣].

المراجـــــــع

1- Gail C. Coulas, Sociological Approaches to Health and Illness, McMaster University Publications, 2008, p. 2.

2- Jaya Pinikahana, Role of sociology within the nursing enterprise: Some reflections on the unfinished debate, Nursing and Health Sciences Journal, Vol. 5, 2003, p. 175.
3- Carol Grbich (ed), Health in Australia: Sociological Concepts and Issues, (3rd edition), ISBN 0-724-81106-0, Reviewed by: John C. Waller, Health & History, Vol. 6, No. 2, 2004, p. 119.
4- Payne, Sarah: Women, Health and Poverty, Harvester Wheat sheaf, N.Y, 1990, pp. 117-119.
5- J. Beales, Sociology of Health, Illness and Medicine, LAURIER Canadian Excellence Center, Canada, 2008, p. 1.
٦- حسين عبد الواحد الشاعر، الطب الاجتماعى، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦، ص ص٢٣-٢٤.
7- Ellen L. Idler, Sociology of Health and Illness, Rutgers University Publications, 2005, p. 1.
٨- حسين عبد الحميد رشوان، علم الاجتماع الطبى، منظمة الصحة العالمية، الأسكندرية، ١٩٩٦، ص ٤٩-٥٠.
٩- نجلاء عاطف خليل، في علم الاجتماع الطبى: ثقافة الصحة والمرض، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ١٣٥-١٣٧.
10- Jaya Pinikahana, op, cit, p. 176.
11- Gail C. Coulas, op, cit, p. 1.
12- Geoffrey Harding, et al, Social Dimensions of Pharmacy: Health, Illness and Seeking Health Care, The Pharmaceutical Journal, Vol. 269, October, 2002, p. 526.
١٣- نجلاء عاطف خليل، في علم الاجتماع الطبى: ثقافة الصحة والمرض، مرجع سابق، ص ص٢٦-٢٧.

14- Mark Ebert, Seeing Through the Natives' Eyes: Imposing Categories Across Boundaries, B S A Medical Sociology News, Vol. 30, No. 1, 2006, p. 32.
15- Geoffrey Harding, et al, op, cit, p. 526.
16- David Armstrong, Medical Sociology: Medicine, Ideas, and Culture, Companion Encyclopedia of the History of Medicine, Taylor & Francis Ltd, 1992, p. 1641.
17- "Medical sociology", entry at the English Encyclopedia, 2009.
١٨- نجلاء عاطف خليل، في علم الاجتماع الطبى: ثقافة الصحة والمرض، مرجع سابق، ص١٢٨.
19- David Armstrong, Medical Sociology: Medicine, Ideas, and Culture, op, cit, p. 1642.
٢٠- نجلاء عاطف خليل، في علم الاجتماع الطبى: ثقافة الصحة والمرض، مرجع سابق، ص١٧٨.
21- "Medical sociology", op, cit.
22- Raimundas Kaminskas and Eimantas Peičius, The Development of Medical Sociology in The Post-Soviet Society: The Case of Lithuania, Cent Euro Journal of Public Health, Vol.15, No. 2, 2007, p. 74.
23- Elianne Riska, Developments in Scandinavian and American Medical Sociology, Scand Journal of Public Health, Vol. 31, Taylor & Francis Publications, 2003, pp. 389-390.
24- Geoffrey Harding, et al, op, cit, p. 527.
25- Peter Conrad, Where is the Sociology of Health and Illness? Qualitative Sociology, Vol. 3, No. 2, Summer 1980, p. 152.
26- Raimundas Kaminskas and Eimantas Peičius, op, cit, p. 75.
27- Gail C. Coulas, op, cit, p. 1.

28- David Armstrong, The impact of papers in Sociology of Health and Illness: a bibliographic study, Sociology of Health & Illness, Vol. 25, Silver Anniversary Issue, 2003, ISSN 0141 9889, pp. 65-68.
29- Jaya Pinikahana, op, cit, pp. 178-179.
30- Social and Cultural Aspects of Illness and Health, Class 2:Ways of Thinking Sociologically About Health, Illness & Medicine, Sir Wilfred Grenfell College, Canada, 2007, p. 106.
31- Geoffrey Harding, et al, op, cit, pp. 527-528.
32- Social and Cultural Aspects of Illness and Health, op, cit, pp. 106-107.
33- Peter Conrad, op, cit, p. 153.

٣٤- نجلاء عاطف خليل، الأبعاد الاجتماعية للصحة والمرض، عامر للطباعة والنشر، المنصورة، ٢٠٠٧، ص ص٨٨-٨٩.

٣٥- نجلاء عاطف خليل، في علم الاجتماع الطبي: ثقافة الصحة والمرض، مرجع سابق، ص ص٢٤٦-٢٤٨.

36- Johannes Siegrist, Medical Sociology, Institute of Medical Sociology, Düsseldorf, 2005, p. 1.
37- Peter Conrad, op, cit, pp. 154-158.
38- Geoffrey Harding, et al, op, cit, pp. 528-529.
39- Peter Conrad, op, cit, p. 159.
40- Jaya Pinikahana, op, cit, p. 176.
41- H. Why teach sociology? Nursing Education Today Journal, 1993, Vol. 13, pp. 210–216.
42- Jaya Pinikahana, op, cit, p. 179.

٤٣- حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص٥٠-٥٣ .

فهرس	رقم الصفحة